

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عشرين عاماً (الإنجازات – التحديات)



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدوحة - قطر
نوفمبر 2022م

منذ أن تولى حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى حفظه الله مقاليد الحكم عام 1996م، وأرسى خلالها دعائم الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وقد شكّلت اللجنة أداةً من أدوات الحراك المجتمعي القطري وتطويره، وشاهدةً على ما مر به المجتمع من نهضة تنموية وحضارية على كافة الأصعدة وقد بلغت معها قضايا حقوق وحريات الإنسان من الاتساع حدًا هائلًا تراكمت فيها أوضاع إيجابية كثيرة، كانت اللجنة بمثابة محرك أساسي للبعض منها، ومؤيد للبعض الآخر، ولا شك أن ما تحقق في مجال حقوق الإنسان في الدولة خلال العقدين الماضيين هو خطوة هامة ضمن مرحلة التحول السياسي، الاجتماعي، الثقافي والتنموي الأهم والأدق في تاريخ هذا الوطن.

وبمناسبة مرور عشرين عام على إنشاء اللجنة فإن هذا الكتاب يتضمن بعض ما قامت به اللجنة وما حقته من إنجازات خلال هذه الفترة، وسوف تظل اللجنة دومًا حاملةً لواء الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها في دولة قطر.

وأعتنم هذه المناسبة بأن أعرب عن بالغ التقدير والامتنان لجميع منتسبي اللجنة من رؤساء وأعضاء سابقين أو الأعضاء الحاليين والأميين العام وكافة الموظفين على ما بذلوه من جهود مقدرة في تحقيق رسالة اللجنة.

سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية
رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



كلمة سعادة رئيس اللجنة

مريم بنت عبد الله العطية

في الحادي عشر من نوفمبر من كل عام تحتفل دولة قطر باليوم الوطني لحقوق الإنسان، هذا اليوم الذي يُعدُّ إعلانًا مستمرًا بأن حقوق الإنسان باتت خيارًا استراتيجيًا لدولة قطر، وتحتفل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر هذا العام بمرور عقدين من الزمن على تأسيسها، وللإحتفال هذا العام وجه آخر، هو إحتفال اللجنة بمرور عشرين عام على إنشاءها، ففي 11/11/2002م صدر المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م متضمنًا إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي حلَّ محله بعد ذلك المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي جاء ليستكمل للجنة الشروط الواردة بمبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993م، وأهمها استقلال اللجنة إداريًا وماليًا، بما يؤكد على الثقة الغالية التي توليها القيادة السياسية للجنة ومنتسبيها، وخلال السنوات العشرين الماضية حرصت اللجنة على القيام بكافة اختصاصاتها، وقد واجهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحديات كبيرة، وبفضل الله سبحانه وتعالى ثم التوجهات السامية للقيادة السياسية حققت إنجازات عظيمة، نعتز ونفتخر بها تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ/ تميم بن حمد آل ثاني كما تعتر اللجنة بأنها أنشأت في ظل حقبة تاريخية هامة في تاريخ هذا الوطن، بدأت ملامحها



كلمة سعادة نائب رئيس اللجنة الدكتور محمد بن سيف الكواري

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ إنشائها كانت ومازالت تعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً لولايتها وطبيعتها القانونية وتحقيقاً للأهداف التي أنشأت من أجلها. ممّا أهلها للتمتع بأعلى تصنيف يمكن أن يمنح لمؤسسة وطنية في العالم، وذلك بعد مسيرة ثمان سنوات من إنشائها، فقد حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة (أ) في العام 2010، وتمّ إعادة تصنيفها في العام 2015م، وتواليًا للمرة الثالثة اعتمادها على الدرجة (أ) في العام 2020 وحتى 2025، وهذا المؤشر يؤكد على أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان طوال مسيرتها ومنذ نشأتها تسير بخطى ثابتة نحو بلوغ الشفافية والاستقلالية التي تُعدّ واحدة من أهمّ الشروط لنيل شهادة الاعتماد (أ)، وهذه الدرجة ليس من السهل بلوغها دون الرغبة والإرادة الحقيقية وتفاعل الدولة مع توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والاستجابة للعديد منها من أجل الارتقاء بكل ما من شأنه الحفاظ على الكرامة الإنسانية في كافة جوانب الحياة، فهناك تعاون وشاركة من قبل المؤسسات ذات الصلة بدولة قطر وتفهمها العميق لطبيعة نشأة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واختصاصاتها في نشر وإرساء ثقافة حقوق الإنسان وما تقوم به من دور استشاري مهم في هذا المجال، فاللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد امتثلت

لكافة شروط الاعتماد على التصنيف (أ)، حيث إنّ قانون الإنشاء نصّ صراحة على أنّها مؤسسة وطنية مستقلة بذاتها ولا تتبع لأيّ من السلطات الثلاث (تشريعية - قضائية - تنفيذية)، كما أنّ للجنة الوطنية الولاية للاضطلاع بمهام محددة بشكل واضح وفقاً لمبادئ باريس.

إلى جانب ذلك فقد تقلدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان العديد من المناصب الإقليمية والدولية والتي من أهمها وآخرها رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهو الذي تجتمع تحت مظلته كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول العالم، كما وقد تقلدت اللجنة منصب رئاسة منتدى آسيا والمحيط الهادئ وهو أحد الشبكات الإقليمية الأربعة التي تتبع للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى جانب رئاسة اللجنة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أول دورة لإنشاء الشبكة كما وأنّها عادت وترأست الشبكة مرة أخرى في الفترة من 2021 - 2022.

وتتفاعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع كافة شركائها بشكل مستمر حتى وأنّها استضافت المقر الدائم للأمانة العامة للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ. ومن هنا نستطيع القول بأنّ اللجنة خلال مسيرتها لم تتوقف عن البذل والعطاء في سبيل تحقيق رسالتها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

سعادة الدكتور محمد بن سيف الكواري
نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

استعدادها إلى وضع كافة ما تملكه من خبرات وقدرات في ميدان حقوق الإنسان، أو بيانات ومعلومات بين يدي الأجهزة والمؤسسات المعنية، بهدف المشاركة والإسهام بإبداء الرأي، فيما قد تقتضيه معالجة نقاط الضعف من إجراءات تنفيذية أو تشريعية إيماناً من اللجنة بوحدة ما ترمي إليه كافة الجهود من غايات نبيلة لخدمة وطننا العزيز.

ختاماً فإنّ اللجنة إذ تدرك ما أحاط بمسيرة عملها في الفترة الماضية من ظروفٍ ومعطياتٍ، إلّا أنّ اللجنة عملت من خلال اختصاصاتها التي أناطها بها المشرع على تعزيز وحماية وتطوير كافة حقوق الإنسان فكان لها العديد من الإنجازات رغم التحديات التي واجهتها وقد جاءت هذه الإنجازات بفضل الدعم المستمر من الدولة تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله)، ونسعي دائماً إلى تكملة مسيرة اللجنة وبذل كل جهد للارتقاء بحقوق الإنسان على أرض دولة قطر.

سعادة السيد سلطان بن حسن الجمّالي
أمين عام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



كلمة سعادة الأمين العام

سلطان بن حسن الجمّالي

تحتفل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الحادي عشر من نوفمبر من كل عام بمناسبتين هامتين عزيزتين، الأولى ذكرى إنشاء اللجنة، والثانية هي اليوم الوطني لحقوق الإنسان، ويواكب احتفال هذا العام اتمام اللجنة عقدين من الزمن على تأسيسها، ولا يخفى أنّ اللجنة طوال هذه السنوات لم تدخر جهداً في العمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون والتنسيق بين كافة أجهزة الدولة، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقد حرصت اللجنة منذ إنشائها على أن تتضمن إستراتيجية عملها السعي لإقامة جسور التعاون مع مختلف الوزارات والأجهزة والهيئات والمؤسسات العامة، لطرح الأفكار وتبادل الرؤى للوصول إلى أفضل السبل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما حرصت اللجنة دائماً على الإشادة بكل الجهود المقدرة لكافة أجهزة الدولة، مع الحرص في ذات الوقت على الكشف عن التحديات التي تعترض تحقيق أهداف وخطط عمل هذه الأجهزة والمؤسسات فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ووضعها بين أيدي متخذي القرار مشفوعةً بمرئيات اللجنة ومقترحاتها وتوصياتها بشأنها. كما تناولت التقارير الفرعية أو الدورية للجنة التأكيد على

المقدمة

6

8

نشأة واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر.

المحور الأول

1. مغزى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي. 8
2. مغزى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. 8
3. الطبيعة القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 9
4. رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 9
5. رسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 10
6. الأهداف الرئيسية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 10
7. المبادئ التوجيهية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 11
8. ضمانات استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 12
9. اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 13
10. الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. 15

المحور الثاني اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عشرين عامًا (ومراحل تطورها).

16

- 1 - تشكيلات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المتعاقبة (رؤساء اللجنة - نواب رؤساء اللجنة - الأمناء العامون للجنة - أعضاء اللجنة). 17
- 2 - أعمال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال عشرين عامًا. 21
- أولاً: اقتراح السبل اللازمة لتعزيز المتابعة وتحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية. 21
- ثانياً: تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. 23
- ثالثاً: النظر في أي تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها. 29
- رابعاً: إبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشاريع القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها. 32



32	خامسًا: رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة وإعداد التقارير المتعلقة بها ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة برؤيتها في هذا الشأن.
34	سادسًا: رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
34	سابعًا: المساهمة في إعداد التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاتفاقيات التي أصبحت طرفًا فيها.
34	ثامنًا: التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحياته والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها.
44	تاسعًا: نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحياته وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة.
52	عاشرًا: إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة.
52	الحادي عشر: التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان داخل الدولة في مجال اختصاصات ومهام كل منها.
55	الثاني عشر: عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن عند الاقتضاء.
80	الثالث عشر: المساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث ذات الصلة بحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذها.

المحور الثالث

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء الحصار على دولة قطر.
الفترة من 5/6/2017 حتى 5/1/2022

82

المحور الرابع

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء
جائحة كورونا كوفيد ١٩.

94

الخاتمة

98



المقدمة

أصبحت قضايا وموضوعات حقوق الإنسان والحريات العامة من أهم القضايا المطروحة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وتعاضم الاهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل المجتمع الدولي بأسره، لذا تبنت الأمم المتحدة عدة معاهدات دولية بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقامت بإنشاء وتطوير آليات عدة من أجل تطبيق هذه المعاهدات، ومن أهم هذه الآليات (المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، فحظيت هذه المؤسسات بتشجيع من جانب الأمم المتحدة وهيئاتها المعنية بحقوق الإنسان، فشهد العالم طفرة في نموها وانتشارها واستقلاليتها وكفاءتها في أداء مهامها وفق مبادئ باريس*، كما بلورت أيضًا العديد من الهياكل التنسيقية على المستوى العالمي والمستويات الإقليمية التي ساهمت في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها ودعم قدراتها من خلال تقاسم الخبرات وتبادل الآراء والمعلومات.



* - مبادئ باريس هي مجموعة معايير دولية تنظم وتوجه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تمت صياغة هذه المبادئ في حلقة عمل دولية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عُقدت في باريس سنة ١٩٩١، ليتم اعتمادها خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣.

نبذة تعريفية عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العام 2002م، بموجب المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م، واعدت تنظيمها بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م، بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها في دولة قطر، وقد خضع المرسوم بقانون سالف الذكر بعد ذلك لعدة تعديلات من أجل تحقيق المزيد من الاستقلالية وضمان الحصانة لأعضائها أثناء ممارسة مهامهم المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يتوافق مع مبادئ باريس النازمة لمراكز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر مستقلة عن مؤسسات الدولة من الناحية المالية والإدارية، ودائمة وتتمتع بشخصية معنوية عامة ولها طبيعة خاصة تتمثل في كونها لجنة رسمية وليست منظمة غير حكومية، ومقرها مدينة الدوحة وتهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وتندرج ضمن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تخضع لمبادئ وقواعد مؤتمر جنيف 1978م ومبادئ باريس 1991م، وقد تم إعادة تنظيم اللجنة بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م، وقد كرس المشرع القطري استقلالية اللجنة عند إعادة تنظيمها، وكذلك صدر القانون رقم (12) لسنة 2015م بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م، ليمنح مزيداً من الاستقلالية للجنة والحصانة للسادة الاعضاء.

لقد جاء إنشاء اللجنة في إطار حرص القيادة الرشيدة لدولة قطر على السعي الدائم لتحسين الأوضاع وتطوير نظامها وهيئاتها السياسية، الاقتصادية، القضائية والعقابية، لتتواءم بشكل عام مع معايير حقوق الإنسان، هذا وتعمل اللجنة في أجواء إيجابية ومواتية لتحقيق المزيد من التقدم في تعزيز حقوق الإنسان واحترامها، وتتمتع بالحرية الكاملة في ممارسة أنشطتها وإبداء آرائها في مناخ سياسي منفتح، وقد مرت اللجنة بعدة تطورات منذ نشأتها والذي على أثره حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على العضوية الكاملة من قبل لجنة الاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI)¹، والذي يعتبر مظلة اللجان الوطنية لحقوق الإنسان في العالم حيث حصلت اللجنة على الدرجة (أ) منذ العام 2010م - 2015م، وأعيد اعتمادها بعد المراجعة على ذات الدرجة مرتين متتاليتين في عام 2015، وحتى عام 2020م، وكذلك في عام 2020 - 2025 وهو مؤشر على التزام اللجنة بمبادئ باريس، هذا فضلاً عن تمتع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعضوية الكاملة في منتدى آسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (APF)² منذ عام 2005م، وتعمل اللجنة دائماً على تطوير أدوات العمل بها والتعاون مع كافة الجهات الداخلية والدولية لتحقيق أهدافها المنشودة في مجال حقوق الإنسان.

¹ - رابطة دولية تأسست عام 1993 طبقاً لأحكام القانون السويسري، تجمع أكثر من (100) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في العالم، من مهامها التشجيع على إنشاء مؤسسات وتقويتها ودعمها وفقاً لما يعرف بـ "مبادئ باريس". كذلك تقدم خدمات الاعتماد للأعضاء الجدد (Accreditation)، ومراجعة الاعتماد. إضافة إلى توفير المعلومات الأساسية والخدمات الاستشارية للتفاعل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

² - منظمة إقليمية تأسست عام 1996 طبقاً لأحكام القانون الأسترالي، تجمع حوالي (21) مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا باسفيك، وتهدف إلى تقوية وتعزيز إنشاء المزيد من المؤسسات ودعمها، من خلال تقديم عدة خدمات، كبناء القدرات وبرامج التدريب في المؤسسات، وتوفير المشورة القانونية بشأن التعاون مع الآليات الإقليمية والدولية لحماية حقوق الإنسان. وقد تم انتخاب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمنصب رئيس منتدى آسيا باسفيك 2014-2015. لمزيد من المعلومات: <http://www.asiapacificforum.net>

نشأة واختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر

المحور الأول

1- مغزى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الدولي:



لقد تبنت الأمم المتحدة عدة معاهدات دولية بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية وقامت بإنشاء وتطوير آليات عدة من أجل تطبيق وإعمال تلك المعاهدات. ومن ضمن تلك الآليات نجد آلية ذات أهمية كبيرة وهي المؤسسات أو اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وهي مؤسسات وطنية، رسمية، ودائمة هدفها تعزيز وحماية حقوق الإنسان وحياته.

وفي إطار حرص دولة قطر على الوفاء بكافة التزاماتها الناتجة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً أو منضمة لها، قامت الدولة بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2002م.

2- مغزى إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني:



جاء تأسيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر عام 2002م ضمن سياق النهضة الشاملة للدولة، حيث كانت دولة قطر في هذه الفترة تتبنى مشروعاً إصلاحياً يقوم على تحديث البنية التشريعية والمؤسسية في الدولة، وفي هذا السياق لم يواجه تأسيس اللجنة صعوبات، لذا صدر المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م بتأسيسها وقد تضمن العديد من العناصر الإيجابية، ويفرض على كافة الجهات الحكومية في الدولة التعاون مع اللجنة في أداء مهامها واختصاصاتها.

نواصل بثبات حماية حقوق الإنسان وتنميتها في دولة قطر

4- رؤية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:



تنطلق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر في رؤيتها من القناعة بأن مسألة حقوق الإنسان هي قضايا المجتمع الوطني بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة، وبأن الإقرار بهذه الحقوق سياسية كانت أم مدنية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسواء كانت هذه الحقوق فردية أو جماعية هو التزام بقيم المساواة والعدل والحرية والكرامة الإنسانية لكل بني البشر بدون تمييز وضرورة حتمية من ضرورات التنمية المستدامة.

3- الطبيعة القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان:



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ليست جهة حكومية كما أنها ليست إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وإنما هي لجنة وطنية رسمية ذات طبيعة خاصة، كما أنها ليست هيئة لصنع القرارات وإنما هي لجنة ذات سلطات استشارية دائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني للسلطات والجهات الإدارية في الدولة، أو من خلال النظر في الشكاوى المقدمة من الأفراد أو الجماعات.

كما أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية فهي تكمل وتدعم كل ما هو مقارب وتزيد من فاعلية وكفاءة كل ما هو متاح من مؤسسات في الساحة الوطنية والدولية ومن أنظمة متقاربة سواء كان ذلك القضاء الإداري أو مكاتب الشكاوى أو اللجان البرلمانية أو مجالس متخصصة في مجالات متعددة، وعلى الأخص مع الجمعيات الأهلية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لديها خبرة واسعة واتصال مباشر بواقع المجتمع.

5- رسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

تكمن رسالة اللجنة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية بدولة قطر (المواطن والمقيم والمار بإقليم الدولة) وهي:

(حماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز، ووقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإعلان المواقف، وإعداد التقارير الدورية التي تعزز المحرز من حقوق الإنسان في دولة قطر).

6- الأهداف الرئيسية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان:



7- المبادئ التوجيهية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

01

أن تعمل كمصدر يوفر المعلومات عن حقوق الإنسان للدولة سواء للسلطة أو للأفراد.

02

أن تساعد في تثقيف الرأي العام وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان واحترامها.

03

أن تبحث وتتداول وتقدم التوصيات فيما يتعلق بأي حالة معينة قد تكون قائمة على المستوى الوطني تود الحكومة إحالتها إليها.

04

أن تسدي المشورة بشأن أي مسائل تتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي تحيلها إليها الحكومة.

05

تدرس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتستعرض حالة التشريعات والأحكام القضائية والترتيبات الإدارية الخاصة بتعزيز حقوق الإنسان، وتعدّ وتقدم تقارير عن هذه المسائل إلى السلطات المختصة.

06

أن تضطلع بأي وظيفة أخرى قد تود الحكومة إسنادها إليها فيما يتعلق بواجبات تلك الدولة بموجب الاتفاقات الدولية في ميدان حقوق الإنسان والتي تكون الدولة طرفاً فيها.

8- ضمانات استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

الاستقلال المالي:

قرّر المشرع القطري الاستقلال المالي للجنة منذ البداية حيث نصّت المادة الأولى من المرسوم رقم (38) لسنة 2002 بإنشاء "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" - على أن "تنشأ لجنة دائمة تسمى (اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان) يكون لها شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة، ومقرّها مدينة الدوحة".

وقد أكد المشرع القطري ذلك عند إعادة تنظيم اللجنة بموجب المرسوم بقانون (17) لسنة 2010م على الاستقلال المالي للجنة بموجب المادة الأولى من هذا المرسوم، والتي نصّت على النحو التالي: "تكون للجنة الوطنية لحقوق الإنسان شخصية معنوية وموازنة مستقلة".

الاستقلال في إجراءات التعيين وإنهاء عضوية الأعضاء:

الجدير بالذكر أن المشرع القطري بموجب المرسوم بقانون الخاص بإنشاء اللجنة رقم (38) لسنة 2002م، لم يقدّم بوضع أيّ معايير بالنسبة لإقالة الأعضاء وأسبابها والضمانات الخاصة بهذه الإقالة، وكذلك لم يضع أي شروط لملئ الفراغ في العضوية في حالة إقالة الأعضاء أو أسباب أخرى، وضرورة مراعاة التعددية والطابع التمثيلي عند إعادة التعيين لملئ الفراغ في العضوية، كما أنّه لم يعط أيّ مزايا وحصانات لأعضاء اللجنة من الملاحقات المدنية والجنائية فيما يتعلق بالأفعال التي يمارسونها بصفته الرسمية.

إلا أنّ المشرع القطري عند إعادة تنظيم اللجنة بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010 حدد شروط العضوية وحالات انتهائها وضوابط ملئ الفراغ فيها.

• وكما سبق القول لقد تمّ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بموجب المرسوم الأميري رقم (38) لسنة 2002م وتمّ إعادة تنظيمها بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م وقد قرّرت نصوص المرسوم الأخير الاستقلال القانوني والإداري والمالي للجنة حيث نصّت المادة الأولى منه على الآتي (تكون للجنة الوطنية لحقوق الإنسان شخصية معنوية وموازنة مستقلة)

فضلاً عن ذلك تتمتع اللجنة بالاستقلالية في ممارسة اختصاصاتها وفقاً لما تعتمده من سياسات لتنفيذ مهامها دونما تدخل من أيّ جهة، بما يحقق أداءها بالفاعلية المطلوبة لإحداث التأثيرات المرغوب فيها في حركة الدولة والمجتمع وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك لصالح تعزيز وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وهذه الاستقلالية أضحت سمة واضحة لعمل اللجنة منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر.

الاستقلال في وضع النظم الداخلية:

نصّت المادة (12) من المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م الخاص بإنشاء اللجنة على أنّه "تضع اللجنة اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتصدر بقرار من مجلس الوزراء".

ويستفاد من المادة سالفة الذكر، أنّ اللجنة تقوم بوضع اللائحة التنفيذية لقانون إنشائها على أن تصدر هذه اللائحة بقرار من مجلس الوزراء، أمّا بشأن اللوائح الداخلية لسير عمل اللجنة كاللوائح الإدارية والمالية فقد سكت المشرع عن بيان ما إذا كانت اللجنة تقوم بإعدادها وتصدر بقرار من مجلس الوزراء أم تصدر من اللجنة، وما جرى العمل عليه أن اللجنة كانت تقوم بوضع لوائحها الداخلية والتي كانت تصدر بقرار من رئيسها.

والمشرع القطري عند إعادة تنظيم اللجنة بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م، نصّ صراحة على حقّ اللجنة في إعداد اللائحة التنفيذية، وكذلك اللوائح الداخلية لسير عملها كاللوائح الإدارية والمالية، وغيرها من اللوائح الأخرى حيث نصّت المادة (21) من المرسوم سالف الذكر على أنّه "تضع اللجنة اللوائح التنفيذية والتنظيمية والإدارية والمالية لها ويصدر بها قرار من رئيس اللجنة".

الاستقلال القانوني للجنة:

سبق الإشارة إلى الطبيعة القانونية الخاصة باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر، وبيّنت أنّها لجنة مستقلة وليست جهة حكومية، كما أنّها ليست إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وأنّها لجنة ذات سلطات استشارية دائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.

9- اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

مرت اختصاصات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمرحلتين:

المرحلة الأولى

اختصاصات اللجنة في ظلّ المرسوم بقانون

رقم (38) لسنة 2002م الصادر في 2002/11/11م

حدّد المشرع القطري للجنة عدة اختصاصات بموجب المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م هي:

- 1 - العمل على تحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها.
- 2 - تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته.

- 3- النظر في التجاوزات على حقوق الإنسان وحرياته، إن وجدت، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها وتفادي وقوعها.
- 4- رصد ما قدّ تثيره المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في الدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
- 5- المساهمة في إعداد التقارير التي تعدّها الدولة في شأن حقوق الإنسان وحرياته.
- 6- التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحماية حقوق الإنسان وحرياته.
- 7- تعزيز الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته.



المرحلة الثانية

اختصاصات اللجنة في ظلّ المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

5. رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة وإعداد التقارير المتعلقة بها ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة برؤيتها في هذا الشأن.
6. رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها.
7. المساهمة في إعداد التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاتفاقيات التي أصبحت طرفاً فيها.
8. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحياته، والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها.
9. نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحياته، وترسيخ مبادئهما على صعيدي الفكر والممارسة.
10. إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية، وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة.
11. التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان داخل الدولة في مجال اختصاصات ومهام كل منها.
12. عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وحياته، والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن عند الاقتضاء.
13. المساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث ذات الصلة بحقوق الإنسان، والمشاركة في تنفيذها.

والجدير بالذكر أنّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مارست، مدعومةً من القيادة السياسية، هذه الاختصاصات جميعها حتى قبل النصّ عليها صراحةً بموجب المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م.

وفي عام 2010م، استكمالاً للمعايير الدولية لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنصوص عليها في مبادئ باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993م، صَدَرَ المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لينصّ صراحةً على استقلال اللجنة التام في أنشطتها المتعلقة بحقوق الإنسان، واستقلالها ماليًا وإداريًا، ومتضمنًا التزام الدولة بدعم موازنة اللجنة. كما تضمن المرسوم بقانون المشار إليه توسيع السلطات المخولة للجنة لتعزيز دورها في تحقيق الهدف من إنشائها، إذ تضمن اختصاصها بالآتي:

ولها في سبيل ذلك ممارسة الاختصاصات والمهام التالية:

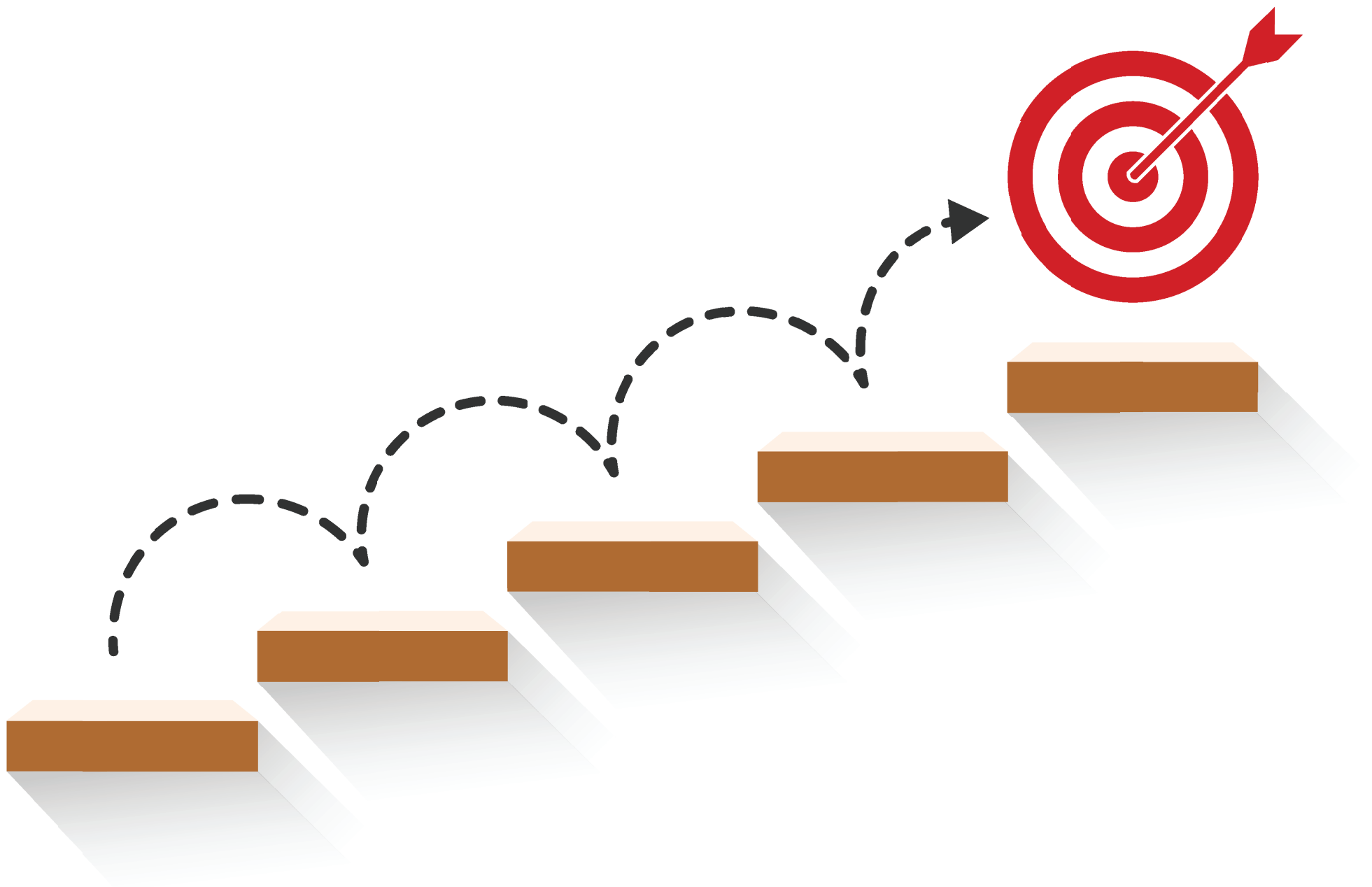
1. اقتراح السبل اللازمة لتعزيز المتابعة وتحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.
2. تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.
3. النظر في أيّ تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها.
4. إبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشاريع القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفاً فيها.

10- الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان:



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عشرين عامًا
(ومراحل تطورها)

المحور الثاني



1 - تشكيلات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المتعاقبة (رؤساء اللجنة - نواب رؤساء اللجنة - الأمناء العامون للجنة - أعضاء اللجنة).

رؤساء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



**سعادة السيدة /
مريم بنت عبدالله بن علي العطية**
رئيس اللجنة خلال الفترة
من 2021 وحتى الآن



**سعادة الدكتور /
علي بن سعيد بن صميخ المري**
رئيس اللجنة خلال الفترة
2021 - 2009



**سعادة الدكتور /
خالد بن محمد بن عبد الله العطية**
رئيس اللجنة خلال الفترة
2008 - 2002

نواب رؤساء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



**سعادة الدكتور /
محمد بن سيف الكواري**
نائب رئيس اللجنة خلال الفترة
من 2019 وحتى الآن



**سعادة الدكتور /
يوسف بن محمد بن عبيدان فخرو**
نائب رئيس اللجنة خلال الفترة
2019 - 2008



**سعادة الدكتور /
علي بن سعيد بن صميخ المري**
نائب رئيس اللجنة خلال الفترة
2008 - 2007



**سعادة الدكتورة الشيخة /
غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني**
نائب رئيس اللجنة خلال الفترة
2007 - 2002

الأمناء العامون للجنة الوطنية لحقوق الإنسان



**سعادة السيد /
سلطان بن حسن الجمالي**

أمين عام اللجنة خلال الفترة
من 2021 وحتى الآن



**سعادة السيدة /
مريم بنت عبدالله بن علي العطية**

أمين عام اللجنة خلال الفترة
2021 - 2009



**سعادة الدكتور /
علي بن سعيد بن صميح المري**

أمين عام اللجنة خلال الفترة
2008 - 2002

أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

2002 - 2022

قرارات تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

منذ إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اكتسب عضوية اللجنة العديد من الشخصيات القطرية من الرجال والنساء، بصفتهم الشخصية من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان، أو بصفتهم ممثلين لبعض الجهات الحكومية، وقد صدرت العديد من القرارات الأميرية بتشكيل عضوية اللجنة وفقاً لما هو مشار إليه في الصفحة رقم (88).



2022 – 2002

عشرون عاماً من أجل حقوق الإنسان
YEARS For Human Rights



اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee



عاشاً من أجل حقوق الإنسان
Years For Human Rights

2- أعمال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال عشرين عامًا؛

نتناول فيما يلي استعراض ما حقته اللجنة خلال السنوات العشرين الماضية وفقًا لاختصاصاتها على النحو التالي:

أولاً: اقتراح السبل اللازمة لتعزيز المتابعة وتحقيق الأهداف الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي أصبحت الدولة طرفاً فيها، والتوصية بشأن انضمام الدولة إلى غيرها من الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

من أهم اختصاصات اللجنة حث الدولة على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها، وقد انضمت دولة قطر إلى عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الإنسان قبل إنشاء اللجنة مثل:

الاتفاقية أو البروتوكول	تاريخ مصادقة دولة قطر
الاتفاقيات الدولية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.	1972م
الاتفاقية الدولية الخاصة بقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري.	1975م
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	1976م
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز في مجال الاستخدام والمهنة.	1976م
الاتفاقيات العربية لحماية حقوق المؤلف.	1986م
الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية.	1987م
اتفاقية حقوق الطفل.	1995م
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء والمواد الإباحية.	2001م
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.	2002م



وبعد إنشاء اللجنة في عام 2002م، حرصت اللجنة على أن تواصل الدولة النهج الحضاري الحميد، الذي اتخذته خلال الحقبة الماضية والذي أثمر عن الانضمام إلى بعض الاتفاقيات الدولية الهامة ومنها.

تاريخ مصادقة دولة قطر	الاتفاقية أو البروتوكول
2003م	البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال، استغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية.
2005م	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2007م	اتفاقية تحريم السخرة والعمل الإلزامي.
2007م	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
2007م	الاتفاقية المتعلقة بالعمل الجبري.
2008م	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
2008م	الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
2009م	اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام.
2009م	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 2003م الاتفاقية الخاصة بالسخرة.
2009م	اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
2018م	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
2018م	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولقد كان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورًا كبيرًا في انضمام الدولة إلى هذه الاتفاقيات، ذلك أنها ما انفكت في كل تقاريرها تطالب بانضمام دولة قطر إلى هذه الاتفاقيات والبروتوكولات، وكان آخرها المطالبة بضرورة انضمام الدولة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالفعل تم تشكيل لجنة لبحث هذا الأمر، وبالفعل انضمت



دولة قطر إلى العهدين بموجب مرسوم رقم (40) لسنة 2018، وتعتبر اللجنة انضمام الدولة إلى العهدين من أهم إنجازاتها لما يجسده من مكانة وأهمية خاصة بين المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وتحرص اللجنة منذ نشأتها على أن تعمل جاهدة على أن توضح من خلال المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية أهمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وذلك ببيان وشرح وتوضيح الالتزامات التي تقع على عاتق دولة قطر بكافة أجهزتها وما يترتب عن ذلك من ضرورة تعديل وتغيير التشريعات الوطنية لتتلائم مع معايير حقوق الإنسان والحريات العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية.

كما أن اللجنة كانت ومازالت تدعو إلى سحب بعض التحفظات التي أبدتها الدولة على بعض هذه الاتفاقيات، وتقوم بعقد الندوات وورش العمل التي تدرس وتقيم النصوص المتحفظ عليها، بغية الوصول إلى سحب هذه التحفظات طالما أن النصوص لا تتعارض مع ثوابت المجتمع القطري.

كذلك طالبت اللجنة مرارًا بضرورة انضمام الدولة لباقي الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق العمال، والتي لم تنضم إليها حتى الآن، خصوصًا وأن قانون العمل القطري رقم (14) لسنة 2004م جاء متفقًا في أحكامه والقواعد الواردة في هذه الاتفاقيات.

ثانيًا: تقديم المشورة والتوصيات للجهات المعنية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان

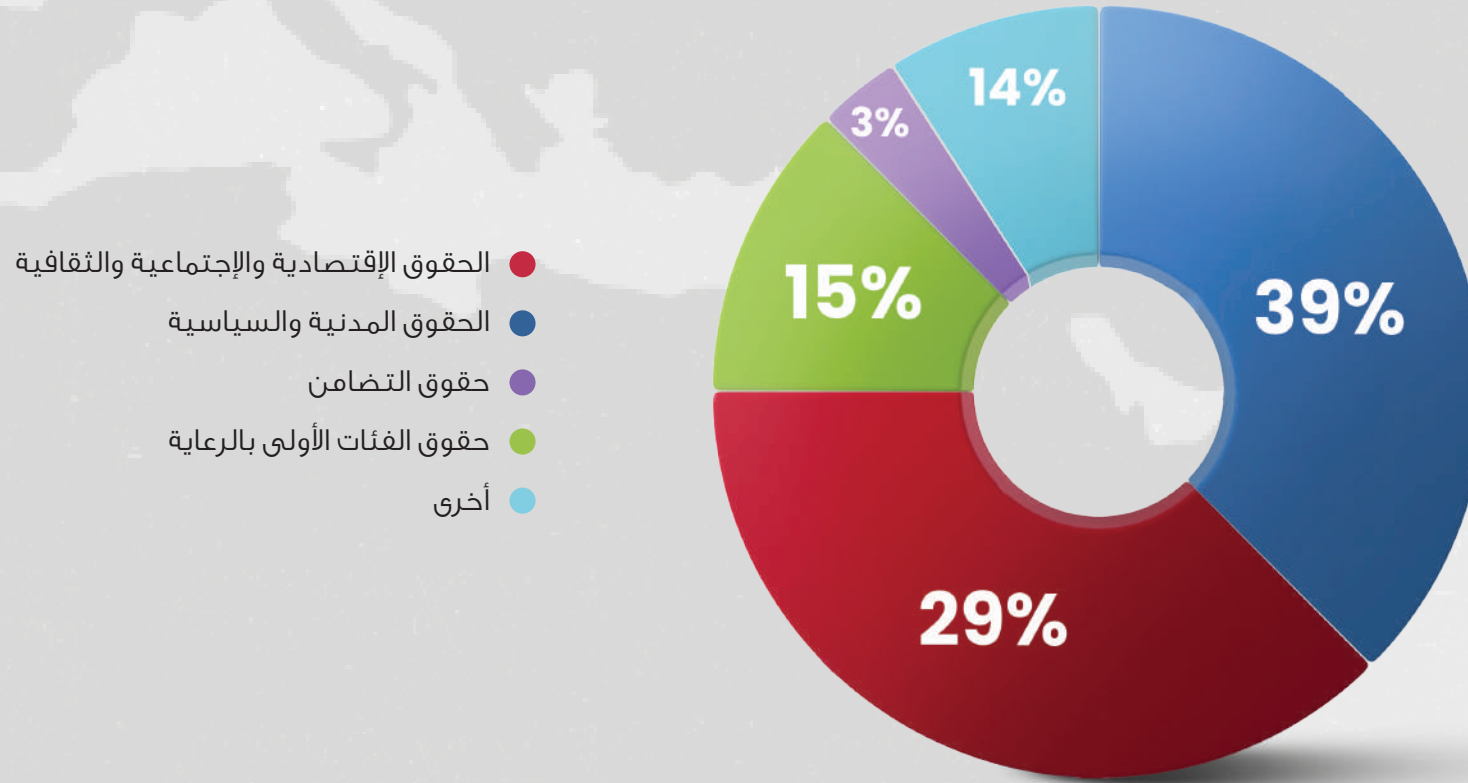
قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإعداد العديد من التقارير الفرعية الخاصة بموضوعات متعلقة بحقوق الإنسان، ضمنها ما ورد في الميثاق الدولية بشأن هذه الحقوق ورؤية اللجنة بشأنها، كما تقوم بتنظيم ندوات وورش عمل لمناقشة الموضوعات المتعلقة بهذه الحقوق، وتصدر عن هذه اللقاءات توصيات هامة يتم إبلاغها إلى الجهات المعنية.

كذلك تتضمن تقارير اللجنة السنوية توصياتها إلى الجهات المختصة بشأن تعزيز حقوق الإنسان في الدولة سواءً لتحقيق الأهداف التي تروجها الميثاق والاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان، أو لمواجهة ما رصدته اللجنة من أوجه القصور في معالجة بعض قضايا حقوق الإنسان في البلاد.

وقد قامت اللجنة بإعداد دراسة بعنوان الاستجابة الحكومية لتوصيات التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الأعوام 2005-2022 (دراسة تحليلية إحصائية) حصرت توصيات اللجنة والتي بلغت (2182) توصية وردت في متن التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الأعوام (2004-2022)، وكانت توصيات مجموعة الحقوق المدنية والسياسية هي العدد الأكبر من مجموع التوصيات الواردة في التقارير السنوية بواقع (38,86%)، تلتها توصيات مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بواقع (29,51%)، ثم جاءت توصيات مجموعة حقوق الفئات الأولى بالرعاية في المرتبة الثالثة بنسبة (15,08%) تبعثها توصيات مجموعة أخرى في المرتبة الرابعة بنسبة (13,70%). ويلاحظ بأن توصيات مجموعة حقوق التضامن كانت في المرتبة الأخيرة بنسبة (2,84%). ويبرز الرسم البياني المرفق نسبة مقارنة عدد التوصيات الواردة في متن التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة على مدار (20) عامًا من حيث العدد الكلي لمجموع التوصيات.



النسبة المئوية للتوصيات الواردة في التقارير السنوية حسب مجموعات الحقوق



وقد عملت اللجنة على وضع معالجة لأبناء القطريين المتزوجات من غير قطريين، واتخذت اللجنة الخطوات التالية:

- 1- أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام 2010 دراسة حول أوضاع حقوق أبناء القطريين في التشريع القطري، وإطالة على التشريعات العربية المقارنة والمعايير الدولية ذات الصلة.
- 2- رفعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تلك الدراسة إلى معالي رئيس مجلس الوزراء الموقر.
- 3- تمّ تشكيل فريق عمل لدراسة وتطوير التشريعات ذات الصلة بحقوق أبناء القطريين المتزوجات من غير قطريين في عام 2012م وفي إطار التعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة (آنذاك) اجتمع الفريق (13) اجتماعاً خلال عام 2012 - 2013م، وخلص الفريق القانوني إلى وضع مقترحين لعرضهم على مجلس الوزراء الموقر لاختيار الأنسب منهما وذلك على النحو الآتي:

ولعلّ من أهمّ الموضوعات التي قامت اللجنة بدراستها منذ بداية نشأتها كانت حالة اطفال الهجن وأوضاعهم الاجتماعية، وأعدت العديد من التقارير والدراسات بشأنهم، وتوجت جهود اللجنة بصدر القانون رقم (22) لسنة 2005م بشأن حظر جلب وتشغيل وتدريب وإشراك الأطفال في سباق الهجن.

ومن الدراسات التي قامت بها اللجنة في هذا الشأن أيضاً هي تلك التي أعدتها بشأن نظام الكفالة (آنذاك)، ودخول وخروج الوافدين والعمالة السائبة والعمالة المنزلية، وكان لهذه الدراسات بالغ الأثر وتوجت بصدر القانون رقم (21) لسنة 2015م، بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وتعديلاته والقانون رقم (15) لسنة 2017م بشأن المستخدمين في المنازل الذي منحهم العديد من الحقوق.

وكذلك اهتمت اللجنة بقضايا المواطنين القطريين، وكان من أهمّها قضية سحب الجنسية القطرية من بعض المواطنين وقامت بإعداد ملف خاص بهذا الشأن وعملت بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدولة على حل الكثير من الإشكاليات التي كان يعاني منها الأشخاص الذين تمّ سحب جنسيتهم وتعديل أوضاعهم.

التوصية الأولى: فيما يتعلق بالحقوق:

ارتأت اللجنة المشار إليها أهمية إدخال تعديل على أحكام القانون رقم (21) لسنة 1989 بشأن تنظيم الزواج من الأجانب وتعديلاته، يتضمن معاملة أبناء القطريات المتزوجات من غير قطريين معاملة القطريين بالنسبة للتعليم والصحة والعمل والتقاعد والمعاشات والضمان الاجتماعي، وذلك بشرط اقامتهم بصفة دائمة ومستقرة بدولة قطر، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي تضعها الجهات المختصة في هذا الشأن.

التوصية الثانية: فيما يتعلق بحالات الإرث:

ارتأت اللجنة المذكورة أهمية إدخال تعديل على أحكام القانون رقم (13) لسنة 2000م، بشأن الشركات بإضافة مادة يكون نصّها كالتالي: "يجوز لأبناء القطريات المتزوجات من غير القطريين تملك حصص وأسهم الشركات التجارية التي تؤول إليهم بالإرث".

كما ارتأت اللجنة إدخال تعديل على أحكام القانون رقم (17) لسنة 2004 بشأن تنظيم تملك وانتفاع غير القطريين بالعقارات والوحدات السكنية بإضافة مادة يكون نصّها كالتالي: "ويعامل أبناء القطريات المتزوجات من غير قطريين وفقاً للأحكام الواردة بالقانون رقم (21) لسنة 1989م، بشأن تنظيم الزواج من الأجانب وتعديلاته، معاملة القطريين فيما يؤول إليهم من حقوق عقارية بالميراث". وبناءً على ذلك وبعد دراسة الأمر من قبل الجهات المختصة صدر قرار مجلس الوزراء رقم (28) لسنة 2020م، بتحديد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها وشروط وضوابط ومزايا وإجراءات تملكهم لها وانتفاعهم بها وقد اجازت المادة رقم (9) من القرار المشار إليه تملك العقارات عن طريق الإرث، أو الوصية بالتنزيل، والتصرف فيها بأيّ من طرق التصرف الناقلة للملكية، خلال مدة محددة واستثناء من ذلك تملك عقار واحد للسكن.



المقترح الأول:

- 1- مشروع قانون بشأن تنظيم أوضاع أبناء القطريات.
- 2- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1963 بشأن عدم جواز اكتساب الأجانب لملكية الأموال الثابتة في قطر.
- 3- مخاطبة الأمانة العامة برئاسة مجلس الوزراء الموقر بشأن اقتراح بإضافة مادة إلى مشروع قانون الشركات تتضمن حق أبناء القطريات في ملكية الشركات التي تؤول إليهم بالميراث دون اشتراط وجود شريك قطري.

المقترح الثاني:

- 1- مشروع قانون، بتعديل بعض أحكام القانون، قانون رقم (21) لسنة 1989 بشأن تنظيم الزواج من الأجانب.
- 2- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (5) لسنة 1963 بشأن عدم جواز اكتساب الأجانب لملكية الأموال الثابتة في قطر.
- 3- مخاطبة الأمانة العامة برئاسة مجلس الوزراء الموقر، بشأن اقتراح بإضافة مادة إلى مشروع قانون الشركات تتضمن حق أبناء القطريات في ملكية الشركات، التي تؤول إليهم بالميراث دون اشتراط وجود شريك قطري.

وقد أحيلت تلك التوصيات من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء الموقر بتاريخ 2013/6/13، لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة نحو استصدار الأدوات التشريعية المقترحة.

وقرّر مجلس الوزراء في اجتماعه العادي (31) لسنة 2013 بتاريخ 2013/10/3 تشكيل لجنة لدراسة المقترحين، وتنفيذاً لذلك تمّ تشكيل لجنة بموجب قرار وزير الداخلية رقم (28) لسنة 2014 برئاسة المستشار القانوني لمعالي وزير الداخلية ممثل عن وزارة الداخلية وعضوية ممثل عن كل من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ووزارات الصحة العامة، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والاقتصاد والتجارة، والعدل، والتنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، والتعليم العالي، والأمانة العامة لمجلس الوزراء واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ورفعت اللجنة المشار إليها إلى مكتب معالي وزير الداخلية في 2014/7/23 تقريراً بنتائج أعمالها وتوصياتها، تضمّنت التوصيات الآتية:

الدراسات خلال الفترة من 2009 وحتى 2022

2009

دراسة عن أوضاع الأطفال الذين تمّ إجراء عمليات زراعة قوقعة بدولة قطر، في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

2009

دراسة بالتنسيق مع وزارة الداخلية حول مرثياتها لإعداد استراتيجية وطنية للشرطة المجتمعية في دولة قطر.

2010

دراسة أوضاع المدافعين عن حقوق الانسان بدولة قطر.

2010

دراسة عن القيود الواردة بأحكام قانون الجمعيات رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤

2010

أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الانشاءات في قطر.

2012

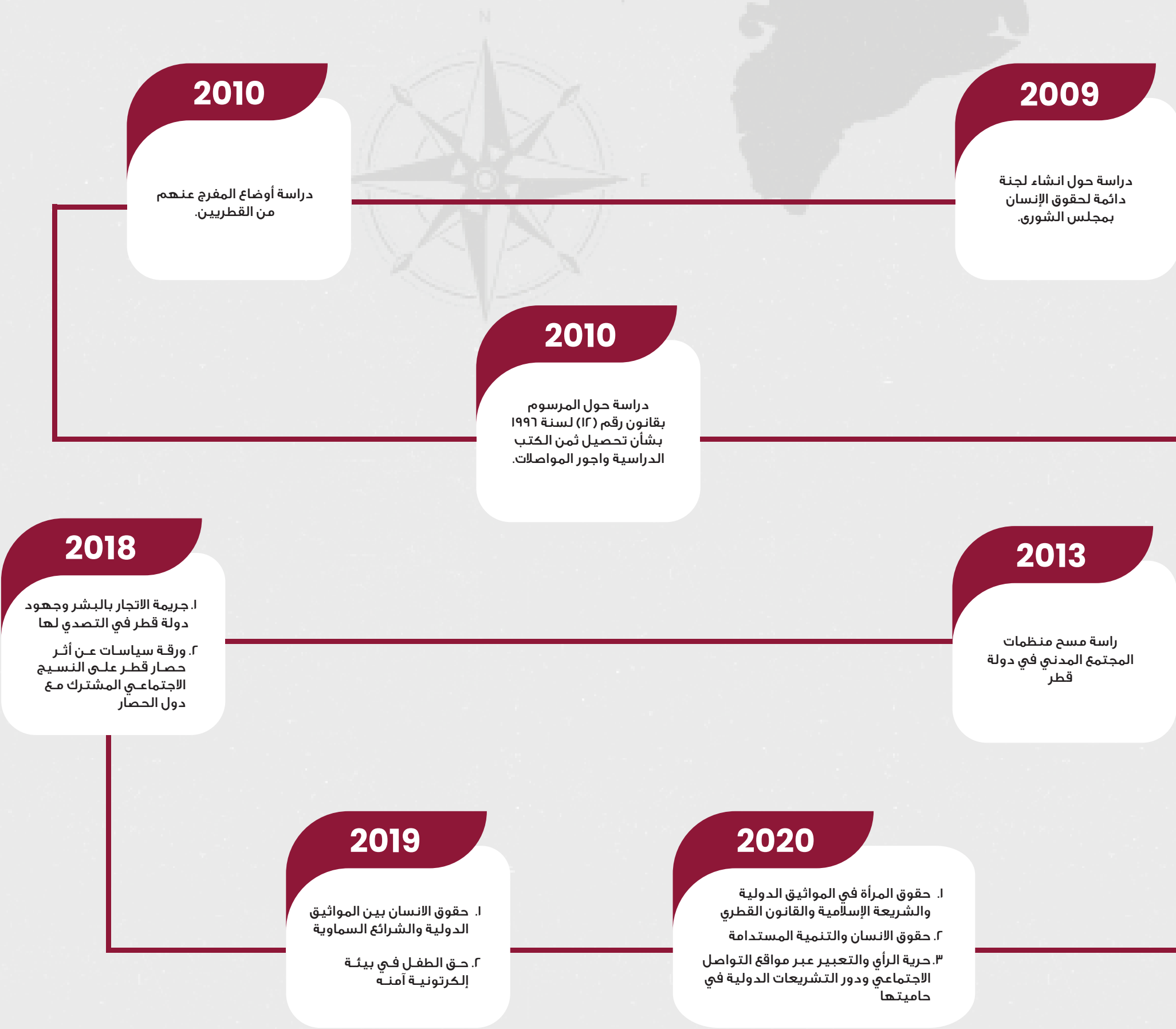
دراسة الإشكالية الدولية في الحالة السورية.

2021

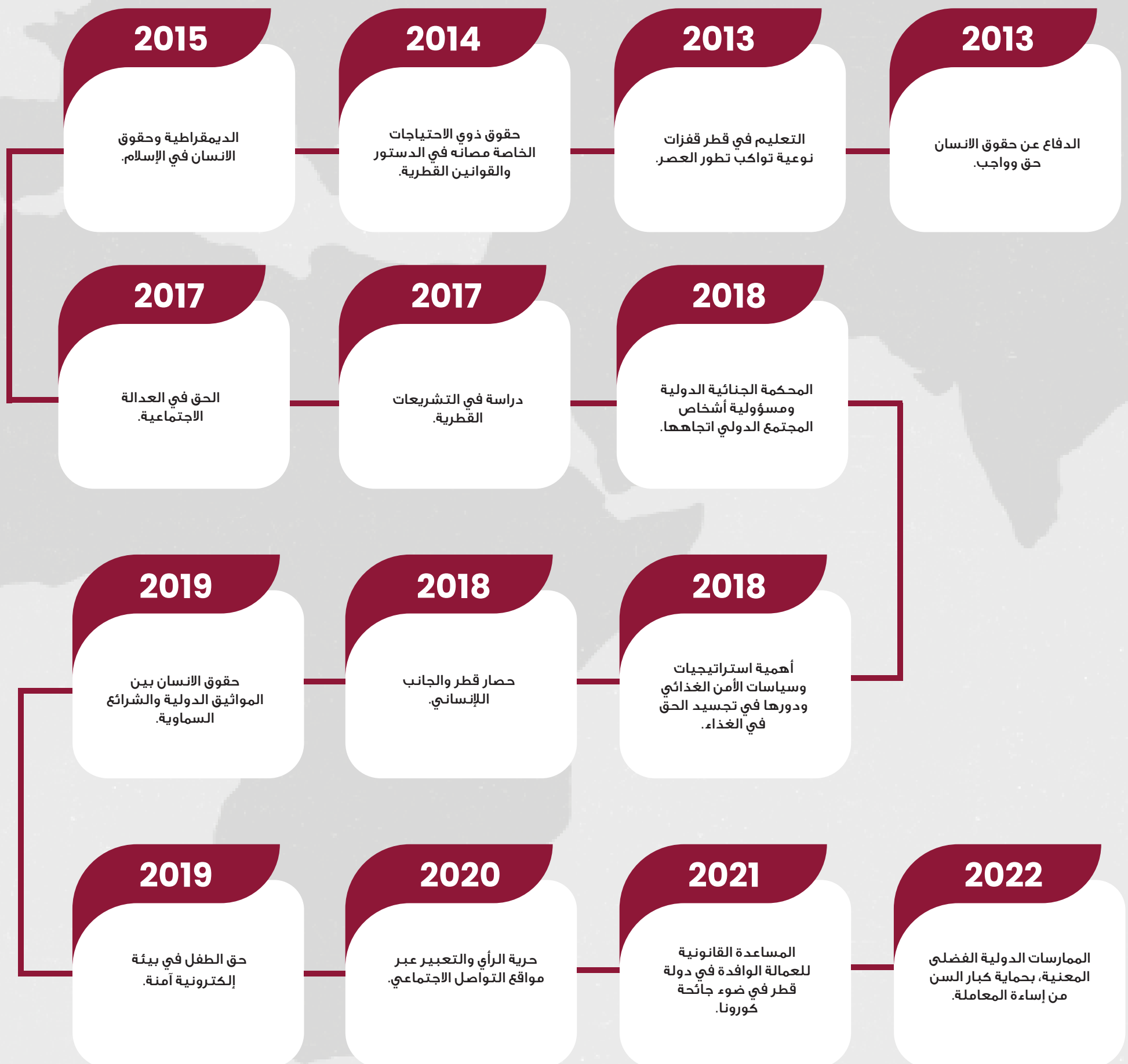
١. كتاب إلغاء نظام الكفالة وحقبة جديدة لتعزيز حماية الوافدين (دراسة)
٢. دراسة المساعدة القانونية للعاملية الوافدة في دولة قطر في ضوء جائحة كورونا

2022

إلغاء نظام الكفالة وحقبة جديدة لتعزيز حماية الوافدين.



الدراسات التي نشرت في مجلة الصحافة



ثالثًا: النظر في أيّ تجاوزات أو انتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على تسوية ما تتلقاه من بلاغات أو شكاوى والتنسيق مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم بشأنها، واقتراح السبل الكفيلة بمعالجتها ومنع وقوعها.

لممارسة هذا الاختصاص وتفعيله قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بإنشاء آلية دائمة لتلقي شكاوى المواطنين والمقيمين والتعامل معها والتنسيق مع المؤسسات والجهات المعنية في الدولة بهدف إيجاد الحلول لها، وعملت دومًا على تطوير هذه الآلية، سواء من حيث تنويع مصادر تلقي هذه الشكاوى، بحضور الشخص أو من ينوب عنه إلى مقر اللجنة وتقديم الشكوى، أو عن طريق إنشاء خط ساخن لتلقي الشكاوى بالمجان وأيضًا عن طريق الموقع الإلكتروني للجنة، أو من حيث الإجراءات المتبعة للنظر إلى الشكوى والتصرف فيها، حيث تقوم اللجنة ببحث ودراسة هذه الشكاوى والالتماسات وتقصي الحقائق بشأن كل منها، ومحاولة تسوية البعض منها بالطرق الودية، ومخاطبة الجهات المختصة بشأن بعضها للنظر في موضوعها واتخاذ اللازم قانونيًا بشأنها، أو توجيه ذوي الشأن إلى الجهات المختصة بعد إرشادهم إلى السبل القانونية اللازمة لطرح شكاوهم أمام هذه الجهات.

كما وفرت اللجنة للمتعاملين معها خدمة طلب الاستشارات القانونية بصفة يومية ودائمة، سواء من المتقدمين للجنة أو عبر خطوط الهاتف الخاصة باللجنة والخط الساخن وتقديم هذه الاستشارات لطالبيها وتوضيح المراكز القانونية الخاصة بهم بشأن قضاياهم وهي من الكثرة بحيث يتعذر حصرها.

ونشير إلى بيان هذه الشكاوى خلال بعض السنوات على النحو التالي:

وقد تلقت اللجنة في 2020 حوالي (2815) شكوى منها (677) للإناث، وفي 2019 وردت للجنة (3566) من الشكاوى والالتماسات منها (750) فقط للإناث، وكانت هناك (2181) شكوى في عام 2018 تضمنت (517) للإناث، فيما بلغ عدد الشكاوى في 2017 بلغ (6409) منها (4887) للذكور، أما في عام 2016 فقد بلغ عدد الشكاوى (3231)، وفي 2015 وردت (1174) للجنة شكوى للجنة، كما بلغ عدد الشكاوى (1609) منها (1271) شكوى للذكور في عام 2014، كما رصدت اللجنة في 2013 شكاوى متنوعة بلغت (1929) شكوى، وفي عام 2012 بلغ عدد

التوصية الثالثة: فيما يتعلق بالجنسية:

ارتأت اللجنة المشار إليها الاكتفاء بما ورد بأحكام المادتين (2) و(6) من القانون رقم (38) لسنة 2005. بشأن الجنسية القطرية حيث راعت المادة (2) في تطبيق قواعد منح الجنسية القطرية، طبقًا لهذه المادة إعطاء أولوية لمن كانت أمه قطرية.

كما أجازت المادة (6) منح الجنسية القطرية لمن أدى خدمات جليلة، أو من يمتاز بكفاءة خاصة تحتاج إليها الدولة، أو الطلاب النابغين ذوي القدرات العلمية الواعدة.



مذكرات تفاهم مع ممثلي مكاتب الجاليات الأجنبية

وصل عدد الشكاوي والالتماسات (1031) شكوى في عام 2008، وتلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في 2007م (1720) شكوى وتقرر عدم قبول (251) منها لخروجها عن دائرة اختصاص اللجنة، وفي 2006 بلغ عدد الشكاوي (1201) شكوى، بينما بلغ عدد الشكاوي التي وردت للجنة في 2005 (585) شكوى فردية و(15) شكوى جماعية.

الشكاوى والالتزمات (295) شكوى بالإضافة إلى (1800) استشارة قانونية. أما في 2011 فقد بلغ عدد الشكاوى (283) شكوى، بينما كان عدد الشكاوى في 2010 (791) شكوى تتعلق بموضوعات مختلفة، أما في 2009 فكان عدد الشكاوى (1012) منها (591) لغير القطريين فيما بلغت التماسات القطريين (421)، بينما

English

التواصل معنا

الاعدادات

ابحث هنا ..

NHRC

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

الرئيسية

من نحن

الأخبار

المركز الإعلامي

الأنشطة الدولية

الأنشطة والفعاليات

المطبوعات

بيانات اللجنة

ركن الأطفال

تواصل معنا

يسعدنا أن نسمع منك ، إذا كان لديك أي أسئلة ، فلا تتردد في الاتصال بنا.

إرسال شكوى

هل لديك اي قلق او مشكلة؟ دعنا نعرف

اتصل بنا

60073333 , 50000313 , 44048844

الخط الساخن

8002222

ارسل لنا بريد الكتروني

c@nhrc.org.qa

يمكنك تقديم شكوى من خلال

@ البريد الإلكتروني c@nhrc.org.qa

الاتصال هاتفي 60073333 , 50000313 , 44048844

فاكس 44444013

بشكل شخصي اطبع نموذج الشكوى واملأه.

غير الانترنت عبر الانترنت الرجاء استخدام هذا النموذج عبر الإنترنت (يتطلب تسجيل الدخول)

يرجى اتباع الخطوات التالية لتقديم شكواك

1. كتابة شكواك بشكل واضح.

2. قدم معلومات الاتصال الخاصة بك ، بما في ذلك: رقم الهاتف والبريد الإلكتروني والعنوان

3. إرفاق نسخة من بطاقة الهوية الخاصة بك (للقطريين) ونسخة من جواز السفر أو التأشيرة (لغير القطريين) وإرفاق أي مستندات لدعم شكواك

4. أرسل شكواك عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني

2022 - 2002

ومفيدًا لحالة حقوق الإنسان في قطر، وهو تشخيص يجب أخذه في الاعتبار بشأن أي إستراتيجية لدعم حقوق الإنسان في الدولة، لاسيما من حيث ما تكشف عنه الدراسة الإحصائية لهذه الشكاوى من أن شكاوي المقيمين تمثل النسبة الأكبر من مجموع الشكاوى التي تتلقاها اللجنة، وهي متنوعة وتنطوي على بعض المخالفات لحقوقهم المدنية والاقتصادية، حيث تتعلق غالبيتها بالحقوق العمالية المنصوص عليها بقانون العمل كالأجور والبدلات والسكن والسلامة المهنية وإصابات العمل وبدل العمل الإضافي، بالإضافة إلى طلبات نقل الكفالة، والحصول على إذن خروج، والإيقاف بحجز الإبعاد، والاحتجاز وفقًا لقانون حماية المجتمع، وصدور قرارات إدارية بالإبعاد من البلاد.

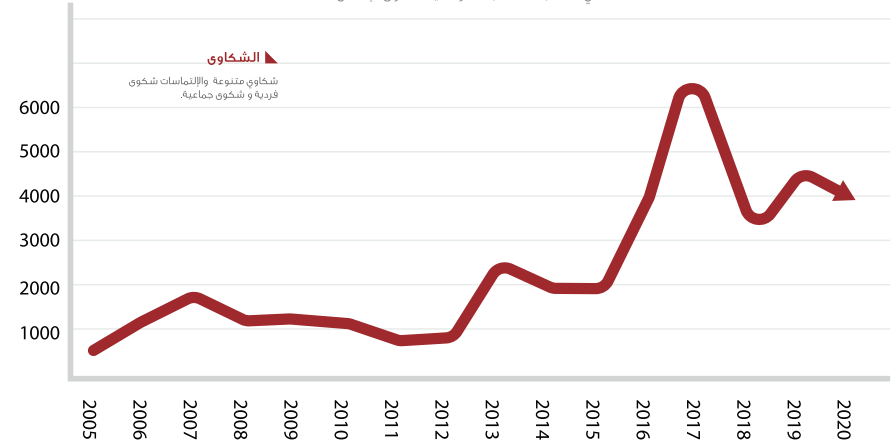
كما لوحظ أن شكاوي المواطنين على الرغم من تنوعها إلا أنها تنصب على مخالفات لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشكل طلبات توفير فرص العمل وإشكاليات الانتفاع بنظام الإسكان الحكومي ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام التقاعد والإعانات الاجتماعية النسبة الأكبر من مجموع شكاوي المواطنين، وذلك على نحو ما أوردته التقارير السنوية الصادرة عن اللجنة بالتفصيل.

إن انجاز اللجنة بشأن هذه الشكاوى إنما يتوقف بالضرورة على مدى تجاوب السلطات والجهات المعنية في الدولة، وهو تجاوب بدا قويًا في السنوات الأولى لعمل اللجنة، ومازالت اللجنة تأمل من وزارات ومؤسسات الدولة وتهيب بسلطاتها المعنية أن تزيد من تعاونها معها في هذا الخصوص، وأن تبدي درجة أكبر من الاهتمام بتحقيق هذه الشكاوى، بما يتبعه ذلك عند الاقتضاء من تدارك المخالفات ورد الحقوق لأصحابها.

وقد قامت اللجنة مؤخرًا بإنشاء آلية داخلية لمتابعة الشكاوى والالتماسات المقدمة إليها والإجراءات المتخذة بشأنها داخل اللجنة أو لدى الجهات المعنية لضمان سرعة اتخاذ الإجراء داخل اللجنة، وسرعة التصرف والإفادة بالرد من قبل الجهات المعنية بما يضمن سرعة وجودة تقديم العون أو الخدمة لصاحب الشكاوى أو الالتماس.

بيان الشكاوى من 2005 - 2020

التي استقبلتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان



وقد تبنت اللجنة العديد من الموضوعات الشائكة والحساسة، إذ تابعت اللجنة إعادة الجنسية القطرية لعدد مّمن تمّ إسقاطها عنهم أواخر عام 2004م وخلال عام 2005م، إلى أن تمّ إعادة الجنسية إلى غالبيتهم خلال أعوام 2006م، 2007م، 2008م، وكانت خلال هذه الأعوام الخمسة مشغولة بالعديد من القضايا والإشكاليات التي عانى منها هؤلاء طوال فترة إسقاط الجنسية عنهم سواء فيما يتعلق بإنهاء خدماتهم، أو إلغاء الانتفاع بنظام السكن وسحب مساكنهم، أو وقف خدمات التعليم والرعاية الصحية بحقهم وحقّ أبنائهم، وتفخر اللجنة بأنها لعبت ومن خلال التنسيق مع الجهات المختصة في الدولة دورًا كبيرًا في رفع المعاناة عنهم قدر المستطاع بمساعدة الجهات المعنية بالدولة، وعلى صعيد آخر تابعت اللجنة الحالات التي تمّ إيقافها لدى جهاز أمن الدولة أو وفقًا لقانون حماية المجتمع، ممن وردت إلى اللجنة التماسات بشأنهم، إلى أن تمّ الإفراج عنهم قبل انتهاء المدد القانونية للتوقيف، كما طالبت اللجنة بسرعة الانتهاء من التحقيقات أمام النيابة العامة، وعدم اللجوء إلى الحبس الاحتياطي دون مسوغ، كما سعت اللجنة ومازالت تسعى إلى إلغاء العمل بقانون حماية المجتمع رقم (17) لسنة 2002م، وتعديل القانون رقم (5) لسنة 2003م الخاص بإنشاء جهاز أمن الدولة، والقانون رقم (3) لسنة 2004م بشأن مكافحة الإرهاب، والقانون رقم (18) لسنة 2004م بشأن الاجتماعات والمسيرات، وكذلك تعديل قانون الجنسية رقم (38) لسنة 2005م بما يكفل للمرأة القطرية المتزوجة من غير قطري منح جنسيتها لأبنائها.

وقد بلغت الشكاوي والالتماسات، خلال الـ (20) عامًا الماضية حوالي (31,647) شكوى، تركز غالبيتها على مخالفات تتعلق بالشركات، ونقل الكفالة والمستحقات المالية وغيرها من القضايا بالإضافة إلى الاستشارات القانونية والمساعدات المالية.

وإذ تسجل اللجنة أن ما تلقتّه وتعاملت معه من شكاوى تجاوز عددها حتى الآن حوالي (31,647) شكوى في السنوات العشرين الماضية فإنها ترى:

أن هذه الشكاوى على كثرتها وتنوعها إنما تمثل تشخيصًا هامًا

رابعًا: إبداء المقترحات اللازمة للجهات المعنية بشأن التشريعات القائمة ومشاريع القوانين، ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تكون الدولة طرفًا فيها.

عملت اللجنة منذ إنشائها على دراسة التشريعات الوطنية ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وجاء ذلك على النحو التالي:

1- اقترحت اللجنة مشروعات القوانين المعدلة للمرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2002م بشأن إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبعض مشروعات القوانين مثل قانون مستخدمي المنازل، وقانون بشأن تنظيم اللجوء السياسي وغيرها، والجدير بالذكر أن اللجنة قدمت مشروع بشأن قانون اللجوء السياسي الذي يأتي تنفيذًا لنص المادة (58) من الدستور الدائم لدولة قطر التي كفلت الحق في اللجوء السياسي وذلك في إطار حرص اللجنة على أن يكون لدولة قطر موضع السبق والريادة في هذا الشأن، حيث يُعدّ هذا التشريع الأول من نوعه في المنطقة الخليجية، وقد قدمت اللجنة مشروع القانون حيث جاءت أحكامه متوافقة مع القواعد الدولية المنظمة لحقوق اللاجئين السياسيين، وبالفعل تمت الموافقة على المشروع وصدر القانون رقم (11) لسنة 2018 بتنظيم اللجوء السياسي دون أي معوقات وبشكل سريع.

2- شاركت اللجنة في إعداد العديد من مشروعات القوانين، لعل أهمها، من ناحية الارتباط بمسألة حقوق الإنسان، مشروع قانون مكافحة الاتجار بالبشر، ومشروع قانون دخول وخروج الوافدين، ومشروع قانون الإقامة الدائمة، ومشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها.

3- تقوم اللجنة بدراسة مشروعات القوانين التي ترد إليها من الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وتضع ملاحظتها على النصوص المرتبطة بحقوق الإنسان فيها، ومنها :

1. مشروع قانون بتنظيم دور العرض السينمائي.
2. مشروع القانون الخاص بالبصمة الوراثية.
3. مشروع قانون بشأن تنظيم التسجيل العقاري.
4. مشروع قانون بشأن تنظيم العمل التطوعي.
5. مشروع قانون بتنظيم أعمال الوساطة العقارية.
6. مشروع قانون بتنظيم البعثات الدراسية.
7. مشروع قانون بشأن النيابة العامة.
8. مشروع قانون بشأن الولاية على أموال القاصرين.

9. مشروع قانون "الصحة النفسية".
10. مشروع قانون "تنظيم التعامل في السلع المدعومة".
11. مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (11) لسنة 1990 بإنشاء غرفة تجارة وصناعة قطر.
12. مشروع قانون بشأن المناطق الصناعية.
13. مشروع قانون تنظيم النقل البري.
14. مشروع قانون إجراءات التقاضي في مسائل الأسرة.
15. مشروع قانون تنظيم الأندية الرياضية.
16. مشروع قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية والإدارية.
17. مشروع قانون المرافعات المدنية والتجارية والإدارية.
18. مشروع قانون الشفافية.
19. مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (18) لسنة 2017 بشأن النظافة العامة.
20. مشروع قانون بشأن التوثيق.
21. مشروع قانون الطفل.
22. مشروع قانون بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
23. مشروع قانون بإصدار قانون القضاء العسكري.
24. مشروع قانون بتنظيم البحث الصحي 2022.
25. حماية المنشآت الكهربائية والمائية العامة مقارنة حقوق الإنسان في أحكام القانون المداخل الأساسية 2022.

4- تقوم اللجنة بالتعليق على القوانين والمراسيم والقرارات التي تصدر في دولة قطر وتمس حقوق الإنسان، وتضمن تقريرها السنوي قسمًا خاصًا بذلك سواءً تعزيزًا أو انتقادًا، وتشير التقارير السنوية إلى أن اللجنة قدمت مرئياتها في (79) قانونًا و(26) مرسومًا بقانون و(33) قرارًا أميريًا و(66) قرارًا وزاريًا، علمًا بأن هذه المنظومة القانونية كان لها علاقة تنظيمية بمختلف الحقوق والحريات للمواطنين والمقيمين في الدولة.

وأيضًا قامت اللجنة منذ بدء إنشائها بتشكيل لجنة لمراجعة التشريعات القائمة من وجهة نظر حقوق الإنسان، ورفع مرئياتها بشأن هذه القوانين إلى الجهات المختصة.

خامسًا: رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة وإعداد التقارير المتعلقة بها ورفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة برؤيتها في هذا الشأن.

تقوم اللجنة برصد أوضاع حقوق الإنسان وإعداد التقارير بمختلف أنواعها: التقارير السنوية، والتقارير المتخصصة، والتقارير الموازية وغيرها، وهي إحدى أدوات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الرئيسية

وقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإعداد سبعة عشر تقريرًا سنويًا يشمل رصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر ومرثيات وتوصيات اللجنة بشأن تعزيز هذه الحقوق. (يمكن الرجوع لموقع اللجنة) (<https://www.nhrc-qa.org>) للإطلاع على هذه التقارير. أيضًا تقوم اللجنة بإعداد التقارير المتخصصة. وهي التقارير التي تُعدّها اللجنة في إطار ممارستها لمهامها، حيث ترصد أو تُقدم لها شكاوي بشأن وجود اشكاليات تتعلق بقضايا وموضوعات حقوق الإنسان تحتاج للدراسة، حيث يتم بحث هذه الاشكالية وإعداد تقرير خاص بها مثل موضوع العمالة السائبة، أو العلاج بالخارج أو أي موضوعات تتعلق بأي حق من حقوق الإنسان.

ويتضمن التقرير الوقوف على أسباب المشكلة وتقديم التوصيات والاقتراحات لإزالة أسباب المشكلة أو الظاهرة، وذلك من خلال إعداد اللجنة تقرير متخصص يتم رفعه إلى مجلس الوزراء أو أي جهة حكومية أخرى بحسب الأحوال، أو يرفق هذا التقرير بالتقرير السنوي. كذلك تقوم اللجنة بإعداد التقارير الموازية (تقارير الظل) وهي التقارير التي تُعدّها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ويتم تقديمها إلى الآليات التعاهدية، وتتضمن هذه التقارير أوضاع حقوق الإنسان داخل الدولة، وترصد أي تجاوزات أو أوضاع تتعلق بحقوق الإنسان موضوع التقرير، والتي لم يتم ذكرها في تقرير الدولة.

وقد قدّمت اللجنة تقارير ظل للعديد من اللجان التعاهدية مثل لجنة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، و لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة، و لجنة اتفاقية حقوق الطفل، و لجنة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك قدّمت اللجنة تقرير ظل بشأن العهدين الدوليين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعد أن انضمت إليهما دولة قطر.

في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر. وعادة ما تتضمن هذه التقارير توصيات ومقترحات تهدف إلى تقديم المشورة إلى الدولة المتعلقة بالتزاماتها الدستورية والدولية بشأن احترام وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. علمًا بأنّ هذه التقارير كوثائق متاحة للعلن وللرأي العام وكافة أصحاب المصلحة، وهي بذلك تساهم في تسليط الضوء على المواضيع الإيجابية والتي ينبغي الحفاظ عليها وترقيتها من ناحية، والمواضيع السلبية التي ينبغي العمل على تغييرها وتجاوزها من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بالتقارير السنوية الصادرة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، فإنّ منهجيتها عمومًا تقوم على ثلاثة مكونات أساسية، وهي: تحليل المستجدات التشريعية المتعلقة بإقرار قوانين أو مراسيم أو قرارات، وتشخيص لحالة حقوق الإنسان التي تتضمن وقائع رصد الحقوق والحريات، وملاحظات اللجنة وتوصياتها، إضافة إلى تحليل الشكاوي التي تلقىها اللجنة من الأفراد أو الأشخاص المعنوية بحسب الأحوال ونتائج النظر فيها وتسويتها، وأخيرًا إيراد ملخص لنشاطات اللجنة المختلفة على مرّ العام. علمًا بأنّ بعض التقارير السنوية قد تتضمن ملاحق إضافية مثل: توصيات تقارير المراجعة الدورية الشاملة بهدف اطلاع الرأي العام عليها.

وتمثل التقارير السنوية للجنة فرصة لتقييم حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛ بغرض اقرار التشريعات وتخطيط السياسات وتنفيذها بما يفي بالالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، كما تتيح هذه التقارير الفرصة لإجراء استعراض شامل للتدابير التي اتخذتها الدولة فيما يتعلق بتنسيق تشريعاتها وسياساتها وممارساتها مع أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي هي طرف فيها، إضافة إلى رصد التقدم المحرز في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان المبينة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وتحديد المشاكل وأوجه القصور في النهج الذي تتبعه الدولة بشأن أعمال المعاهدات والتخطيط لسياسات مناسبة، ورسم هذه السياسات بغية تحقيق الحماية الكاملة لحقوق الإنسان.



سادسًا: رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها

تقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمتابعة كافة التقارير الصادرة عن حالة حقوق الإنسان في دولة قطر، وذلك من خلال مصادر متعددة سواء كانت مصادر داخلية: مثل الصحافة المحلية أو وسائل التواصل الاجتماعي أو أي وسيلة من وسائل الاعلام الأخرى أو مصادر دولية غير حكومية مثل (منظمة العفو الدولية، منظمة هيومان رايتس وتش، أو منظمة كرامة، أو غيرها، أو مصادر أممية من الأمم المتحدة مثل تقارير المقررين الخاص والفرق العاملة)، وتقوم اللجنة باستعراض ما بها من ملاحظات والوقوف على مدى صحتها من عدمه، حيث تقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات المختلفة، خصوصًا إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية للرد على تلك التقارير.

وتجدر الإشارة إلى أنه عندما يتبين للجنة، من واقع رصدها لحالة حقوق الإنسان، صحة بعض الملاحظات الواردة في تلك التقارير تقوم بإعداد دراسة متكاملة عنها، وعرضها على الجهات المختصة لاتخاذ اللازم نحو معالجتها، وإذا تبين للجنة عدم صحة هذه التقارير تقوم اللجنة بالرد عليها في وسائل الإعلام أو بإصدار بيان صحفي أو بيان رسمي من جهة اللجنة لتوضيح الأمر وبيان الحقيقة وحدث ذلك كثيرًا فيما يتعلق بحقوق العمال داخل دولة قطر.

سابعًا: المساهمة في إعداد التقارير الوطنية المقرر تقديمها من الدولة إلى الهيئات والجهات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بشأن الاتفاقيات التي أصبحت طرفًا فيها.

وقد كان إدراك اللجنة لدورها والأمانة التي حملتها، وإيمانها بأن المجتمعات المتحضرة هي تلك التي تصان فيها حقوق الإنسان، وأن الهدف من وجود اللجنة الوطنية هو أن تكون مستشارًا ناصحًا للدولة في مجال حقوق الإنسان، في ظل القيادة الرشيدة للبلاد التي ترسخ العمل على تعزيز حقوق الإنسان في الدولة، ولا شك أن كل ما تقدم كان دافعًا للجنة لمراعاة الأسس والمعايير الدولية في إعداد تقارير الظل، الأمر الذي أكسب تقارير اللجنة مصداقية شديدة أمام الهيئات الدولية، مما انعكس على صورة قطر عالميًا في مجال حقوق الإنسان.

قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ نشأتها بالمساهمة مع الجهات الحكومية في إعداد كافة التقارير التي طلبتها الجهات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بشأن تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها الدولة، واللجنة حريصة أن تكون مساهمتها مرآة صادقة لما ترصده

بشأن الحق المرتبط بالتقرير، وتحرص اللجنة على أن تظل متمتعة دومًا بالمصداقية التي اكتسبتها تقاريرها على الصعيد الدولي، خصوصًا وأن الطبيعة الاستشارية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تقتضي الفصل بين شخصيتها وشخصية الدولة، حتى تستطيع القيام بدورها وفقًا "لمبادئ باريس" باعتبار أن هذه المبادئ هي دستور عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي إطار رؤية اللجنة وتأكيدًا لمصداقيتها تفعيلًا لاختصاصاتها الأساسية فقد قامت اللجنة بتقديم تقارير موازية كثيرة لتقرير الدولة، ومنها على سبيل المثال :

- تقارير الظل المقدمة للجنة الدولية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- تقارير الظل المقدمة للجنة الدولية لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة.
- تقارير الظل المقدمة للجنة الدولية لاتفاقية حقوق الطفل.
- تقارير الظل المقدمة للجنة الدولية لاتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة وكان آخر تقرير عام 2018.
- تقارير الظل المقدمة للجنة الدولية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقارير الظل المقدمة وفقًا للفقرة (15/ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان رقم (1/5) لسنة 2019.
- تقرير ظل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة تقديم التقرير الوطني الأولي للدولة تنفيذًا لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى صعيد التعاون مع الآليات الإقليمية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ساهمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد التقرير الوطني بشأن تطبيق الحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي صادقت عليه دولة قطر عام 2008، كما تقدمت اللجنة بتقرير مواز للميثاق.

ثامنًا: التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحياته والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها.

تعد مشاركة اللجنة في المحافل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إحدى أهم إنجازات اللجنة، فقد حصلت اللجنة، بعد استكمالها المعايير الدولية المنصوص عليها في "مبادئ باريس" الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحصولها على عضوية لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية من الفئة (أ)، وهي أعلى مرتبة ضمن تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ثم تلا ذلك حصولها على رئاسة لجنة الاعتماد المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية. وقد حصلت اللجنة على تصنيف (أ) في عام 2010 لمدة (5) سنوات، وتم إعادة تصنيفها على ذات الدرجة (أ) مرة أخرى في عام 2015 لمدة (5) سنوات، وفي عام 2021 تم تصنيفها للمرة الثالثة على التوالي بالتصنيف (أ).



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions



GANHRI

Global Alliance of National Human Rights Institutions



ASIA PACIFIC FORUM

SUB-REGIONAL OFFICE DOHA - QATAR

المكتب الإقليمي لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ
الدوحة - قطر

كذلك نجحت اللجنة في الحصول على عضوية كاملة بمنتدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان (APF)، والذي يُعدُّ بمثابة المنظمة الإقليمية الرائدة لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشغلت اللجنة سابقاً منصب نائب رئيس المنتدى (2014 - 2015).

أيضاً قامت اللجنة بالتعاون مع المؤسسات العربية لحقوق الإنسان بإنشاء الشبكة العربية لحقوق الإنسان، ومقرّها الدوحة، وتمّ انتخاب رئيس اللجنة آنذاك رئيساً للشبكة. وكذلك ترأست اللجنة الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من يوليو 2021 إلى يوليو 2022 وتعتبر اللجنة الوطنية عضواً في الشبكة منذ تأسيسها عام 2011.

وكما تقلدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مارس 2022 منصب رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (GANHRI) وتعتبر سعادة السيدة مريم بنت عبد الله العطية رئيسة اللجنة، أول امرأة في قارة آسيا والمنطقة العربية تتقلدُ منصب رئاسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والذي يضم تحت مظلته ١٢٣ مؤسسة وطنية حول العالم.

أمّا على صعيد التعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان فقد قامت اللجنة بعقد شراكات مع المؤسسات والهيئات التالية:

الاتفاقيات الموقعة بين اللجنة والجهات الخارجية

الرقم	مسمى الاتفاقية	الدولة	التاريخ
1	بروتوكول اتفاق خاص بالتعاون في مجال حقوق الإنسان مع وسيط الجمهورية الفرنسية	فرنسا	19/11/2008
2	اتفاقية تعاون وشراكة مع معهد ليون لحقوق الإنسان.	فرنسا	20/11/2008
3	مذكرة تفاهم مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية.	المملكة العربية السعودية	14/1/2009
4	مذكرة تفاهم مع مركز التضامن العمالي بواشنطن.	الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن	1/1/2009
5	بروتوكول تعاون في مجال دعم نشر ثقافة حقوق الإنسان مع اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها.	الجزائر	27/4/2011
6	مذكرة تفاهم مع منتدى العمال المهاجرين في آسيا.	الفلبين	16/5/2011
7	مذكرة تفاهم مع هيئة تنمية المجتمع.	الإمارات العربية المتحدة - حكومة دبي	8/6/2011
8	اتفاقية تعاون في ميدان حقوق الإنسان مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة موريتانيا.	موريتانيا	29/6/2011
9	اتفاقية تعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.	المملكة العربية السعودية - الرياض	30/12/2011
10	مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان.	ليبيا - طرابلس	23/1/2012
11	مذكرة تفاهم في تنمية الوعي بالقانون وحقوق الإنسان مع المركز العربي للوعي بالقانون.	مصر - القاهرة	20/6/2012
12	MOU with The National Human Rights Commission of Sri Lanka.	سيرلنكا	12/2012
13	اتفاقية تعاون مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.	اليمن - صنعاء	28/4/2013
14	MOU with The American Center for International Labor Solidarity in USA.	الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن	1/10/2013
15	اتفاقية تعاون مع المفوضية القومية لحقوق الإنسان - السودان.	السودان	3/10/2013
16	مشروع للتعاون مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.	لبنان - بيروت	20/10/2013
17	اتفاقية تعاون مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ٢٠١٤.	اليمن - تعز	24/2/2014

الرقم	مسمى الاتفاقية	الدولة	التاريخ
18	Collaboration Agreement with the National Human Rights Commission of Mexico - Convenio de Colaboracion y la Comision Nacional de los Derechos Humanos de Mexico.	المكسيك	2/6/2014
19	مذكرة تفاهم مع حكومة سويسرا ممثلة في الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون التابعة لها في مجالات الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان.	سويسرا	1/8/2014
20	مذكرة تفاهم مع منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال المساهمة السنوية لدولة قطر.	أستراليا - سيدني	3/9/2014
21	مذكرة تفاهم مع وزارة حقوق الإنسان بالجمهورية اليمنية.	اليمن	28/12/2014
22	مذكرة تفاهم مع معهد أذربيجان للديمقراطية وحقوق الإنسان بباكو - أذربيجان.	أذربيجان - باكو	2/2015
23	مذكرة تفاهم مع المركز الأمريكي للتضامن العمالي ٢٠١٥.	الولايات المتحدة الأمريكية - واشنطن	1/10/2015
24	مذكرة تفاهم مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في النيبال.	النيبال	16/11/2015
25	مذكرة تعاون مع منتدى آسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.	أستراليا - سيدني	1/1/2016
26	مذكرة تعاون مع منتدى آسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في شأن التعاون المشترك.	أستراليا - سيدني	1/1/2017
27	مذكرة تفاهم مع البرلمان العربي.	مصر - القاهرة	20/2/2017
28	مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا.	إندونيسيا	22/2/2017
29	Understanding for Consultation and Cooperation with European Parliament's Subcommittee on Human Rights.	بلجيكا	26/4/2018
30	اتفاقية تعاون مع مفوضية حقوق الإنسان - الفلبين.	الفلبين - مانيلا	9/1/2019
31	مذكرة تفاهم مع وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في الصومال.	الصومال - مقديشو	15/4/2019
32	مذكرة تفاهم مع وزارة الخارجية السودانية.	السودان	17/6/2021

2022 – 2002



الاتفاقيات الموقعة بين اللجنة والجهات الداخلية في الدولة



الرقم	مسمى الاتفاقية	التاريخ
1	مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بشأن نشر الاتفاقيات الدولية المعنية بالأسرة والتدريب عليها.	4 فبراير 2010
2	اتفاقية شراكة مع مركز قطر الثقافي الإسلامي - فنار حول تأليف كتاب (الإسلام وحقوق الإنسان).	20 أكتوبر 2010
3	مذكرة تفاهم مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية.	1 أبريل 2011
4	مذكرة تعاون لتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان مع المجلس الأعلى للتعليم.	26 أبريل 2011
5	اتفاقية شراكة مع شبكة الجزيرة الإعلامية.	4 أغسطس 2011
6	اتفاقية تعاون مع مؤسسة ماكسيمائز للتدريب والاستشارات.	18 أبريل 2013
7	مذكرة تفاهم مع كلية الشرطة.	11 مايو 2014
8	مذكرة تفاهم مع المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي.	15 فبراير 2015
9	مذكرة تفاهم مع المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية.	16 مارس 2015
10	مذكرة تفاهم مع شبكة الجزيرة الإعلامية.	22 مارس 2015
11	مذكرة تفاهم مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	14 يونيو 2015
12	مذكرة تفاهم مع جامعة قطر في شأن التعاون المشترك في مجالات بحثية وتدريبية وتعليمية.	4 أبريل 2016
13	مذكرة تفاهم مع جامعة قطر في شأن التعاون المشترك في مجالات بحثية وتدريبية وتعليمية.	4 أبريل 2016
14	مذكرة تفاهم مع معهد الدوحة للدراسات العليا للتعاون المشترك.	22 سبتمبر 2016
15	مذكرة تفاهم مع مؤسسة التعليم فوق الجميع.	4 ديسمبر 2016
16	مذكرة تفاهم مع مركز التكنولوجيا المساعدة - مدى - في شأن التعاون المشترك.	24 مايو 2017
17	مذكرة تفاهم مع وزارة المواصلات والاتصالات - مركز الاتصال الحكومي.	15 مارس 2018
18	الإطار الفني للتعاون مع إدارة حقوق الإنسان - وزارة الداخلية - برنامج العلاقات والاتصال.	18 مارس 2018
19	مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.	7 يوليو 2019



كذلك تتجاوب اللجنة مع كافة الاستبيانات التي ترد إليها من آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وتقدم المعلومات المطلوبة على أوضاع معينة لحقوق الإنسان لتلك الآليات.

وقد بادرت دولة قطر منذ يونيو 2010 بتوجيه دعوات مفتوحة لآليات الإجراءات الخاصة التي يضطلع بأداء مهامها المقررين الخواص، وقد زار الدوحة خلال الأربع سنوات الماضية الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص بالتمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالتعليم، والمقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، وقد قابلت اللجنة كافة الآليات المشار إليها وقدمت كافة المعلومات المطلوبة، ثم حصلت على توصيات المقررين لدولة قطر، لتأخذها بعين الاعتبار ضمن خططها التشغيلية، ولمتابعتها مع الجهات الحكومية المختصة.

الرقم	مسمى الاتفاقية	التاريخ
20	مذكرة تعاون لتنفيذ الخطة العربية للتربية على حقوق الإنسان مع وزارة التعليم والتعليم العالي.	14 أكتوبر 2019
21	مذكرة تفاهم مع اللجنة العليا للمشاريع والإرث وكأس العالم فيفا قطر.	16 ديسمبر 2020
22	مذكرة تفاهم مع مشيرب العقارية.	22 نوفمبر 2021
23	اتفاقية تعاون مع الهلال الأحمر القطري.	31 يناير 2022



كذلك قامت اللجنة الوطنية بالمشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية والإقليمية والندوات وورش العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومنها علي سبيل المثال:



- المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشاط" 16 - 17 أبريل 2020 بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي والاتحاد الدولي للصحفيين والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.



- مؤتمر الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة 14 - 15 أبريل 2019 مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.



- المؤتمر الدولي حول "مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية 20 - 21 فبراير 2017 بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

كما قامت بالعديد من الزيارات إلى الجهات المعنية بحقوق الإنسان سواء كانت منظمات دولية أو جهات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني أجنبية، واستقبلت العشرات من الوفود القادمة من تلك الجهات .



دور اللجنة في التعاون الإقليمي والدولي:

تختص اللجنة بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، والمشاركة في المحافل الدولية المتعلقة بها، وتتمتع بعلاقات تعاون وثيقة مع عدد من الهيئات الإقليمية والدولية، وسوف نستعرض بعض الأمثلة لدور اللجنة في التعاون الإقليمي والدولي ببعض التفصيل على النحو التالي:

أ- لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان بالجامعة العربية:

تتعاون اللجنة مع لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الجامعة العربية، من خلال تقديم التقارير الدورية "تقرير الظل" حول تطبيق دولة قطر لحقوق والحريات المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه عام 2008، إضافة إلى حضور جلسات مناقشة التقارير الوطنية والمشاركة بمداخلات، كما تساهم اللجنة في متابعة التوصيات المنبثقة عن لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ب- منتدى آسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

تتمتع اللجنة بالعضوية في منتدى آسيا باسفيك للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومقره في سيدني-أستراليا. ويتكون المنتدى من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في قارة آسيا والباسفيك، المنشأة وفقاً لمبادئ باريس، ويعمل على تشجيع إنشاء المزيد من المؤسسات وتمكينها لتحقيق أهدافها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ومن أبرز أنشطة التعاون توقيع اللجنة مذكرة تفاهم مع المنتدى، انبثق عنها افتتاح فرع للمنتدى في الدوحة يهدف إلى تقوية التعاون الفني لتفعيل استراتيجية المنتدى، والأعمال اللوجستية المتعلقة بترتيب اللقاءات والاجتماعات والمؤتمرات، إضافة لتنشيط أعمال الترجمة للوثائق التي يصدرها المنتدى الخاصة بمهام واختصاصات المؤسسات الوطنية.

ت- الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

ساهمت اللجنة بتأسيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتتكون الشبكة من كافة المؤسسات العربية المنشأة وفقاً لمبادئ باريس²، وتعمل لترقية حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. ويقع مقر الشبكة في مدينة الدوحة، ويترأسها حالياً رئيس اللجنة، ويترأس مكتبها التنفيذي أمين عام اللجنة، وتنتقل رئاسة الشبكة كل سنة بصورة دورية بين الأعضاء.

ويتيح العمل مع الشبكة التفاعل المستمر والمنظم مع المؤسسات الوطنية العربية المماثلة من خلال الاجتماعات والندوات والمؤتمرات التي تهدف لرفع الوعي بقضايا حقوق الإنسان، وتنسيق مواقف موحدة وتحديد الأولويات، إضافة إلى الاستفادة من الدورات التدريبية التي تعقدها الشبكة لرفع القدرات.



1 - ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها المنتدى تقوية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم الاستشاري القانوني لها، وتقييم احتياجاتها ورفع قدرات أعضائها وموظفيها، إضافة إلى الدورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان.

2 - مبادئ باريس: توجيه أعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على مدى 20 سنة ... وهذه المبادئ، التي تمت صياغتها في حلقة عمل دولية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، عُقدت في باريس في عام 1991، اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1993

وبذات السياق تتعاون اللجنة مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان في جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، حيث تمّ تنفيذ العديد من المشاريع والأنشطة المشتركة، ووقعت اللجنة اتفاقية تعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، وتعمل حاليًا على توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة. ومن أبرز أنشطة التعاون قيام الفريق التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بزيارة دولة قطر في الفترة ما بين (17 - 24) نوفمبر 2017، ولقاءه بمجموعة من المتضررين من الأزمة الخليجية التي تمثلت بقطع دول علاقاتها مع دولة قطر، نتج عن زيارة الفريق تقرير خاص حول تأثير الأزمة على حقوق الإنسان، ورفع إلى المفوض السامي متضمنًا التوصيات.

لقد خاطبت اللجنة عدة مقررين خواص ورفعت إليهم عدد من الحالات المتضررة بالأزمة الخليجية، ومنهم، المقرر الخاص المعني بحرية الدين والعقيدة، والمقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والمقرر الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية. كما زار الدوحة خلال الأربع سنوات الماضية الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاصة بالتمييز العنصري، والمقرر الخاص المعني بالتعليم، والمقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، وقد قابلت اللجنة كافة الآليات المشار إليها وقدمت المعلومات المطلوبة.

ث- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

تتعاون اللجنة بشكل وثيق مع عدد من المؤسسات المماثلة حيث وقعت مذكرات تفاهم مع مفوضية حقوق الإنسان (الفلبين)، ووزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان (الصومال)، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان (إندونيسيا)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (النيبال)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (الجزائر)، والمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان (ليبيا)، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (روسيا)، وتضمنت كافة المذكرات بنودًا للعمل على القضايا ذات الاهتمام المشترك الذي من شأنه حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ج-هيئة الأمم المتحدة:

تتعاون اللجنة مع الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، وبشكل خاص مجلس حقوق الإنسان وآلياته (أصحاب الولايات المكلفون بالإجراءات الخاصة)، وهيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات. وذلك يعني - بشكل عام - الإسهام والمشاركة في آليات حقوق الإنسان ومتابعة التوصيات المنبثقة عن منظومة حقوق الإنسان الدولية على الصعيد الوطني. وقد دأبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها على تقديم "تقارير الظل" المتعلقة بتطبيق دولة قطر لاتفاقيات حقوق الإنسان، والتي صادقت عليها، ومناقشتها أمام اللجان التعاهدية ومجلس حقوق الإنسان، والمشاركة بمداخلات. لقد تقدمت اللجنة بتقارير ظل إلى لجنة "سيداو" المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. إضافة إلى التقارير التي تمّ تقديمها لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.



ج - التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

تتمتع اللجنة بالعضوية في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومقره في جنيف. ويتكون التحالف من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم المنشأة وفقاً لمبادئ باريس، ويعمل على تشجيع إنشاء المزيد من المؤسسات وتقويتها لتحقيق أهدافها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وتمكينها من المشاركة بآليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها التحالف "اعتماد" المؤسسات، حيث حصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاعتماد من الدرجة الأولى (أ) في العام 2010، وتكرر الحصول على ذات الدرجة في الأعوام 2015 و2021، ويترأس التحالف حالياً رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويتيح العمل مع التحالف التفاعل المستمر والمنظم مع المؤسسات المماثلة حول العالم، لتبادل الخبرات والتجارب.

خ - منظمات حقوق الإنسان الدولية (الوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات):

تتعاون اللجنة مع الهيئات المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان كالوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانات، ويتضمن التعاون تبادل المعلومات والخبرات، والتدريب والمشاورات والاجتماعات والمشاريع المشتركة ومعالجة الشكاوى للأفراد والجماعات. وقد وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون من أجل التنسيق في مجالات التنمية والهجرة وحقوق الإنسان، ومذكرة تفاهم مع لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي بهدف تعزيز التعاون الوثيق وتبادل الخبرات الثنائية والمعلومات والاتصالات فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وتتعاون اللجنة مع منظمة العفو الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة الهجرة الدولية ومنظمة "أفدي"، بالعديد من القضايا والحالات الإنسانية، إضافة إلى تبادل المعلومات وتنسيق الاجتماعات المشتركة لمناقشة أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر.

تاسعاً: نشر الوعي والتثقيف بحقوق الإنسان وحرياته وترسيخ مبادئها على صعيدي الفكر والممارسة:

تعمل اللجنة منذ انشائها على نشر مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان¹ بكل الوسائل المتاحة، لذا اقامت العديد من المؤتمرات لمناقشة قضايا حقوق الإنسان المختلفة ولتبادل الآراء والاطلاع على تجارب الآخرين وتطويرها والاستفادة منها، وكذلك عقدت الندوات وورش العمل، وعملت اللجنة من خلال الندوات على جمع الشخصيات القيادية لمناقشة المشاكل الهامة وتنشيط أفكارهم والاستفادة من مراكزهم القيادية ولتشجيع زيادة الوعي بمشاكل حقوق الإنسان في الدوائر الرسمية وغير الرسمية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ اللجنة قد عقدت العديد من ورش العمل والندوات والمؤتمرات التي تناولت من خلالها التوعية بكافة أنواع حقوق الإنسان بصفة عامة، وخصصت العديد من الندوات لحقوق بعض الفئات الخاصة مثل حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، ويمكن الاطلاع على أنشطة وفعاليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، كما جاءت في التقارير الدورية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان المنشورة على الموقع الإلكتروني الخاص باللجنة، وسوف يأتي ذكرها بالتفصيل في البند الثاني عشر صفحة (58).

¹ - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قطر
/www.nhrc-qa.org/ar

2022 – 2002

فضلاً عن أنَّ اللجنة منذ نشأتها حرصت على إعداد العديد من الإصدارات بهدف التوعية والتثقيف بمواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان بشكل عام.



إصدارات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الكتب التي أصدرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

المسلسل	البيان
18.	International Convention on the Elimination of all Forms of Racial Discrimination.
19.	(الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري).
20.	Convention on of the Political Rights of Women.
21.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2005.
22.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2006.
23.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2007.
24.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2008.
25.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2009.
26.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2010.
27.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2011.
28.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2012.
29.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2013.
30.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2014.
31.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2015.
32.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2016.
33.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2017.
34.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2018.
35.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2019.
36.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2020.
37.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2021.

المسلسل	البيان
سلسلة اصدارات اللجنة مكونة من (19) كتيب عن الاتفاقيات الدولية:	
1.	المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء.
2.	اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.
3.	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
4.	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
5.	البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
6.	البرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.
7.	ميثاق الأمم المتحدة.
8.	القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
9.	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
10.	إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة.
11.	البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الاباحية.
12.	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
13.	الميثاق العربي لحقوق الإنسان.
14.	اتفاقية حقوق الطفل.
15.	Convention on the Rights of the Child (اتفاقية حقوق الطفل).
16.	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.
17.	Arab Charter on Human Rights.

المسلسل	البيرسان
57.	كتيب رسم – السلامة الصحية في المدارس.
58.	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر كتاب النشأة – الأهداف – الاختصاصات. د. رانيا فؤاد
59.	حقوق المرأة في المواثيق الدولية والشرعية الإسلامية والقانون القطري. د. رانيا فؤاد
60.	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. د. رانيا فؤاد
61.	قصة أنا لي حقوقي – حكايات بيت الجدة (1). د. رانيا فؤاد
62.	قصة الديمقراطية في بلادي – حكايات بيت الجدة. (2) – د. رانيا فؤاد
63.	أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. د. رانيا فؤاد
64.	أقرأ ولون (من حق).
65.	برشور – تعريف اللجنة – حماية – تعزيز – تمكين. عربي / انجليزي.
66.	برشور عن مكتبة اللجنة باللغة العربية والانجليزية.
67.	كتاب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان – عربي.
68.	كتاب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان – انجليزي.
69.	مسح منظمات المجتمع المدني في دولة قطر 2013. دراسة بحثية ٢٠١٣
70.	كتاب جريمة الاتجار بالبشر وجهود دولة قطر في التصدي لها – باللغة العربية واللغة الانجليزية. د. نشأت المعاسفة المستشار / علي محرم
71.	سلسلة المنهج العلمي في اجراء البحوث الاجتماعية – منهج البحث العلمي. د. محمد سلمان فتاح
72.	سلسلة المنهج العلمي في اجراء البحوث الاجتماعية – المقابلة فن ومهارة. د. محمد سلمان فتاح
73.	سلسلة المنهج العلمي في اجراء البحوث الاجتماعية – المقابلة دليل اجرائي. د. محمد سلمان فتاح

المسلسل	البيرسان
38.	الدليل الارشادي لمعايير حقوق الإنسان – اماكن الاحتجاز والمؤسسات العقابية والاصلاحية. د. محمد سيف الكواري
39.	الدليل الارشادي لحقوق الإنسان في سكن العمال. د. محمد سيف الكواري
40.	الدليل الارشادي لحقوق الإنسان – في التعليم والدور التعليمية. د. محمد سيف الكواري
41.	الدليل الارشادي لحقوق الإنسان – في المستشفيات. د. محمد سيف الكواري
42.	حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. د. محمد سيف الكواري
43.	دليل قواعد وإجراءات الشكاوى.
44.	دليل رصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر عربي / انجليزي.
45.	معًا من أجل تعزيز وحماية الصحة والسلامة المهنية.
46.	حقوق الإنسان بين نظرية الالزام والتطبيق.
47.	حقوق الإنسان والتنمية المستدامة – إدارة البرامج والتثقيف.
48.	إلغاء نظام الكفالة.
49.	سؤال وجواب عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
50.	كتاب وثيقة المدينة. – محمد إبراهيم خاطر
51.	معًا من أجل تعزيز وحماية الصحة والسلامة المهنية.
52.	استطلاع للرأي حول حقوق المرأة في دولة قطر
53.	اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أدوار وإنجازات.
54.	مطويات عن الاتفاقيات الدولية (20) مطوية (عربي).
55.	مطويات عن الاتفاقيات الدولية (20) مطوية (انجليزي).
56.	كتاب الجيب للعامل – عربي. النسخة الثالثة 2022 – الأستاذة / هلا العلي

مستند	البيانات
93.	كتاب عن المؤتمر الدولي "وسائل التواصل الاجتماعي والتحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشاط"
94.	مجلة الصحافة العدد (1).
95.	مجلة الصحافة العدد (2).
96.	مجلة الصحافة العدد (3).
97.	مجلة الصحافة العدد (4).
98.	مجلة الصحافة العدد (5).
99.	مجلة الصحافة العدد (6).
100.	مجلة الصحافة العدد (7).
101.	مجلة الصحافة العدد (8).
102.	مجلة الصحافة العدد (9).
103.	مجلة الصحافة العدد (10).
104.	مجلة الصحافة العدد (11).
105.	مجلة الصحافة العدد (12).
106.	مجلة الصحافة العدد (15).
107.	مجلة الصحافة العدد (16).
108.	مجلة الصحافة العدد (17).
109.	مجلة الصحافة العدد (18).
110.	مجلة الصحافة العدد (19).
111.	مجلة الصحافة العدد (20).
112.	مجلة الصحافة العدد (21).
113.	مجلة الصحافة العدد (22).
114.	مجلة الصحافة العدد (23).

مستند	البيانات
74.	دور الجامعات في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان في الدول العربية د. كمال المنوفي - د. علي بن صميخ.
75.	احتفالية الذكرى السبعين للإعلان العالمي بالتعاون مع كتارا.
76.	كتيب الحق في الترشيح والانتخاب.
77.	الاتفاقية الخاصة بالرق - وقعت في جنيف.
78.	أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات في قطر.
79.	بحث أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات في قطر (الملخص التنفيذي والتوصيات).
80.	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان - مقالات وأوراق عمل.
81.	مؤتمر حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوق المعاصر في الدول العربية د. كمال المنوفي - د. علي بن صميخ.
82.	المؤتمر الدولي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية 2017.
83.	المؤتمر الدولي "وسائل التواصل الاجتماعي 2019".
84.	برشور حملة حق وواجب.
85.	برشور وفي القراءة حياة.
86.	حقوق الإنسان والحريات الأساسية من التعزيز إلى الحماية. الدكتور خالد العطية والمستشار / محمد فؤاد
87.	أطلس حقوق الإنسان.
88.	الحق في التعليم.
89.	الحق في التعليم ما قبل الجامعي في دولة قطر - دراسة بحثية.
90.	الخطة الاستراتيجية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2011 - 2014. عربي - انجليزي.
91.	تمكين المرأة أسئلة وأجوبة.
92.	كتيب التعايش السلمي وحقوق الإنسان.

دليل التربية على حقوق الإنسان – المرحلة الاعدادية.	134.
دليل التربية على حقوق الإنسان – المرحلة الثانوية.	135.
كتاب الجيب للعامل – عربي الأستاذة / هلا العلي.	136.
كتاب الجيب للعامل – انجليزي.	137.
كتاب الجيب للعامل – أردو.	138.
كتاب الجيب للعامل – نيبالي.	139.
كتاب الجيب للعامل – الهندية.	140.
كتاب الجيب للعامل – بنجالي.	141.
كتاب الجيب للعامل – اندونيسي.	142.
كتاب الجيب للعامل – فلبيني.	143.
كتاب الجيب للعامل – سنجالي (سيريلانكا) السنهالية.	144.
كتاب الجيب للعامل – السواحلية (افريقي).	145.
كتاب الجيب للعامل – المالايامية.	146.
برشور – تعريف اللجنة باللغة العربية.	147.
حقوق وواجبات الموظف – المستشار/ محمد البليدي.	148.
مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل لدولة قطر – المستشار / محمد فؤاد.	149.
برشور – تعريف اللجنة باللغة الانجليزية.	150.
كتيب وبروشور جائزة الشهيد علي حسن الجابر .	151.
لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (ICC).	152.
المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وآليات حمايتها في القانون الدولي والتشريع القطري- المستشار/ محمد البليدي.	153.

برشور آثار الحصار على الحق في التنقل والاقامة.	154.
برشور آثار الحصار على الحق في التعليم.	155.
برشور آثار الحصار على الحق في لم شمل الاسر.	156.
برشور آثار الحصار على الحق في أداء الشعائر الدينية.	157.
برشور آثار الحصار على الحق في الصحة.	158.
برشور آثار الحصار على التعايش السلمي.	159.
برشور آثار الحصار على الحق في الملكية الخاصة.	160.
برشور آثار الحصار على الحق في التقاضي.	161.
برشور آثار الحصار على الحق في العمل.	162.

مسلسل	البيان
115.	مجلة الصحيفة العدد (24) خاصة بالحصار.
116.	مجلة الصحيفة العدد (25).
117.	مجلة الصحيفة العدد (26).
118.	مجلة الصحيفة العدد (27).
119.	مجلة الصحيفة العدد (28).
120.	مجلة الصحيفة العدد (29).
121.	مجلة الصحيفة العدد (30).
122.	مجلة الصحيفة العدد (31).
123.	مجلة الصحيفة العدد (32).
124.	مجلة الصحيفة العدد (33).
125.	كروت حقوق الإنسان في الثقافة الاسلامية.
126.	كروت حقوق الإنسان وكرة القدم.
127.	كتاب حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية (3) لغات.
128.	كتاب حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية (4) لغات.
129.	كتاب حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية بالانجليزي والافغاني
130.	كتاب حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية – عربي / انجليزي.
131.	كتاب حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية – عربي / فرنسي.
132.	حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية – باللغة الفرنسية.
133.	حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية – باللغة الاسبانية.

178.	التقرير العام الرابع لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر.
179.	6 أشهر من الانتهاكات - باللغة العربية.
180.	التقرير العام الرابع لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر.
181.	6 أشهر من الانتهاكات - باللغة الانجليزية.
182.	التقرير العام الخامس - مرور عام على الحصار استمرار انتهاكات حقوق الإنسان - عام على حصار دولة قطر - باللغة العربية.
183.	التقرير العام الخامس - مرور عام على الحصار استمرار انتهاكات حقوق الإنسان - عام على حصار دولة قطر - باللغة الانجليزية.
184.	برشور مرور 3 سنوات على حصار دولة قطر - باللغة العربية.
185.	برشور مرور 3 سنوات على حصار دولة قطر - باللغة الانجليزية.
186.	تقرير المحكمة الدولية ضد الامارات - باللغة العربية.
187.	تقرير المحكمة الدولية ضد الامارات - باللغة الانجليزية / فرنسي.
188.	قرار محكمة العدل الدولية بين قطر والامارات.
189.	تقرير المحكمة الدولية ضد الامارات - باللغة العربية - الطبعة الثانية.
190.	تقرير المحكمة الدولية ضد الامارات - باللغة الانجليزية. قرار المحكمة الدولية.
191.	تقرير عن عدم امتثال دولة الامارات لقرارات محكمة العدل الدولية بعد مرور عام ونصف من صدورها باللغة العربية.
192.	تقرير عن عدم امتثال دولة الامارات لقرارات محكمة العدل الدولية بعد مرور عام ونصف من صدورها باللغة الانجليزية.
193.	ورقة تحليل سياسات بعنوان أثر حصار قطر على النسيج الاجتماعي المشترك مع دول الحصار - دراسة بحثية - إدارة البرامج والتثقيف.

163.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول المملكة العربية السعودية - تعيق ممارسة المجتمع القطري لفريضة الحج وشعيرة العمرة.
164.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول - التعليم.
165.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول عن انتهاكات الحق في الملكية الخاصة من قبل دول الحصار.
166.	تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر حول بيانات وتقارير المنظمات الدولية حول حصار دولة قطر - لغة انجليزية.
167.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة العربية.
168.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة الانجليزية.
169.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة الاسبانية.
170.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة الايطالية.
171.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة الألمانية.
172.	تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدولة قطر (حول تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان) - باللغة الفرنسية.
173.	التقرير لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر مرور 100 يوم من الانتهاكات - باللغة العربية.
174.	التقرير لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر مرور 100 يوم من الانتهاكات - باللغة الانجليزية.
175.	التقرير لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر مرور 100 يوم من الانتهاكات - باللغة العربية والانجليزية.
176.	التقرير العام الرابع لانتهاكات حقوق الإنسان جراء حصار دولة قطر.
177.	6 أشهر من الانتهاكات - باللغة العربية والانجليزية.

2022 – 2002

عاماً من أجل حقوق الإنسان
Years For Human Rights



عاشراً: إجراء الزيارات الميدانية للمؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ورصد أوضاع حقوق الإنسان بها من رئيس وأعضاء اللجنة.

في إطار دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الرامي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر، فقد قامت اللجنة منذ تأسيسها بمئات الزيارات الميدانية التي شملت المؤسسات العقابية والإصلاحية وأماكن الاحتجاز والتجمعات العمالية والدور الصحية والتعليمية، ومراكز رعاية الأيتام وذوي الإعاقة وغيرها من الأماكن وذلك ترجمة للمبادئ الحقوقية والقيام بمسؤولياتها القانونية.

فقد قامت اللجنة بـ (493) زيارة ميدانية خلال مسيرة الـ (20) عامًا الماضية شملت (82) زيارة ميدانية في عام 2020، كما قامت لجنة الزيارات والرصد في 2019 بـ (130) زيارة ميدانية لأماكن التجمعات العمالية ودور صحية وتعليمية وغيرها من الأماكن، وفي 2018 كانت هناك (125) زيارة ميدانية، وزيارة واحدة في 2017، كما قام فريق الرصد والزيارات في عام 2016 بـ (31) زيارة، وفي 2015 بـ (26) زيارة، منها (7) زيارات خصصت لمواقع وسكن العمال، أما في عام 2014 فقد كانت هناك زيارتان فقط، بينما قام فريق اللجنة في 2013 بـ (6) زيارات بهدف الرصد وزيادة الوعي، وفي 2012 كان عدد الزيارات (14) زيارة إلى أماكن مختلفة وفي معظمها شركات، أما في 2011 فقد بلغت الزيارات (14) زيارة للتعرف على واقع حقوق الإنسان والتحديات القائمة، وفي 2010 بلغ عدد الزيارات (13) زيارة للوقوف على أوضاع حقوق الإنسان في الأماكن المستهدفة، وفي عام 2009 قام فريق الرصد بـ (7) زيارات ميدانية، بينما كان عدد الزيارات الميدانية (14) زيارة في 2008، ولم يتم تسجيل أي نوع من الزيارات في عام 2007 وكان التركيز على الأنشطة الأخرى، بينما تم تسجيل (5) زيارات ميدانية في 2006، وفي العام 2005 كان عدد الزيارات الميدانية (23) فيما بلغت عدد لقاءات وفود اللجنة (10) لقاءات.

الحادي عشر: التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان داخل الدولة في مجال اختصاصات ومهام كل منها

على المستوى المحلي، تعمل اللجنة على التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وجماعات من القطاع التطوعي، والمجتمعات المحلية، ويأتي هذا التعاون، لأن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن تساعد في توصيل الشكاوى، كما أن "المؤسسات الوطنية" تُعد قناة يتم من خلالها استعراض نظر الحكومة إلى شكاوى المجتمع المدني.

وقد قامت اللجنة منذ انشائها بالتواصل مع الجمهور من خلال إقامة علاقة بناءة ومستمرة وشفافة مع وسائل الإعلام، فمن المعروف أن البيانات الصحفية والإعلانات والتصريحات العامة واسعة الانتشار تزيد من تفعيل دور اللجنة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجنة والضغط المعنوي الذي تمارسه. وعلى المستوى الوطني، تعمل "اللجنة الوطنية" بصفة رئيسية مع الأجهزة والمصالح الحكومية في كافة فروع السلطة، سواء السلطة التنفيذية أو القضائية والتشريعية.

فضلاً عن ذلك تقوم اللجنة بتقديم تقارير سنوية تُدون فيها كافة النتائج والتوصيات التي خلصت إليها، ومما يزيد أيضاً من فعالية اللجنة إخضاع هذه التقارير للفحص بصفة دورية أمام مجلس الوزراء.

وعملت اللجنة الوطنية على تنمية وتعميق علاقات العمل التي أقامتها مع شتى أجهزة المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية العاملة، إما في ميدان حقوق الإنسان أو مع جماعات ضعيفة معينة، فضلاً عن تمثيل تلك الأجهزة في عضوية "اللجنة الوطنية"، والتشاور معها بصفة منتظمة حول أولويات اللجنة، واعتبارها شريكة في العمل اليومي لها، وذلك في إطار التعاون والتشاور والتكامل.

تعاونت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع العديد من الجهات الداخلية بالدولة، وعقدت اتفاقيات تعاون تهدف إلى تعزيز الوعي والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن حماية وتعزيز هذه الحقوق من خلال ما يلي:

- أ - عمليات المراقبة الداخلية التي تقوم بها الجهات الحكومية من أجل التصدي أو معالجة أي انتهاكات لحقوق الإنسان.
- ب - تنظيم دورات تدريبية متخصصة وموجهة لفئات معينة مثل القضاة وضباط الشرطة وموظفي الجهاز الحكومي المتعاملين مع المواطنين لتنشيط الوعي والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وتفادي ما يمكن أن يقع من انتهاكات لها أثناء التعامل اليومي مع المواطنين.
- ج - تقديم مشروعات بحثية وأكاديمية تعنى برصد الظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بحقوق الإنسان مثل المشاركة السياسية والبطالة والفساد.... وغيرها.
- د - تنظيم دورات ومؤتمرات جماهيرية لتشجيع المواطنين من أجل المشاركة، وممارسة حقوقهم التي كفلتها لهم المواثيق والعهد الدولي، وضمنتها لهم التشريعات الوطنية.
- هـ - تقديم المساعدة القانونية من قبل بعض هذه المنظمات لمن يزعمون تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

وترتكز علاقة التعاون الوثيق بين اللجنة ومنظمات المجتمع المدني على المشاركة والإنصاف، ووضع آليات للتشاور المستمر الذي لا يقتصر على تبادل التقارير والمعلومات والتقييم والمشورة، بل يتعدى ذلك ليشمل المواقف الواجب اتخاذها والأولويات الواجب وضعها.







الثاني عشر: عقد وتنظيم المؤتمرات والندوات والدورات وحلقات النقاش في الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته، والتنسيق مع الجهات المعنية في هذا الشأن عند الاقتضاء.

تختص اللجنة بالتوعية والتثقيف، وتضع استراتيجية سنوية تتضمن العديد من الفعاليات والأنشطة التي تستهدف مختلف فئات المجتمع من مؤسسات حكومية وغير حكومية، وتتضمن هذه الفعاليات مناقشة كافة الحقوق كالحق في العمل والحق في الصحة والحق في التعليم، وحقوق الفئات الأولى بالرعاية، في شكل مؤتمرات، ندوات، دورات تدريبية ومحاضرات بالإضافة إلى حملات إعلامية، وبرامج انتخابية وكذلك أطلقت اللجنة مسابقة خاصة بحماية حقوق الصحفيين بإسم (جائزة الشهيد علي حسن الجابر)، وكذلك اقامت اللجنة العديد من المعارض الفنية للوحات تتناول كافة الحقوق. وبالفعل نفذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال العشريون عامًا الماضية العديد من الأنشطة والفعاليات التي كان لها الأثر الفاعل والإنعكاسات الإيجابية على أوضاع حقوق الإنسان في قطر وهي علي النحو التالي:

1- المؤتمرات:

عقدت اللجنة مؤتمرات دولية وإقليمية ومحلية ناقشت المخاطر والتحديات وسبل دعم الحريات.

مؤتمر الأونكتاد (13) التابع للأمم المتحدة والذي استضافته دولة قطر عام 2012، والمؤتمر الثامن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول ثقافة حقوق الإنسان في ظل المستجدات الراهنة، وفي 2014 كان تنظيم المؤتمر الدولي حول "تحديات الأمن وحقوق الإنسان في المنطقة العربية"، بينما عقد مؤتمران في 2015 الأول مشترك لممثلي وزارات الداخلية واللجان الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، والثاني مؤتمر "الحوار العربي الأيبيري للأمريكي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول مناهضة خطاب الكراهية والتطرف الثالث، كما نُظِمَ في 2016 المؤتمر الإقليمي حول (دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في التعامل مع تحديات حقوق الإنسان بالمنطقة العربية) أما في 2017 فقد نُظِمَ المؤتمر الدولي حول حرية التعبير (حول مواجهة المخاطر)، والمؤتمر الإقليمي حول مقاربات حقوق الإنسان في مواجهة حالات الصراع في المنطقة العربية وذلك بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفي 2019 فقد عقد المؤتمر الدولي حول "الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمان المساءلة بموجب القانون الدولي"، كما نُظِمَت اللجنة في 2020 المؤتمر الدولي حول "وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات وسبل دعم الحريات وحماية النشاط"، وفي العام الحالي 2022 فقد نُظِمَت كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشبكة العربية مؤتمرًا حول التضامن الدولي وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة والذي عُقِدَ بالقاهرة.

بلغ عدد المؤتمرات التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ تأسيسها (17) مؤتمرًا، الأول كان في 2005 عن الحوار المدني بعنوان "استراتيجيات التعاون بين المجتمع المدني والحكومات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع وزارة الخارجية ومنظمة "أنترناك" وهي منظمة دولية غير حكومية مقرها لندن، وتحت عنوان "ثقافة حقوق الإنسان" نظم في 2006 المؤتمر الثاني للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي، أما في 2008 فقد نُظِمَت اللجنة المؤتمر العربي الأول لحقوق الإنسان بمشاركة جامعة الدول العربية، وبالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية نُظِمَ في 2009 المؤتمر الإقليمي الثالث حول التنمية الاجتماعية من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني بالبلدان العربية، وفي 2010 عُقِدَت اللجنة مؤتمر "الحوار العربي الأوروبي".

شهد عام 2012 تنظيم ثلاثة مؤتمرات شملت المؤتمر الدولي عن (حماية الصحفيين في الحالات الخطرة)، كما تم تنظيم منتدى منظمات المجتمع المدني على هامش





2- الندوات:



بلغت الندوات التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (33) ندوة ناقشت حزمة كبيرة من القضايا والموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، ففي عام 2005 عَقَدَت ندوتين: الأولى عن "القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر" بينما تناولت الثانية التي نُظِّمَت بجامعة قطر "مفهوم حقوق الإنسان"، وبالتعاون مع اللجنة العربية للدفاع عن الصحفيين وكلية القانون أقامت اللجنة في عام 2006 ندوة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الرأي بعنوان "حرية الرأي بين الواقع والقانون"، أما في عام 2008 فقد عَقَدَت ندوة بالتعاون مع برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان بالقاهرة بعنوان "حقوق الإنسان في الخطاب السياسي والحقوق المعاصر في الدول العربية"، فيما جاءت الندوة الثانية بالتعاون مع مركز "درية" وناقشت "حقوق الأيتام في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية" كما نُظِّمَت اللجنة عدة ندوات في ذلك العام، والتي جاءت في إطار الإحتفال باليوم الوطني لحقوق الإنسان، وفي 2010 أقيمت ندوة إقليمية حول الكرامة الإنسانية.



وشملت ندوات 2011، ندوة جاءت عن "الحق في الانتخاب"، وندوة أخرى بعنوان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإنتخابات المجلس البلدي بالتعاون مع المجلس الأعلى للأسرة آنذاك، فيما طرحت ندوات 2012 قضية الحق في البيئة في ندوة مصاحبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتغير المناخي، أما الندوة الثانية فقد ناقشت "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إطار الشريعة الإسلامية، وفي 2013 عَقَدَت ندوة لحث الدولة للإنضمام للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بالإضافة الى ندوة جاءت بعنوان "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تكوين الأسرة بين الاتفاقية والواقع، فيما خَصَّصَت ندوة "لكبار السن" في عام 2014، أما في 2015 فقد عَقَدَت اللجنة (3) ندوات وكانت الأولى إقليمية حول حرية الرأي والتعبير في العالم العربي بين الواقع والطموح" وذلك بالتعاون مع شبكة الجزيرة، ومع قسم العلوم النفسية بكلية التربية جامعة قطر، عَقَدَت ندوة الحقوق السياسية للمرأة رؤية دينية وقانونية "ومع مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكوفين خُصِّصَت ندوة تناولت "الحقوق السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة الإنتخاب والترشيح".



في 2017 نُظِّمَت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة حول الصحة والسلامة في الأماكن المرتفعة، بينما عقدت ثلاثة ندوات في عام 2018، الأولى حول "حقوق ذوي الإعاقة"، واستهدفت الثانية الجالية الهندية في دولة قطر لمناقشة قانون العمل والإقامة، أما الثالثة فقد كانت ندوة نقاشية حول "انضمام دولة قطر إلى كل من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وشملت ندوات 2019 ندوة بعنوان "دور المقرر الخاص بالأمم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان"، وندوة أخرى حول تطورات أزمة الحصار على دولة قطر، وذلك بدعوة من معهد "إفري" للعلاقات الدولية الفرنسية بالعاصمة باريس، ومع مركز "إحسان" نُظِّمَت اللجنة ندوة ناقشت أوضاع كبار السن، وندوة أخرى مع وزارة الداخلية وجامعة قطر عن (الحق في الانتخاب والترشيح"، بالإضافة الى ندوة حول آليات الحماية الوطنية لحقوق الإنسان من حيث التجربة والمعطيات بالتعاون مع وزارة الداخلية، أما في 2020م فقد نُظِّمَت ندوة حول تطوير آليات حقوق الإنسان في ظل جائحة "كورونا" بمشاركة وزارتي الصحة العامة والداخلية، كما أقيمت ندوة "الحماية القانونية والقضائية للمرأة والطفل" وندوة حول أوضاع كبار السن في أوقات الأزمات، وعقدت ندوة عن بعد ناقشت أوضاع اللاجئين في ظل أزمة "كورونا" مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما إستهدفت الجالية النيبالية في ندوة تثقيفية حول التطورات التشريعية، أما في العام الجاري 2022م فقد عَقَدَت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ندوة ناقشت "الحق في بيئة صحية وسليمة ومستدامة في دولة قطر".



3- الدورات التدريبية:

تمّ تنفيذ أكثر من (65) دورة تدريبية في مختلف القضايا والموضوعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، شاركت فيها (40) جهة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر دورة حول مكافحة المخدرات تمّ تنفيذها في 2005، وأخرى حول إتفاقية "سيداو" وحول مفهوم حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، وكانت هناك إتفاقية مع المجلس الأعلى للأسرة آنذاك عن "الإتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة حول حماية ودعم حقوق ذوي الإعاقة وكرامتهم"، وفي 2007 نظّمت اللجنة دورات من بينها دورة عن "شرح قانون إنشاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة"، وأخرى عن "حرية التعبير للصحفيين"، كما عقّدت اللجنة الدورة التدريبية الأولى حول "معايير حقوق الإنسان في التشريعات القطرية"، أمّا في 2008م فقد تم تنظيم دورات عن "التغطية النزيهة للانتخابات" وعن "تعزيز وحماية حقوق الإنسان" وأخرى حول "المؤسسات واللجان الوطنية لحقوق الإنسان".

وفي عام 2009م تمّ تنظيم أكثر من (15) دورة شملت مجالات مختلفة من بينها آليات الحماية الدولية والأقليمية، ودمج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية، وحول التغطية الإعلامية لقضايا حقوق الإنسان، فضلاً عن مجال الإتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وآلية الإستعراض الدوري الشامل، وحول التشريعات القطرية وحقوق الإنسان، كما تمّ تنظيم دورة عن مبادئ وأساسيات حقوق الإنسان "لك الحق وعليك واجب"، ولم تغفل اللجنة ذوي الإعاقة ونظّمت دورات خاصة لهذا الفئة من بينها دورة عن لغة الإشارة، وأخرى حول دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان من ذوي الإعاقة.

أمّا في عام 2010، فقد ركزت دورات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على إتفاقيات الوساطة في مجال حقوق الإنسان بمشاركة وسيط الجمهورية الفرنسية، ودورة القانون الدولي وحقوق الإنسان بالتعاون مع معهد حقوق الإنسان بجامعة ليون الفرنسية، كما نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورة تدريبية بعنوان "حماية السجناء والأشخاص المحرومين من حرياتهم" شاركت فيها جمعية مناهضة التعذيب العنيف"، كما كانت هناك دورة حول الدستور القطري والتشريعات ذات الصلة بحقوق الإنسان، وأخرى عن القانون الدولي للجوء "بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، وفيما يتعلق بالدورات التدريبية التي نظّمتها اللجنة في عام 2011م، فقد تضمّنت دورة حول التشريعات الوطنية والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، وخصصت دورة لدعاة وخطباء المساجد، وأخرى حول "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" والتطور التاريخي لحقوق المرأة".

نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2012 دورة تدريبية بشأن حقوق العمال للعاملين بمنطقة رأس لفان، وأيضاً دورة "إعداد مدربين في مجال حقوق الإنسان" وأخرى بشأن العمال بالتعاون مع آسيا باسيفيك، وفي 2013 كانت هناك دورة تنشيطية لأعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة مركز التدريب والتوثيق للأمم المتحدة، ودورة للعاملين على إنفاذ القانون من قضاة ووكلاء نيابة وضباط وافراد شرطة وذلك بعنوان "اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، وفي 2014 نظّمت دورات حول "آليات الحماية الدولية وترقية حقوق الإنسان" وعن "منظومة حقوق الإنسان"، ودورة تدريبية حول مفاهيم وآليات حقوق الإنسان.

خطّتي عام 2015 بكم هائل من الدورات التدريبية مقارنة مع السنوات الأخرى والتي قاربت الـ (20) دورة تدريبية شملت "تعزيز قدرات إدارة التعاون الدولي" وحول الخطوط الساخنة، والإطار الأمثل لكيفية التعامل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، ودورة تدريبية في مجال حقوق الإنسان لخطباء المساجد، كما أقيمت دورة حول آليات الحماية الدولية للعمال بمشاركة معهد حقوق الإنسان بجامعة ليون

الفرنسية، ودورة أخرى للعاملين على إنفاذ القانون للتعريف بالتشريعات الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر وآليات تطبيقها في دولة قطر، ودورة تدريبية أخرى حول التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وآليات تطبيقها بدولة قطر لمفتشي وزارة العمل، وبمشاركة منتدى آسيا باسيفيك في تايلاند عقّدت دورة حول الأعمال التجارية، وفي العاصمة الفلبينية مانيلا عقّدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورة حول التحقيق وتوثيق التعذيب، وفي سلطنة عمان كانت هناك دورة جاءت في إطار تبادل الخبرات، أمّا في ماليزيا فقد نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دورة تدريبية حول رصد أماكن احتجاز المهاجرين.

شهد عام 2016 عدد من الدورات التدريبية من بينها حول إنشاء المؤسسات الوطنية وفق مبادئ باريس ودورها في النظام الدولي، ودورة مشتركة في مملكة البحرين مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بالإضافة للدورة التدريبية السنوية للمنظمات الأهلية حول الآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان. وفي 2018 كانت هناك دورة بمشاركة شبكة الجزيرة حول التعامل مع الإعلام، بينما عقّدت دورة مع مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب وغرب آسيا والمنطقة العربية حول "كيفية اعداد وكتابة التقارير في مجال حقوق الإنسان عن بعد"، وكان ذلك في عام 2020م، أمّا في عام 2021 فقد عقّدت ثلاثة دورات تدريبية من بينها دورة حول "مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان وآليات حمايتها" والثانية جاءت بعنوان "الاتجار بالبشر: الضحايا والحقوق"، أما الثالثة فقد استهدفت قيادات مطار حمد الدولي حول "المعايير الدولية لحقوق الإنسان في المطارات"، وفي العام الجاري 2022 فقد نظّمت حتى الآن دورة واحدة بالتعاون مع اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان بالبرلمان الأوروبي، والتي جاءت بعنوان (الاتحاد الأوروبي وحقوق الإنسان: الأساسيات والرؤى والتوقعات).





4- محاضرات للتوعية والتثقيف:

نظمت اللجنة أكثر من (30) محاضرة تثقيفية وتوعوية، شملت في 2005 محاضرات عن حقوق الإنسان، وأقيمت في كل من نادي الجسرة العربي ونادي الوكرة، بالإضافة إلى محاضرة في جامعة قطر عن "الاتفاقية الدولية للطفل وحقوق الإنسان"، وتضمنت محاضرات 2006 محاضرة بعنوان "الاتفاقية الدولية للطفل وحقوق الإنسان" التي أقيمت بنادي قطر الرياضي، وعن "كود البناء القطري" مع الإجتماعية، ومحاضرة عن "التوقعات الدولية والمسؤولية الإجتماعية لحقوق الإنسان: التوظيف الأخلاقي والتنقل"، فضلاً عن مجموعة من المحاضرات التوعوية والتثقيفية التي أقيمت بالمدارس، وفي 2019 تواصلت محاضرات المدارس التي جاءت حول حقوق وواجبات المواطن القطري، بالإضافة إلى محاضرة تثقيفية إستهدفت مساعدي القضاة بمحكمة التمييز حول دورها في نشر وحماية وتعزيز حقوق الإنسان من حيث: النشأة والرؤية والرسالة إلى جانب الطبيعة القانونية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وفي عام 2021 نظمت اللجنة محاضرة عن "دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان".



5- الحملات الإعلامية:

أطلقت اللجنة منذ عام 2005 أكثر من (14) حملة إعلامية توعوية تثقيفية بمشاركة جهات مختلفة منها (5) جهات رئيسية، من بينها حملة "حقوق المرأة والطفل" التي كانت في 2009، وأخرى لمكافحة الإتجار بالبشر، بالإضافة الي حملة للتعريف بمبادئ حقوق الإنسان، وفي 2010 تم إطلاق حملة ثقافة حقوق الإنسان في المدارس، وفي 2013 كانت هناك حملة استهدف فيها العمال بغنائهم المختلفة وذلك بعنوان "أعرف حقوقك"، وحملة أخرى في عام 2014 عن العمل الإنساني بمشاركة الهلال الأحمر القطري، بينما أطلقت في 2015 حملة للترويج لجائزة الشهيد، وحملة أخرى للتعريف بالحقوق السياسية بمناسبة انتخابات المجلس البلدي، بالإضافة إلى حملة "حق وواجب" بمشاركة الرعاية الصحية، وفي 2018 كانت حملة "التعليم .. حق وواجب" أما في 2020 فقد تم تنفيذ ثلاثة حملات إعلامية، شملت حملة السلامة الصحية في المدارس، وحملة الأسرة أساس المجتمع، بالإضافة الي حملة لعمال الشركات والعمالة المنزلية، وذلك بالشراكة مع مكاتب الجاليات، أما في 2022 فقد تم تنفيذ حملة للعمال "معاً نعمل" التي إستمرت لمدة شهر، وجاري الإعداد الآن لإطلاق حملة العنف الأسري في سبتمبر المقبل.





6- البرامج الانتخابية:

على صعيد البرامج الانتخابية فقد قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدورها في مراقبة الانتخابات، سواء كانت في دورات إنتخابات المجلس البلدي المختلفة التي بدأت في 2007، أو بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى في أكتوبر 2021، وكانت اللجنة قد شاركت في الاعمال المتعلقة بمراقبة الإنتخابات الرئاسية للجمهورية الموريتانية وذلك في 2009م بالتعاون مع المؤسسة العربية للديمقراطية، وفي 2011 نفذت اللجنة برامج توعوية حول "الحق في الانتخاب"، بمشاركة مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، بالإضافة الى برامج للتعريف بانتخابات المجلس البلدي إستهدفت فيها ذوي الإعاقة، وفي 2019 نظّمت اللجنة برنامج حوارى مع مرشحي المجلس البلدي، بالتعاون مع المجلس البلدي، و برنامج حول الانتخاب والترشيح مع جامعة قطر، بالإضافة الى مراقبة انتخابات المجلس البلدي، وفي 2021 قامت اللجنة بدور فاعل في مراقبة انتخابات مجلس الشورى، وبهذا يكون قد بلغت حصيلة البرامج الانتخابية ما يقارب الـ (10) برامج بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.



7- جائزة الشهيد علي حسن الجابر:

أطلقت اللجنة مسابقة الشهيد علي حسن الجابر في (18) مارس تخليداً لذكرى الشهيد "علي حسن الجابر" مصور قناة الجزيرة الذي أستشهد على الأرض الليبية في الثاني عشر من شهر مارس 2011م، وانتصاراً لحق الإنسان في الدفاع عن حقوق أخيه الإنسان في الحرية والعدالة والديمقراطية والعيش بعزة وكرامة، وأطلقت اللجنة جائزة سنوية باسم "الشهيد علي حسن الجابر" تمنح لناشطين إعلاميين أو صحفيين نجحوا في تسليط الضوء من خلال أعمالهم في رصد انتهاكات حقوق الإنسان أو ساهموا من خلال نشاطاتهم أو أعمالهم في منع وقوع هذه الجرائم أو ساهموا في الكشف عنها للرأي العام.

وقد احتفلت اللجنة بـ(5) نسخ من جائزة الشهيد، وكانت الانطلاقة الأولى في 2012 واستمرت على التوالي حتى 2016.



8- معرض الخط العربي حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية"

يعتبر معرض اللجنة الدائم حول "حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية" واحدًا من أميز الأنشطة التي تنفذها اللجنة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وهو عبارة عن لوحات إبداعية للخط العربي تتضمن آيات قرآنية وأحاديث نبوية شريفة تطابقت معها مبادئ حقوق الإنسان منذ 1400 سنة، وليؤكد أنّ معالجة التطرف والإرهاب لا يكون عن طريق ما يسمى "بالإسلاموفوبيا"، وما يتبعها من تنام لخطاب التعصب والكراهية، وإنما يكون بمد جسور التعاون والحوار بين الأديان والثقافات والحضارات المختلفة، والبحث عن الإرث والقيم الإنسانية المشتركة وإظهارها وإبرازها. وقد شارك المعرض في فعاليات في جامعة حمد بن خليفة، والحي الثقافي "كتارا"، وفي مطار حمد الدولي بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وبمناسبة الدوحة عاصمة للثقافة الإسلامية.

وقد طافت اللجنة بهذا المعرض على العديد من العواصم الأوروبية والعربية على سبيل المثال "مدريد وبرلين وأثينا وباريس"، كما تمّ تنظيمه مرتين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، ومرة في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل، كذلك في كل من دولة الكويت والجمهورية التونسية.







9- معرض "حقوق الإنسان وكرة القدم"

أقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان معرض "حقوق الإنسان وكرة القدم" لأول مرة بحديقة فندق الشيراتون الجديدة على كورنيش الدوحة، وذلك ضمن الفعاليات المصاحبة لبطولة كأس العالم FIFA قطر 2022.

ويأتي المعرض انطلاقاً من حرص اللجنة لاستثمار بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022 لتكون دافعاً حقيقياً لإحداث تغييرات إيجابية ملموسة في مجال تأصيل حقوق الإنسان وتعريف فئات المجتمع المختلفة بأن مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان تعتبر جزءاً أصيلاً في مجالات الحياة المختلفة بما في ذلك الرياضة.

ويهدف المعرض إلى تعميق ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين ومشجعي كرة القدم، وتركز لوحات المعرض على قيم حقوق الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، ونبذ العنف، بالإضافة إلى قيم ممارسة الرياضة، والوحدة بين الشعوب.

والمعرض رُسم بريشة الفنان القطري أحمد المعاضيد ويعرض لوحات تعبر بأسلوب فني ولغة فنية يفهمها جميع شعوب العالم، عن مفاهيم تربط شعوب العالم عبر التكامل والتعاون والمجتمعي والوحدة وبث روح الأمل الألفة بين الأشخاص، ونبذ العنف وترسيخ السلام والمحبة وتعميق ثقافة حقوق الإنسان، وبناء المستقبل الكروي من خلال العمل الجماعي التطوعي.

وأقيم المعرض للمرة الثانية بالتزامن مع إقامة بطولة كأس آسيا قطر ٢٠٢٣ في ميناء الدوحة القديم.

وأقيم المعرض للمرة الثالثة بمناسبة معرض إكسبو 2023 الدوحة للبستنة، وذلك في إطار التأكيد على مستقبل أفضل وأكثر استدامة، والتوعية بضرورة التصدي للتحديات العالمية كالتغير المناخي والتدهور البيئي.

وقد طاف المعرض العديد من عواصم العالم، بداية من مقر الأمم المتحدة بجنيف ثم العاصمة الجزائرية وذلك في إطار نشر الوعي على أوسع نطاق ممكن وتبادل المعرفة والخبرات مع القائمين على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان حول العالم.





دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في بطولة كأس العالم لكرة القدم (فيفا قطر 2022)

المقدمة:

كان موضع نقد المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في البطولات السابقة التي عقدت في جنوب افريقيا (٢٠١٠) والبرازيل (٢٠١٤) وروسيا (٢٠١٨)، وتحديدًا قضايا العمل والعمال المكلفين ببناء الملاعب، ومن ثم كان متوقعًا أن تثار هذه القضايا الحقوقية مع الاستضافة القطرية، وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أوائل الجهات التي أشارت إلى ذلك في تقريرها السنوي الصادر مطلع عام ٢٠١١، علماً بأن هذه القضايا الحقوقية كانت موضع اهتمام اللجنة منذ انطلاق عملها عام 2002؛ إذ تناولت تقاريرها السنوية قضايا العمل والعمال الوافدين في الإطار القائم على نهج حقوق الإنسان، وقدمت توصياتها المتواصلة لكافة الجهات المعنية في الدولة في هذا الشأن.

بتاريخ ٢ ديسمبر 2010، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم فوز دولة قطر باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم عام 2022، وذلك بعد تنافسها على الاستضافة مع كل من: الولايات المتحدة، وأستراليا وكوريا الجنوبية واليابان. ومع حصول دولة قطر على شرف الاستضافة تكون هذه هي المرة الأولى التي تحظى فيها دولة عربية وإسلامية، وذلك منذ انطلاق هذه البطولة مطلع القرن الماضي بشرف استضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم.



تميّز ملف دولة قطر المقدم للاتحاد الدولي لكرة القدم عن غيره من ملفات الدول المنافسة على الاستضافة آنذاك بالتنوع والتفرد في مجالات عديدة، كان من بينها أن تكون ملاعب البطولة مراعية للحق في البيئة وأن تكون بصمتها صفر كربون. كما ركز الملف المقدم على موضوع التنمية المستدامة وكان هناك التزام قطري بالتبرع بأكثر من 170 ألف مقعد من مختلف الملاعب التي ستستضيف المباريات بعد انتهاء البطولة ومنحها إلى البلدان النامية. علماً بأن استضافة بطولة كأس العالم كانت فرصة مواتية لدولة قطر من أجل حشد الطاقات وتوجيه الموارد المختلفة؛ بغية الإسراع في تنفيذ الرؤية الشاملة للتنمية "رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠" التي تم إطلاقها عام 2008.

كانت حقوق الإنسان أحد أهم انشغالات دولة قطر ولاسيما بعد إقرار الدستور الدائم عام ٢٠٠٤ والذي تضمن احكاماً تؤكد على حماية الحقوق والحريات لكل انسان على إقليم الدولة. وفي الوقت ذاته زاد الاهتمام بملف حقوق الإنسان من كافة المؤسسات القطرية بعد نيل شرف استضافة البطولة، وبخاصة أن هذا الملف



لقد بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ووفقاً لولايتها القائمة على مبادئ باريس لعام 1993، مبكراً إلى تقديم مقارباتٍ حقوقية؛ تستهدف مساعدة الدولة بمختلف مؤسساتها وهيئاتها على الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان فيها، فكانت ملاحظاتها وتوصياتها ومقترحاتها تنشد اتساق التشريعات والسياسات والممارسات مع أحكام



ثانياً: مواءمة الإطار القانوني الناظم لحقوق العمالة الوافدة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان

على الرغم من أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قدمت في أول تقرير سنوي صادر عنها عام ٢٠٠٥ جملة من التوصيات الخاصة بحماية حقوق العمالة الوافدة وإصلاح الإطار القانوني بشكل يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، إلا أن استضافة بطولة كأس العالم بكرة القدم ساهمت في تسليط الضوء على أهمية تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بمواءمة الإطار القانوني الناظم للحق في العمل وحقوق العمالة الوافدة مع معايير حقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن المعايير التي أقرتها منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالحق في العمل والتمتع بشروط العمل العادلة والمريضة. وتكفي الإشارة إلى أهم هذه الإصلاحات القانونية على النحو التالي:

- إلغاء نظام الكفالة وإلغاء متطلبات حصول العمال الوافدين على تصاريح خروج لمغادرة الدولة وموافقات مسبقة لتغيير العمل من أرباب العمل.
- إقرار الحد الأدنى للأجور دون تمييز ووضع نظام لمراقبة التزام القطاع الخاص بتوفير الأجور في أوقات محددة في البنوك، وافتتاح إدارة خاصة بحماية الأجور في وزارة العمل.
- إنشاء صندوق لدعم العمال ودفع أجورهم المتأخرة بعد صدور قرار من لجنة فض المنازعات العمالية وفي حال عجز الشركة عن دفع أجورهم.
- اعتماد سياسة وطنية لحماية الصحة والسلامة المهنية وتطوير تقنيات التفتيش على العمل للإبلاغ عن الحوادث ومنع الإصابات والاجهاد الحراري وما إلى ذلك، فضلاً عن رفع مستوى الوعي بين العمال وأرباب العمل بمعايير الصحة والسلامة المهنية لمنع الإصابات.
- حماية العمال من الاجهاد الحراري في فصل الصيف مع توسيع ساعات العمل الصيفية التي يحظر فيها العمل في الهواء الطلق.
- تطبيق معايير ومواصفات السكن المناسب للعمال بما يتسق مع حقوق الانسان والحق في الكرامة الإنسانية.

الدستور والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكانت استضافة الدولة لبطولة كأس العالم لكرة القدم دافعاً للجنة الوطنية لحقوق الإنسان قوياً لاغتنام هذه الفرصة المواتية والبناء الإيجابي على تطوير حالة حقوق الإنسان في الدولة، وتكوين إرث حقوقي وطني متوائم مع معايير حقوق الإنسان الدولية.

ومع انتهاء بطولة كأس العالم لكرة القدم، تستعرض اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أهم الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها بالتعاون مع الجهات والمؤسسات المعنية بتنظيم البطولة بشكل موجز، وذلك في إطار ممارسة اختصاصاتها التي نص عليها المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010 بشأن تنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إذ على مدار اثنا عشر عاماً، شاركت اللجنة في تطوير بيئة مواتية لمعايير حقوق الإنسان الدولية اسفرت عن تنظيم بطولة كروية قائمة على نهج حقوق الإنسان من جميع النواحي القانونية والتنظيمية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية.

ويمكن الاطلاع على وثائق اللجنة المختلفة خلال السنوات الماضية، وبشكل خاص تقاريرها السنوية والدورية والمتخصصة، في متابعة التطورات والإصلاحات التي تم إنجازها في مجال حقوق الإنسان بفعل استضافة كأس العالم، وهي بالمناسبة وثائق منشورة ومعلنة للرأي العام وكافة أصحاب المصلحة على موقع اللجنة الإلكتروني.

أولاً: التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

كانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولا تزال، حريصة على تقديم التوصيات المعنية بحث الدولة على المصادقة أو الانضمام إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وشاركت في اللجان التي شكلتها الجهات الحكومية لدراسة الاتفاقيات التي ينبغي التصديق عليها وأهميتها في تطوير البنية التشريعية الوطنية من منظور حقوق الإنسان. ويمكن اعتبار مصادقة الدولة عام ٢٠١٨ على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكلان الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، إنجازاً حقوقيًا مهماً استكمل مصادقة الدولة على (٧) اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان من أصل تسع اتفاقيات أساسية. وهذه الاتفاقيات تمثل جوهر المنظومة الدولية لحقوق الإنسان التي أسهمت في تطوير البيئة التشريعية الوطنية الملائمة لتنظيم الحدث الرياضي العالمي بشكل يوفر الحماية الكاملة لحقوق الإنسان من خلال توفير مؤسسات وتشريعات وممارسات مراعية لنهج حقوق الإنسان.



ومما يجدر ذكره في ملف حماية حقوق العمالة الوافدة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نظمت العديد من حملات التوعية للعمال بحقوقهم ومعايير الصحة والسلامة المهنية في أماكن عملهم، مثل: حملة "مَعًا نعمل.. لك حق وعليك واجب" والتي تضمنت محاضرات توعوية وتثقيفية لأصحاب العمل والعمال في ثلاث مدن صناعية عمالية ضخمة، فضلاً عن حملات التوعية في المراكز الصحية العمالية بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري. كما أطلقت اللجنة حملات التوعية الإعلامية بحقوق العمال في مختلف الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية والمسموعة ومواقع التواصل الاجتماعي بمختلف اللغات، وذلك بهدف توعية المجتمع القطري بحقوقهم، فضلاً عن توعية أرباب العمل والعمل بما تضمنه قانون العمل من حقوق.

ويضاف إلى ذلك أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات الدولية ووزارة العمل عقدت العديد من الدورات التدريبية على مدار اثنا عشر عاماً، واعدت العديد من الدراسات حول الحق في العمل وشروطه وفقاً للمعايير الدولية للحق في العمل، فضلاً عما أصدرته من توصيات في تقاريرها الرصدية لأماكن العمل وسكن العمال في هذا المجال. كما تلقت اللجنة منذ انشائها الشكاوى والالتماسات من العمال الوافدين وعملت على تسويتها ومخاطبة الجهات الرسمية المعنية بها لرفع أية انتهاكات لحقوقهم، وفتحت مكاتب لاستقبال الشكاوى من العمال بلغاتهم في اللجنة يقوم عليها رؤساء الجاليات بالتعاون مع سفارات بلادهم لكفالة سهولة الوصول إلى اللجنة وتقديم الشكاوى ومتابعتها.

- تمكين العمال من الوصول للعدالة والتمتع بحقوقهم في التقاضي أمام محكمة مستقلة وعادلة وسريعة تقديراً لظروف العمال المادية التي لا تسمح لهم بالتقاضي لفترات طويلة من الزمن للحصول على مستحقاتهم. فضلاً عن توفير منصة الشكاوى عبر النت وتطوير نظام إحالة الدعاوى العمالية إلى لجان فض المنازعات العمالية بوزارة العمل.
- إصدار قانون العمالة المنزلية الذي كفل الحقوق الأساسية، كالنص على الحد الأدنى والأقصى للسن من الجنسين، والحد الأقصى لساعات العمل، والنص على راحة أسبوعية لا تقل عن أربع وعشرين ساعة متتالية، بالإضافة إلى إجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أسابيع يجوز تجزئتها واختيار موعد ومكان الاستفادة منها، فضلاً عن مكافأة نهاية الخدمة عن كل سنة.
- تعزيز الإطار القانوني المعني بمنع الاتجار بالبشر وتحريم السخرة والعمل الاجباري وتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم، وإنشاء وحدة متخصصة في النيابة العامة لملاحقة بلاغات الاتجار بالبشر، وإقرار "نظام العقود الالكترونية" لمنع تغيير شروط عقد العمل بعد الوصول، وافتتاح مكاتب للعمل في الدول المصدرة للعمالة بهدف الحد من خداع العقود وقيام حكومة البلد المصدر للعمالة بدورها في منع أي حالات مشتبه فيها بالاتجار بالبشر، فضلاً عن افتتاح "دار الرعاية الإنسانية" كجهة مختصة باستقبال حالات الاتجار بالبشر في قطر.
- تمكين العمال الوافدين من انتخاب ممثليهم في مكان عملهم مع إنشاء منصات لرفع الأولويات والاهتمامات العمالية ومناقشتهم التي تنبثق من "اللجان المشتركة" إلى أرباب العمل على مستوى الشركة ثم على مستوى القطاع والدولة. كما يعمل موظفو خمسة اتحادات نقابية عالمية في دولة قطر كحلقة اتصال مجتمعي للعمال في مختلف القطاعات لجمع الشكاوى وحالتها لوزارة العمل وتدريب قادة المجتمع والعمال فضلاً عن دورها في حل النزاعات العمالية.
- كفالة تمتع العمال الوافدين بالتأمين الصحي الإلزامي ضماناً لحقوقهم في الصحة.



رابعاً: جهود التوعية بحقوق الإنسان للقائمين على بطولة كأس العالم والمعنيين فيها

كان تعزيز الوعي الحقوقي وثقافة حقوق الإنسان في المجتمع القطري ومؤسساته أحد أهم أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبالأخص لموظفي إنفاذ القانون الذين عملت اللجنة على تطوير وبناء قدراتهم بشكل ممنهج من خلال العديد من الدورات التدريبية وورش العمل التي عقدتها على مدار اثنا عشر عاماً؛ لضمان احترام وتنفيذ معايير حقوق الإنسان الدولية التي التزمت بها الدولة في قطاع الأمن، فضلاً عن تطوير ممارساتها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، وخاصة فيما يتعلق باستخدام الجهات الفاعلة في قطاع الأمن للقوة والاحتجاز وغيرهما. كما استبقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان البطولة الكروية العالمية باتخاذ الإجراءات التالية لضمان مشاركة الملايين من المشجعين في الحدث الرياضي العالمي في بيئة آمنة ومواتية لحقوق الإنسان، ومن أهمها:



تؤكد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن المشاريع التنموية التي نفذتها دولة قطر في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والتعليمية والبيئية والقطاعات الحيوية الأخرى، وبالأخص منذ اعلان استضافتها لبطولة كأس العالم عام 2022، قد ساهمت بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن الإسراع في تنفيذ رؤيتها للتنمية الشاملة "رؤية قطر 2030".

وتثمن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تنظيم دولة قطر لأول بطولة لكأس العالم لكرة القدم بوصفها بطولة خالية من الكربون وصديقة للبيئة، وذلك من خلال تركيب محطات لرصد جودة الهواء في جميع الملاعب وضمان تأمين أفضل المعايير الصحية لجودة الهواء فيها، فضلاً عن قياس الانبعاثات الغازية والغبار في كل أماكن الأنشطة الرياضية واستخدام الابتكارات الصديقة للبيئة في الملاعب وتوفير المياه والتبريد والكهرباء ووسائل النقل التي تعتمد على الطاقة النظيفة، علماً بأنه تمّ إعادة تدوير (90%) من النفايات الناتجة عن عمليات البناء للملاعب بدلاً من طمرها.



إقامة المنتدى الوطني الأول حول دور مؤسسات إنفاذ القانون وموظفيها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار الاستعدادات لعقد البطولة بالتعاون مع وزارة الداخلية واللجنة العليا للمشاريع والإرث والفيفا؛ إذ ركز المنتدى على مراجعة كافة التجهيزات والاستعدادات التي قامت أو ستقوم بها الجهات المعنية بالبطولة استناداً إلى نهج حقوق الإنسان، وبشكل يضمن تطبيق الإطار القانوني المعني بحماية حقوق الإنسان للمشجعين في بيئة أمنية تحمي حقوق الإنسان بالتوازي مع تلبية الاحتياجات الأمنية للمجتمع القطري، وضمان تنظيم بطولة حضارية وأمنة وأهمية معادلة احترام التنوع الثقافي مع احترام الذاتية الثقافية الوطنية. وقد نجح المنتدى في استخلاص الدروس من التجارب العالمية في التعامل مع الأحداث الرياضية وإثراء الممارسة الحقوقية القطرية في التعامل مع البطولة، وبخاصة في استشراف الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان ووضع الخطط اللازمة التي تكفل رصدها والوقاية المسبقة من حدوثها. وعلى هامش المنتدى أقيم معرضاً للوحات فنية تبث رسالة هامة بأن الرياضة حق للجميع، وأنها حق أصيل من حقوق الإنسان، كما تعبر لوحات المعرض عن العديد من المعاني التي تتضمن حقوق العمال والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الأخرى، ونشر ثقافة التسامح والسلام ونبذ العنصرية كمقصد ضمن مقاصد الرياضة وغاياتها.



إقامة معرض حقوق الإنسان وكرة القدم بهدف تنمية الوعي بالحق في الرياضة ودورها في نشر ثقافة حقوق الإنسان على أوسع نطاق ممكن، وبخاصة أن الرياضة أصبحت إحدى أفضل أدوات نشر وتعزيز حقوق الإنسان عالمياً وإقليمياً ووطنياً، فهذه الرياضة الأكثر جماهيرية وانتشاراً بين سكان المعمورة مقارنة بغيرها من الألعاب الرياضية، لديها القدرة الفريدة من نوعها على اجتذاب عقول الناس وقلوبهم وتوحيدهم وإلهامهم؛ بغض النظر عن تنوعاتهم

عقد سلسلة من الدورات التدريبية للعاملين في مطار حمد الدولي لتمكينهم من استقبال المشجعين ومعاملتهم بشكل يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبخاصة في ظل العدد الكبير من المشجعين الذين فاق عددهم ثلاثة ملايين انساناً. وقد ساهمت هذه الدورات التي قدمت للعاملين في مطار حمد من موظفي وزارة الداخلية وشرطة المطار والهجرة وإدارة البحث الجنائي وهيئة الجمارك، في زيادة وعيهم وبناء قدراتهم بشأن الالتزام بالمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والحدود الدولية ومنع المخاطر والتهديدات المتعلقة بمنافذ الحدود، فضلاً عن التوعية بسياسة الفيفا لحقوق الإنسان، وتنمية مهاراتهم ومعارفهم بالتعامل مع ثقافة مشجعي كرة القدم وتوجهاتهم السلوكية دون تعريض أي إنسان لانتهاك لحقوقه وحرياته. علماً بأن هذه الدورات كانت ثمرة اتفاقية التعاون المبرمة بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشركة القطرية لإدارة وتشغيل المطارات بهدف نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك في ضوء الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها مطار حمد باعتباره من أهم المنافذ الدولية التي تستقبل الزوار بثقافات مختلفة من جميع دول العالم. كما يشار إلى أن الدورات التدريبية حول "حقوق الإنسان في المطارات الدولية" نظمتها اللجنة بالتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن - DCAF بهدف ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في إجراءات حوكمة الحدود بطريقة متكاملة وأمنة ومنسقة.

استضاف مطار حمد الدولي معرض اللجنة الوطنية حول حقوق الإنسان في الثقافة السلمية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان عام ٢٠١٩، كما استضاف ذات المعرض إلى جانب معرض حقوق الإنسان الأساسية وذلك بمناسبة قطر عاصمة للثقافة الإسلامية. خاصة وأن مطار حمد الدولي هو من أكبر المطارات في العالم، ويستقبل ملايين المسافرين سنوياً، ويعمل به الآلاف من العاملين، الأمر الذي يزيد الحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتنمية الوعي العام بمبادئها ومعاييرها داخل مطار حمد الدولي. ودعم بناء القدرات للعاملين في المطار في هذا المجال.



العرقية والدينية والفكرية والثقافية ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، بلغة ودية وسلمية يمكن بناء التضامن الدولي على مرتكزاتها، فضلاً عن تفكيك خطاب الكراهية واستبداله بخطاب يقبل الآخر ويرتكز على قيم الحرية والعدل والتعايش والتسامح وسيادة القانون ومشاركة الجميع.



حقوق الإنسان بما يؤدي الى تعزيز شعور المسافرين بالطمأنينة والأمان، ويعزز حقوقهم، ويسهم في احترام ثقافة الآخر، وهو ما تسعى له اللجنة لتعزيز تجربة المونديال وتعميمها لتشكل نموذجاً يحتذى به في استحداث فعاليات ومنصات وأساليب فريدة ومبتكرة لحقوق الإنسان كمراكز الخدمات القنصلية لدعم المشجعين القادمين من جميع أنحاء العالم.



خامسا: تدابير حماية حقوق الإنسان وبطولة كأس العالم

اتخذت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اثناء انعقاد البطولة سلسلة من التدابير الهادفة الى حماية حقوق الإنسان ومراقبة التزام كافة الجهات المعنية بالبطولة بتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية، وكان من أهم ممارسات اللجنة في هذا المجال:

- افتتاح مكتب حقوق الإنسان في مطار حمد الدولي ليكون بمثابة أول جهة وطنية يتعامل معها مشجعي البطولة باختلاف ثقافتهم واعراقهم وجنسياتهم، لتقديم نموذج مهني يعبر عن أصالة حقوق الإنسان في الثقافة العربية، عبر إبراز القيم والحضارة المشتركة، والأخلاق العربية والإسلامية، إذ وفر المكتب الذي عمل على مدار 24 ساعة يوميا طيلة أيام البطولة منصة حقوقية لنشر ثقافة حقوق الإنسان واطلاع المشجعين على حالة حقوق الإنسان في دولة قطر، فضلا عن توفير الأداة الحقوقية لحل أية مشكلات أو معوقات طارئة تقابل جمهور البطولة بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص. كما كان المكتب بمثابة آلية اللجنة المعنية باستقبال شكاوى المشجعين واستفساراتهم وتقديم المشورة القانونية لهم. علما بأن هذا المكتب له تواجد دائم في داخل مبنى مطار حمد الدولي للتعريف باختصاصات اللجنة وتوزيع اصداراتها بالإضافة لتلقي الشكاوى ومواجهة أي انتهاكات محتملة يمكن أن تحدث للمسافرين عموما، علاوة على تنظيم نشاطات مشتركة مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمطار حمد الدولي. هذا ويعتبر المكتب أحد أهم النتائج المترتبة على اتفاقية التفاهم التي أبرمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع الشركة القطرية لإدارة وتشغيل المطارات، بهدف دعم التعاون وتعزيز الشراكة بين الطرفين، في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والاستفادة من الخبرات والإمكانيات المتوفرة لديهما، وتوظيفها لتعزيز وحماية



سعت اللجنة إلى بناء قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في الدولة العربية واكسابهم خبرات إدارة الأحداث العالمية من منظور حقوق الإنسان، حيث شارك وفد من المتطوعين العاملين في اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان إلى جانب موظفي اللجنة في إطار المساهمة الإيجابية في بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022، وإثراء التجربة الحقوقية لهم في المونديال. وقد شارك المتطوعين في فريق عمل مكتب المطار بعد تدريبهم على آليات عمله.

أطلقت اللجنة خطوط الاتصال الساخنة التي تعمل على مدار 24 ساعة طيلة أيام البطولة لاستقبال الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وذلك بهدف العمل على معالجتها مع الجهات المعنية في الدولة وانصاف الأشخاص سواء أكانوا ضيوفا للبطولة أو مواطنين أو مقيمين دونما تمييز. وكانت هذه الخطوط تقدم خدماتها بلغات متعددة؛ بهدف تمكين الجمهور باختلاف ثقافتهم ولغاتهم من الوصول إلى قنوات الانتصاف وتيسير تقديم شكاوهم واستفساراتهم إلى اللجنة بشأن قضايا حقوق الإنسان.



حرصت كافة الجهات المعنية بتنظيم البطولة على احترام وكفالة وإعمال حقوق الإنسان تنفيذا لأحكام الدستور القطري والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة ضمان تمتع الفئات الأولى بالرعاية بحقوقهم في الرياضة وتيسير وصولهم إلى المنشآت الرياضية، وفي مقدمتهم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك تمكين العمالة الوافدة من متابعة مباريات البطولة وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك.



لم يلاحظ حدوث أية أفعال عنف أو ضرر أو إساءة بدنية أو نفسية أو معاملة منطوية على الإهمال أو الاستغلال أو التمييز أو أية خطاب للكرهية القومية أو الدينية أو العنصرية، وبما يعنيه ذلك من نجاح للجهود المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حقوقه في الحياة والسلامة البدنية والحرية والأمان الشخصي والمساواة وعدم التمييز وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير والإعلام وتداول المعلومات. فضلاً عن قدرة المجتمع القطري في التفاعل مع المشجعين على اختلاف جنسياتهم وثقافتهم بروح من الاخاء والتفاهم والتسامح والصداقة التي تعكس تطلعات الشعوب ومحبتها للسلام وسيادة القانون والعدل والمساواة وعدم التمييز والتضامن الدولي.

الخاتمة:

تسجل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ببالغ الاعتراز والتقدير الجهود التي بذلتها دولة قطر: قيادة وشعباً ومؤسسات طيلة اثنا عشر عاماً، بشأن توفير أسباب ومتطلبات نجاح هذا الحدث الرياضي العالمي، والذي يعد مفخرة للعرب والإنسانية جمعاء، وإرثاً مميزاً لدولة قطر والمنطقة العربية عموماً.



إقامة اللجنة معرض حقوق الإنسان وكرة القدم في حديقة شيرتون في العاصمة الدوحة طيلة أيام البطولة بهدف اطلاع المشجعين باختلاف ثقافتهم ولغاتهم على لوحات فنية تربط بين الرياضة وحقوق الانسان، وتقديم رسائل توعوية حقوقية تقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز وقيم التسامح والتعايش والقبول بالاختلاف، فضلاً عن التوعية بحقوق الفئات الأولى بالرعاية كالأشخاص ذوي الإعاقة، علماً بأن هذه المعارض أقدر على توصيل الرسالة الحقوقية وأكثر يسراً وجاذبية وقبولاً من الجمهور مقارنة بغيره من قنوات الاتصال.

شكلت اللجنة فريقاً وطنياً لرصد تنفيذ معايير حقوق الانسان الدستورية والدولية من كافة الجهات المعنية بالبطولة على المستوى الوطني، وتسجيل أية انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان والعمل على معالجتها بالتنسيق مع الجهات المختصة مع اقتراح السبل الكفيلة لمنع تكرار وقوعها.

سادساً: نتائج متابعة حماية حقوق الإنسان اثناء بطولة كأس العالم

عقب انتهاء بطولة كأس العالم التي استمرت على مدار ٢٩ يوماً، تسجل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أبرز النتائج التي توصلت إليها جراء متابعة جهود حماية حقوق الإنسان، وهي:

جرت البطولة في بيئة آمنة توافرت فيها الحماية الكاملة لحقوق الإنسان وحرياته، سواء للمشجعين الذين قدموا للمشاركة في فعالياتهما أو للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وذلك في إطار من احترام تنوع الجنسيات والأعراق والثقافات المختلفة، وبالمراعاة للواجبات ومنظومة القيم والأعراف الوطنية في دولة قطر.

2022 – 2002

إن إرث حقوق الإنسان الذي راكمته البطولة يفرض على كافة الجهات في دولة قطر وفي مقدمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، العمل على تطوير منظومة الحماية الوطنية لحقوق الإنسان، فضلاً عن نقل الخبرة الفريدة التي اكتسبتها اللجنة إلى العالم، وجعلها إراثاً عالمياً يسهم في بلورة مبادئ وتوصيات وأساليب من شأنها بلورة الحق في الرياضة كحق من حقوق الإنسان.



ختاماً، لا يسع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلا أن تبارك لحضرة أمير البلاد المفدى صاحب السمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله والشعب القطري هذا الإنجاز التاريخي لدولة قطر، كما تغتني هذه المناسبة لتذكر بالتقدير الجهود المميزة لجميع الجهات النازمة لهذا الحدث وتعاونها الموصول مع اللجنة، وبالأخص اللجنة العليا للمشاريع والإرث التي كانت حريصة على التنسيق مع اللجنة في مجال ضمان تمتع المشجعين بحقوقهم وحياتهم أثناء البطولة.



وترى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن التزام كافة الجهات المعنية بتنظيم هذا الحدث التاريخي وفقاً لمعايير حقوق الإنسان التي أكدت عليها أحكام الدستور القطري والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة، ساهم في عقد بطولة كروية قائمة على نهج حقوق الإنسان ودحض كل الادعاءات التي سقطت أمام حقيقة أن قطر بلد محب للسلام وأن شعبها مضياف وكريم.



الثالث عشر: المساهمة في إعداد البرامج المتعلقة بالتعليم والبحوث ذات الصلة بحقوق الإنسان والمشاركة في تنفيذها:

في ظل التطورات المتسارعة على كافة الأصعدة وخاصة في عصر التكنولوجيا والتطور السريع، حرصت اللجنة منذ نشأتها على الاهتمام بقضايا التعليم وتطويره ودمج حقوق الإنسان بالمناهج الدراسية، وذلك إيماناً من اللجنة بأن الطفل يمثل الأمل في بناء الغد الأفضل، أنه هو اللبنة الأولى لبناء جيل الغد المتطور وصناعة قادة المستقبل.

ولتحقيق هذا الهدف قامت اللجنة بوضع وتنفيذ العديد من الخطط والبرامج بالتعاون مع الجهات والمؤسسات التربوية التي يمكن الاستفادة منها في تدعيم تكوينه النفسي والذهني، وفي الوقت نفسه تعمل على منحه هويته التكوينية من خلال توعيته وثقافته بحقوقه ونشر ثقافة حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الطفل بشكل خاص، ولإطلاع الأطفال على حقوقهم وواجباتهم في ظل حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مراعين التعامل مع المتخصصين في شتى المجالات.

وقد حرصت اللجنة على التنوع في طرح الدورات بحيث تشمل كافة حقوق الأطفال الاجتماعية، الصحية والنفسية، وتعاملنا مع أصحاب الاختصاص في طرح هذه الدورات، آمليين تحقيق هدفنا الرئيسي، وهو تقديم أفضل منتج ثقافي معرفي للأطفال في أفضل القوالب التعليمية التنموية، ساعين إلى إحداث التكامل ما بين أهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من جهة، ورسالة المؤسسات التربوية من جهة أخرى.

ومن أهم هذه البرامج البرنامج الخاص بنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمدارس القطرية للعام الدراسي (2009م - 2010م) وبرنامج من حقّي. وتكررت هذه البرامج لعدة سنوات وكانت الفئات المستهدفة هي طلاب المدارس الابتدائية، الإعدادية والثانوية المستقلة. وكان للبرنامج هدف عام وهو تعزيز وحماية حقوق الإنسان ونشر الوعي التثقيفي للطلاب بحقوقهم و وسائل حمايتهم.

واهداف فرعية وهي:

- التواصل الإيجابي مع الطلاب لثقل قدراتهم وتعريفهم بحقوقهم.
- إعداد الكوادر من الطلاب للمشاركة والتواصل مع اللجنة.
- ترغيب الطلاب للتعرف على حقوقهم عن طريق الممارسة الفعلية.
- تثقيف الطلاب وترك المجال لهم للتعبير عن آراءهم بكل حرية والتواصل مع بعضهم البعض.
- التصدي لظاهرة العنف ضد الطلاب.
- تعزيز قيم العمل التطوعي لدى الطلاب.
- تشجيع الطلاب على المشاركة في الحياة العامة.

وتناول البرنامج الموضوعات والبرامج التالية:

1- تكوين جماعات حقوق الإنسان بالمدارس.

ويكون هدف الجماعة ومهمتها الرئيسية هي الدفاع عن حقوق الطلاب بشكل خاص، وحقوق الإنسان بشكل عام، وإعداد تقارير دورية عن وضع الطلاب وما يواجهونه من إشكاليات (تتعلق بحقوق الإنسان) داخل أو خارج المدرسة المشاركة في فعاليات اللجنة.

إعداد مجلة حائط بالمدرسة تتناول موضوعات حقوق الإنسان، وعمل ورش عمل لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

إعداد مقالات أو أخبار تتعلق بموضوعات حقوق الإنسان، وإلقائها في الطابور الصباحي.

2- تخصيص يوم بكل مدرسة يسمى (يوم حقوق الإنسان

بالمدرسة):

وذلك بأن تخصيص فترة زمنية (ساعة أو ساعتين) من اليوم الدراسي لكل مدرسة لمناقشة موضوعات حقوق الإنسان ويتم في هذا اليوم :

أ- إلقاء محاضرة.

ب- توزيع الملصقات والكتيبات وتقديم هدايا.



2002 - 2022

قائمة على علم ودراية منذ نعومة اظافرها بماهية حقوق الإنسان وأهميتها للفرد والمجتمع، لذا قامت اللجنة بإعداد ثلاثة أدلة تعليمية للتربية على حقوق الإنسان وهي:

- دليل التربية على حقوق الإنسان للمرحلة الابتدائية.
 - دليل التربية على حقوق الإنسان للمرحلة الإعدادية.
 - دليل التربية على حقوق الإنسان للمرحلة الثانوية.
- وذلك لتربية أجيالنا الصاعدة على مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان من أجل مستقبل زاهر فبالمبادئ والقيم ترتقي الشعوب وتزدهر الأمم.

قصص للأطفال:

- أعدت اللجنة العديد من القصص للأطفال بعنوان حكايات بيت الجدة، بهدف تبسيط مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق الأطفال بشكل خاص ومنها:
- كتاب التلوين أرسم ولوّن، للتعريف بحقوق الأطفال بشكل مبسط.
- قصة بعنوان أنا لي حقوق، للتعريف بكافة حقوق الأطفال.
- قصة بعنوان (الديمقراطية في بلادنا)، للتعريف بمفهوم الحق في الترشح والانتخاب ومعنى الديمقراطية.
- قصة بعنوان أنا إنسان (نحو حقوق متساوية للجميع)، للتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أفلام كرتون:

- قامت اللجنة بإعداد العديد من أفلام الكرتون لتعريف الأطفال بثقافة حقوق الإنسان وحقوق العمال وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل سهل وبسيط ومنها:
- فيلم كرتون بعنوان (الانعكاس) للتعريف بحقوق العمال.
- فيلم كرتون بعنوان (أنا لي إنسان) للتعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- فيلم كرتون بعنوان (حقوق العمال) للتعريف بحقوق العمال.

ألعاب للأطفال:

قامت اللجنة بإعداد العديد من ألعاب الأطفال.

3- إعداد كوادر من المدرسين لنشر ثقافة حقوق الإنسان بالمدرسة عن طريق:

- أ- إلقاء محاضرات.
- ب- ورش عمل.

4- إجراء مسابقات بين المدارس لحقوق الإنسان.

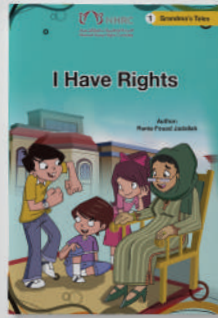
5- زيارة بعض الطلاب إلى بعض الجهات الحكومية للتعرف على الممارسات العملية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومن أهم هذه الجهات:

- 1- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- 2- النيابة العامة.
- 3- المحاكم.
- 4- مجلس الشوري.
- 5- بعض الإدارات الأمنية بوزارة الداخلية.



اعداد المسرحيات:

قامت اللجنة بإعداد أكثر من مسرحية للتعريف بحقوق الإنسان. كما قامت اللجنة بإعداد أكثر من دراسة عن الحق في التعليم ومنها دراسة بعنوان (الحق في التعليم في المدارس المستقلة في دولة قطر). دراسة عن الحق في التعليم بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس وإيماناً من اللجنة بأهمية ادماج مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المناهج التعليمية حيث أنها تمثل خطوة هامة وإساسية على طريق التربية الصحيحة والوعي المبكر بثقافة حقوق الإنسان، فضلاً عن كونها تساهم في تكوين أجيال



المحور الثالث

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء الحصار
على دولة قطر الفترة من 2017/6/5 حتى 2022/1/5.

مقدمة:

قامت الدول الخليجية الثلاثة (المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية) بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر صباح يوم الاثنين الموافق 5 يونيو 2017، وذلك باتخاذ العديد من التدابير القسرية أحادية الجانب ضد دولة قطر ومواطنيها والمقيمين فيها، حيث قامت بانتهاكات جسيمة للعديد من الحقوق الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان، حيث تمثلت إجراءات دول الحصار بـ:

- قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر.
- إغلاق المنافذ الجوية والبحرية أمام دولة قطر.
- غلق أجواء دول الحصار أمام الرحلات القطرية.
- أوامر بمغادرة المواطنين القطريين والعودة إلى دولة قطر.
- إجبار مواطني دول الحصار على مغادرة دولة قطر.

إن ما تعرضت له دولة قطر وشعبها من حصار لا يمكن توصيفه سوى جريمة عدوان شملت الاعتداء على السيادة والاقتصاد والمجتمع، كما ترتب عليه من خلال التدابير والإجراءات التي أتت بها، ووقوع انتهاكات للعديد من حقوق الإنسان التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات والإعلانات الدولية، حيث بلغ إجمالي عدد حالات الانتهاكات الناجمة من دول الحصار بحسب الحقوق التي رصدتها ووثقتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر خلال (3) أعوام من الحصار إلى (4275) انتهاكاً تجمع العديد من الحقوق إلى ما يقارب (12) نوعاً من الانتهاكات

وهي كالتالي:

- الحق في التنقل.
- الحق في الإقامة.
- الحق في لم شمل الأسرة.
- الحق في الملكية.
- الحق في التعليم.
- الحق في الصحة.
- الحق في العمل.
- الحق في ممارسة الشعائر الدينية.
- الحق في حرية الرأي والتعبير.
- الحق في التقاضي.
- الحجز التعسفي والاختفاء القسري.
- التحريض على العنف والكراهية.

وكان الهدف من العقوبات الجماعية والانتهاكات الصارخة في كافة المجالات الناتجة عن حصار دولة قطر هو لتحقيق أهداف سياسية ضيقه. حيث يمثل هذا الحصار اعتداء على سيادة دولة قطر، وأضر

في نفس الوقت - كثيرًا باقتصادها وبمواطنيها ومقيميها، وقد وثقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والمنظمات الدولية هذه الانتهاكات، وهو ما يضع دول الحصار أمام المساءلة الدولية. وفي المقابل تمكنت دولة قطر من تجاوز تداعيات الحصار وآثاره وحفظ سيادتها وقرارها الوطني، وذلك بفضل قيادتها الرشيدة وتلاحم وتماسك المواطنين والمقيمين خلفها صفًا واحدًا، وانتصرت لإرادتها وحفظت سيادتها، بينما أكدت الأحداث المتتالية فشل دول الحصار في تحقيق أهدافها.

انتهاكات حقوق الإنسان:

انتهكت إجراءات دول الحصار مجموعة من الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث قامت بانتهاكات جسيمة للعديد من الحقوق الأساسية:

انتهاك الحق في لم شمل الأسر: الذي كفلته المادة (3/16) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (10) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (33) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (14) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، المادة (2)، (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وانتهاك هذا الحق عرض الفئات الأولى بالرعاية كالأطفال للضرر وهو ما كفلته اتفاقية حقوق الطفل، كما تم انتهاك حقوق المرأة التي كفلتها اتفاقية حقوق المرأة. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك :

- صعوبة في إجراءات الدخول.
- تمزيق النسيج الاجتماعي.
- التشدد مع الفئات الأولى بالرعاية (الأمهات والأطفال).
- المنع من تأدية واجبات الدفن والعزاء.
- المضايقات بالمطار.
- عدم وجود آلية للتواصل مع الجهات المختصة.
- التسبب في أضرار نفسية بالغة.





انتهاك الحق في التعليم:

انتهاك هذا الحق أدى إلى طرد ووقف الطلاب دون مسوغ قانوني ومنعهم من استكمال تعليمهم، وهذا ما يمثل انتهاكاً للمادة (26) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (13) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (41) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (23) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، المادة (5، 7) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- عدم إكمال التعليم.
- عدم استرداد مبالغهم الدراسية المدفوعة للجامعات.
- عدم وجود آلية تعويض للطلاب الذين أوقفوا عن التعليم.
- تحملهم تكاليف إضافية لمواصلة دراستهم في جامعات بدول أخرى.
- عدم إمكانية وصول الطلبة لسجلاتهم التعليمية.
- تأخيرهم في استكمال دراستهم بما يقارب السنة والنصف.

انتهاك حرية التنقل والإقامة:

ترعى هذا الحق القوانين والاتفاقيات الدولية التي تكفل للفرد حق التنقل بحرية، والذي كفلته أيضاً المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (26) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (10) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، والمادتين (12)، (13) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- منع القطريين من دخول دول الحصار.
- إجبار القطريين على مغادرة دول الحصار.
- إجبار مواطني دول الحصار على مغادرة قطر.
- التهديد بإجراءات تعسفية وعقابية للمخالفين.
- إغلاق مكاتب الطيران القطرية في دول الحصار.

انتهاك الحق في العمل:

تمّ انتهاك هذا الحق الذي كفلته المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (34) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (6) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (24) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، والمادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- قطع مصدر دخل العائلات.
- إغلاق الشركات.
- عدم التعويض وإيجاد حلول بديلة.
- إجبار موظفي مواطني دول الحصار بترك وظائفهم ومغادرة قطر.
- الخسائر والأضرار المادية والنفسية.
- تشريد العمالة التي تعمل لدى القطريين في دول الحصار.

انتهاك الحق في الصحة:

تمّ انتهاك هذا الحق الذي كفلته المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة رقم (12) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة (39) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (21) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، والمادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على

جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- توقف التبادل التجاري أثر على حصول قطر على الأدوية والإمدادات الطبية.
- اللجوء إلى موردين من خارج المنطقة سبب زيادة في تكاليف المنتجات، ورسوم النقل والتأمين.
- التسبب في عدم استكمال العلاج لبعض مواطني دولة قطر في دول الحصار.

انتهاك الحق في الملكية:

تمّ انتهاك هذا الحق الذي أثر على حقوق المستثمرين القطريين والمقيمين في دولة قطر، ممن لهم أملاك خاصة، وتسبب في حرمانهم من ممارسة هذا الحق والتمتع به على النحو الذي نصّت عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والتي كفلتها المواد (17) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (31) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (27) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، والمادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك :

- خسائر فادحة في الأموال والممتلكات العقارية.
- عدم القدرة على استعمال الأملاك والانتفاع بها.
- فسخ العقود.
- تعطيل المعاملات.
- منع الحوالات المالية والبريدية.
- تجميد الأرصدة.
- ملاحقات قانونية بسبب عدم السداد.

انتهاك الحق في العبادة وممارسة الشعائر الدينية:

لم يسلم هذا الحق من الانتهاك وذلك من خلال الزج بهذا الحق في الخلافات السياسية والدبلوماسية، واستعمال تلك الشعائر أداة للضغط السياسي في انتهاك صارخ للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وذلك استناداً على المادة (18) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (30) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة (6) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي والمادة (5) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- منع مواطني ومقيمي دولة قطر من أداء العمرة.
- منع مواطني ومقيمي دولة قطر من أداء فريضة الحج.
- إجبار مواطنين قطريين على سرعة مغادرة الأراضي السعودية دون إتمام شعائهم الدينية، وطرد بعضهم من الفنادق التي كانوا يقيمون بها.
- وقف التعامل بالعملة القطرية وبطاقة السحب الآلي البنكية القطرية.
- التعامل السيئ والمهين مع القطريين في منافذ الدخول والخروج البرية والجوية.
- اضطرار مواطنين قطريين العودة باستخدام خطوط بديلة بسبب منع الطائرات التابعة للخطوط الجوية القطرية من النزول بالمطارات السعودية.
- إيقاف ومساءلة كل الذين حاولوا الذهاب لممارسة شعائهم الدينية.
- التسبب في خسائر فادحة لمكاتب الحج والعمرة في دولة قطر.

انتهاك الحق في التقاضي:

قامت دول الحصار بانتهاك هذا الحق الذي يعتبر من الضمانات الأساسية في حياة

الإنسان، وذلك جرّاء الحصار على دولة قطر، ولم يتمكّن المواطنون القطريون من اللجوء إلى هذا الحق، وتم منعهم من الوصول إليه جراء الاجراءات التعسفية التي قامت بها هذه الدول حيث أنّ المواد (7، 10، 8) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (14) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمواد (11، 12، 13) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (32) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، والمادة (6) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري كفلت هذا الحق، ومن أشكال اضرار هذا الانتهاك:

- عدم توفير آلية اللجوء إلى القضاء.
- منع القطريين من إصدار توكيلات لمن ينوب عنهم في دول الحصار.
- اعتذار محامين دول الحصار عن الترافع للقطريين.
- اعتذار مكاتب المحاماة الدولية التي لها فروع في دول الحصار عن الترافع للقطريين.
- عرقلة الوصول للمحاكم.

وقد استمرت سلسلة الانتهاكات من دول الحصار من خلال بث لخطابات الكراهية والتحريض على دولة قطر، وهو ما منعه المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين (19، 20) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (32) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (9) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي والمادة (4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

أما حظر معاملة أيّ شخص معاملة قاسية أو مهينة أو حاطة بالكرامة كفلته المادة (5) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (7) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة (8) من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والمادة (36) من إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون الخليجي، وهذا ما تعرض له المواطنون القطريون بسبب هذا الحصار.

وتطوّرت هذه الانتهاكات إلى الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري لبعض القطريين، حيث قامت سلطات دول الحصار باعتقال وإخفاء أشخاص من دولة قطر أثناء تنقلهم مخالفةً بهذه الانتهاكات كافة المواثيق والصكوك والاعراف الدولية لحقوق الإنسان، والذي كفلته المادة (2) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

كما انتهكت دول الحصار بشكل صارخ اتفاقية شيكاغو، وحظرت حركة الطيران المدني القطري فوق اقليمها دون أن يكون هناك أيّ ضرورة حربية أو اسباب تتعلق بالأمن العام. فهذه القرارات أيضًا أمرت بإغلاق جميع المعابر ومنها المعبر البري الوحيد، منتهكةً كافة المبادئ والمعايير الحقوقية والإنسانية وتبعاتها القانونية. ورغم علم تلك الدول بأهمية هذه المنافذ التي تربطها مع دولة قطر اجتماعيًا، اقتصاديًا، ثقافيًا ومدنيًا، إلّا أنها قامت بهذا الانتهاك دون أدنى تفكير بما قد يلحق من ضرر بأكثر من مليوني شخص يقيمون في دولة قطر.

• أحكام وقرارات دولية ضدّ الحصار على دولة قطر:

صدرت العديد من الاحكام والقرارات الدولية لصالح دولة قطر ضدّ دول الحصار، استنادًا على جهود دولة قطر، وبالأخص جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وتوثيق انتهاكات الحصار التي رفعتها للمحاكم والمنصات الدولية، وتشير إلى ما يلي:

- بتاريخ 11 يونيو 2018 قامت دولة قطر برفع دعوى قضائية ضدّ دولة الإمارات أمام محكمة العدل الدولية على خلفية انتهاكها للاتفاقية الدولية للقضاء





إحصائيات حول تحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال عامين من الحصار



NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committee

f y t #QATARNHRC #NHRCQATAR

زيارة خارجية لسعادة الدكتور علي بن صميخ المري
إلى الولايات المتحدة ودول أوروبية لفضح انتهاكات دول الحصار

50

وفداً دولياً زار اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتقصي
تداعيات الحصار

35

جهة حقوقية ومنظمة دولية وإقليمية حكومية
وغير حكومية خاطبتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

500

تقريراً وبياناً أصدرتها منظمات حقوقية ونقابية وهيئات دولية

16

بيان أصدرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

32

تقارير أصدرتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

8

المؤتمرات الدولية التي عقدتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
بالدوحة

2

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965.

– **قرار البرلمان الأوروبي:** الذي يدين فيه استمرار الانتهاكات والإجراءات التمييزية لدول الحصار بحق المواطنين القطريين، والذي أشار إلى ضرورة الالتزام بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة الخليجية، لافتاً إلى أن البرلمان الأوروبي لن يوفر جهداً لرفع الحصار المفروض على قطر.

• تقارير دولية ضد حصار دولة قطر:

واستناداً على جهود الدولة وتحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على كافة الأصعدة المحلية والدولية التي من شأنها وضع حد وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في إطار أزمة الخليج، التي تضرر منها عدد كبير من الأفراد والأسر أتت التقارير الدولية لتدين هذا الحصار والصادرة عن الجهات التالية:

– **تقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة:** الذي خلص إلى تأثير الأزمة الخليجية الراهنة على حقوق الإنسان إلى أن التدابير المنفردة من قبل السعودية والإمارات والبحرين ومصر، والتي تنطوي على قيود شديدة على حركة التجارة وفسخ العقود وتعطيل المعاملات والتبادلات التجارية والتدفقات المالية والاستثمارية من شأنها أن تخلف أثراً وخيمة على تمتع الأشخاص المتضررين بحقوق الإنسان وبالحرية الأساسية، واعتبرها "تدابيراً تعسفية". وأن الأثر الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الراهنة مشابه لذلك الذي خلفه الحروب الاقتصادية.

– **تقرير منظمة العفو الدولية وتقرير منظمة هيومن رايتس واتش:**

الذي ركز على الآثار السلبية التي وقعت بحق الأسر المشتركة والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية، وأثر الحصار على العمال المهاجرين الأجانب من غير الخليجيين، وخاصة من جنوب آسيا. ووصفت منظمة العفو الدولية الأوضاع التي فرضت على الناس أنها ازدراء مطلق للكرامة الإنسانية.

– **البرلمان الأوروبي:**

أشار إلى ضرورة الالتزام بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، بما في ذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الأزمة الخليجية، لافتاً إلى أن البرلمان الأوروبي لن يوفر جهداً لرفع الحصار المفروض على قطر.

على جميع أشكال التمييز العنصري، وذلك باعتبار أن كلتا الدولتين طرف في الاتفاقية المذكورة حيث انضمت دولة قطر لها في 22 يوليو 1974، وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة في 20 يونيو 1974، دون أي تحفظ منهما على المادة (22) أو غيرها من المواد الأخرى ذات الصلة بالدعوى أمام محكمة العدل الدولية، وعلى إثر ذلك صدر قرارين من محكمة العدل الدولية:

1. بتاريخ 23 يوليو 2018 أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها رقم (172) الذي تضمن مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة باحترام التزاماتها، وبموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، كما ألزمتها باتخاذ تدابير مؤقتة بهدف الحيلولة دون تفاقم النزاع أو تمديده.

2. بتاريخ 14 يونيو 2019 قرار محكمة العدل الدولية الثاني برفض الشكوى المقدمة من دولة الإمارات، بشأن التدابير الوقائية ضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري في نزاعها مع دولة قطر، بسبب قيامها بتقديم طلب لمحكمة العدل الدولية بإلزام دولة قطر بعدد من الإجراءات والتي منها: السحب الفوري للشكوى المقدمة ضدها لدى اللجنة الأممية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، ومنها أيضاً: منع منظماتها الوطنية، ووسائل الإعلام من نشر الاتهامات الموجهة ضدها في القضايا المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية، إلى غير ذلك من الطلبات التي تقدمت بها.

– **وأتي أيضاً القرارين الدوليين الصادرين عن اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة:**

• القرار الصادر عن اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف بتاريخ 29 أغسطس 2019، بشأن قبول الشكوى، من حيث الاختصاص، التي تقدمت بها دولة قطر ضد المملكة العربية السعودية، نتيجة الإجراءات التمييزية التي فرضت على مواطنيها منذ يونيو 2017م، وتأتي هذه الشكوى وفقاً للمواد (11) و (12) و (13) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965م.

• القرار الصادر عن اللجنة الأممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف بتاريخ 29 أغسطس 2019، بشأن قبول الشكوى، من حيث الاختصاص، التي تقدمت بها دولة قطر ضد الإمارات العربية المتحدة، نتيجة الإجراءات التمييزية التي فرضت على مواطنيها منذ يونيو 2017م، وتأتي هذه الشكوى وفقاً للمواد (11) و (12) و (13) من



دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اثناء الحصار



• جهود وتحركات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان :

- قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بجهود وتحركات حثيثة لمواجهة هذا الحصار غير الإنساني، وشرح الانتهاكات التي تعرّض لها المواطنون القطريون والمقيمون على أرض دولة قطر والمواطنين الخليجين بشكل عام، كما هدفت إلى إيضاح الصورة الكاملة للأزمة للمجتمع الدولي، وإزالة أي لبس أو فهم مغلوطة لها، مع بيان الحقائق لصناع القرار والبرلمانيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وللمجتمع الدولي بصفة عامة، وحثهم على التدخل لإزالة الانتهاكات وإيجاد السبل اللازمة لإنصاف الضحايا وتعويضهم، وحشد المزيد من التأييد الدولي لرفع الغبن عن المتضررين.

- قيام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالعديد من الجولات والزيارات والاجتماعات الخارجية، حيث بدأت الجولات والزيارات واللقاءات الخارجية للجنة منذ الأسبوع الثاني للحصار واستمرت على مدار فترة الحصار، منها :

- الاجتماع مع الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، ومسؤولي الفيدرالية الدولية للصحفيين، ورئيس اللجنة مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR، ومكتب الإجراءات الخاصة، وأعضاء البرلمان الأوروبي، وكبار مسؤولي السياسة الخارجية، وملفات حقوق الإنسان بالاتحاد والبرلمان الأوروبي، والأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمالية.
- الاجتماع مع مسؤولي ملفات حقوق الإنسان بالخارجية الألمانية، والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والمغرب، ورئيسة التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ورئيس إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوزارة الخارجية السويدية، ورئيس القانون الدولي - رئيس الشؤون القانونية بالإنبابة - في البرلمان السويدي، ومسؤولي ملفات حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الهولندية، ووزارة الخارجية الفرنسية، ووزارة الخارجية السويسرية. وتم توقيع عقد مع أحد المكاتب العالمية للمحاماة في جنيف.
- بالإضافة إلى الاجتماع بمنظمة مراسلون بلا حدود، ومنظمة اليونسكو، ولقاء مسؤولين من وزارة الخارجية الأمريكية، ورئيس مكتب حقوق

ساهمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خلال الأزمة الخليجية على تخفيف الضرر على الضحايا وذلك من خلال مراقبة ورصد الحالات المتضررة خلال الأزمة. ومن منطلق الاضطلاع بواجبها الإنساني والحقوقى، والقيام بمسؤولياتها القانونية، وممارسة اختصاصاتها وفقاً لقانون إنشائها، وطبقاً لمبادئ باريس بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، ومنذ اليوم الأول للحصار إلى إطلاق (5) خطوط ساخنة لاستقبال النداءات الإنسانية والشكاوى ومعالجتها، وتقديم الاستشارات، بالإضافة إلى إنشاء خلية أزمة تعمل على مدار (24) ساعة للتواصل مع كافة المنظمات الحقوقية الدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع الانتهاكات ومساعدة أصحاب الشكاوى.

• تقارير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

أعدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة من تقارير دورية ترصد الآثار السلبية للحصار على حقوق الإنسان في دولة قطر، والتي منها تقارير الانتهاكات العامة، وتقارير الانتهاكات الخاصة.

أ- تقارير الانتهاكات العامة:

1. التقرير الأول لانتهاكات حقوق الإنسان لدولة قطر جراء الحصار 13 يونيو 2017.
2. التقرير الثاني لانتهاكات حقوق الإنسان لدولة قطر جراء الحصار 1 يوليو 2017.
3. التقرير الثالث لانتهاكات حقوق الإنسان لدولة قطر جراء الحصار 30 أغسطس 2017.
4. التقرير الرابع لانتهاكات حقوق الإنسان لدولة قطر جراء الحصار تحت عنوان: (ستة أشهر من الانتهاكات، ماذا بعد؟) 5 ديسمبر 2017.
5. التقرير الخامس لانتهاكات حقوق الإنسان لدولة قطر جراء الحصار تحت عنوان: (عام على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من دول الحصار) 5 يونيو 2018.
6. بعد مرور "ستة" أشهر، عدم امتثال دولة الإمارات العربية المتحدة لقرارات محكمة العدل الدولية 15 يناير 2019.
7. مرور "عام ونصف"، على قرار محكمة العدل الدولية - دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في انتهاكات حقوق الإنسان يناير 2020.
8. الكتيب الخاص بمرور (3) أعوام على حصار دولة قطر يونيو 2020.

ب- تقارير الانتهاكات الخاصة:

1. تقرير الحرمان من تأدية الشعائر الدينية 24 أغسطس 2017.
2. تقرير انتهاك الحق في التعليم 5 سبتمبر 2017.
3. تقرير انتهاك الحق في الغذاء والدواء 3 سبتمبر 2017.
4. تقرير انتهاك الحق في الملكية 30 أغسطس 2017.



المشاركة بتعقيبين على تقرير المقرر الخاص المعني بآثار الإجراءات القسرية الأحادية، الذي قدمه في جلسات مجلس حقوق الإنسان في دورته (36).

- في ذات الجولة توجه وفد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برئاسة رئيس اللجنة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أجرى تحركات واسعة في نيويورك وواشنطن شملت منظمات وجامعات وشخصيات هامة، ومنها، الاجتماع مع منظمة "هيومن رايتس فيرس" الأمريكية لحقوق الإنسان HUMAN RIGHTS FIRST، ولقاء مدير برنامج حرية التعبير في منظمة "بان أميركا"، ورئيس لجنة "توم لانتس لحقوق الإنسان" بالكونجرس الأميركي، وأعضاء لجنتي حقوق الإنسان ولجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس، وعدد من النواب.

- عقد ندوة نقاشية بنادي الصحافة الدولي بمدريد، وعدد من اللقاءات الصحفية مع قنوات تلفزيونية إسبانية، ولقاء ممثلين عن المنظمات الحقوقية، وشخصيات حقوقية إسبانية، ومسؤولين بمنظمات حقوقية دولية.

- عَقَدَ ندوة في البيت العربي بمدريد عن الأزمة وآثارها الجسيمة والخطيرة على حقوق الإنسان، بحضور سفراء ومثقفين وأدباء من

الإنسان وشؤون العمال بالخارجية، ومدير مشروع الأمن الأمريكي، ونائب رئيس المركز الدولي للصحافة في واشنطن، وتم عقد ندوتين منفصلتين بنادي الصحافة الوطني بواشنطن.

- عَقَدَت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعًا مع الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، المدير التنفيذي لمنظمة هيومان رايتس ووتش، واختتمت الجولة بزيارة إلى المملكة المتحدة والاجتماع مع الرئيس العام السياسي للخارجية البريطانية، وتم عقد ندوة حول تداعيات الازمة الخليجية بالبرلمان البريطاني.

- الاجتماع مع رئيس مجلس حقوق الإنسان، والمفوض السامي، ورئيسة الإجراءات الخاصة بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعض المقررين الخواص، إضافة إلى رئيس قسم اللجان الوطنية والآليات الإقليمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان،

- التقى ممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع المفوض الدائم لفرنسا، وبريطانيا، وعددًا من رؤساء البعثات الدبلوماسية في الأمم المتحدة، وممثلي ومنتسبي المنظمات الدولية.

- ومن ضمن أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اثناء جولتها

الدول العربية، اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق)، رئيس البرلمان العربي، منظمة التعاون الإسلامي (رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان)، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (مدير مكتب حقوق الإنسان)، مراسلون بلا حدود، الفدرالية الدولية للصحفيين، لجان الاعتماد الدولية للجامعات، المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية، جمعية الإمارات لحقوق الإنسان.

وتمت مخاطبة المقررين الخواص للأمم المتحدة، ومنهم:

- المقرر الخاص المعني بحرية الدين والعقيدة.
- المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان.
- المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم.
- المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء.
- المقرر الخاص لحرية الرأي والتعبير.
- المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.
- المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه.
- المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان، والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية.

بالإضافة إلى مخاطبة العديد من المؤسسات الوطنية والمنظمات الحقوقية في جميع انحاء العالم، بما فيها دول الحصار، حيث خاطبت اللجنة أكثر من (500) منظمة وهيئة دولية لاطلاعها على الانتهاكات جراء الحصار.

هذا وقد حظيت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدعم من قبل المنظمات الدولية حيث تلقت خطابين الأول من رئيسة التحالف العالمي، والخطاب الآخر من آسيا باسيفيك تدعمها فيه جهود اللجنة في الحصار.



إسبانيا ودول عربية.

- أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدة لقاءات أبرزها مع نواب مجلس العموم واللوردات بالبرلمان البريطاني، وعقد جلسة الاستماع بالبرلمان البريطاني، إضافة إلى لقاء الأمين العام لمنظمة العفو الدولية للتباحث معه حول تداعيات الحصار المفروض على قطر.
- التقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نواب مجلس الشيوخ الإسباني، ومديرة مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية الإسبانية، ورئيسة لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، ورئيس لجنة العدل بمجلس الشيوخ الإسباني، ومحامي الشعب في إسبانيا.
- عَقدت اللجنة سلسلة اجتماعات هامة مع شخصيات بارزة في البرلمان الأوروبي - كرئيسة جمعية الصداقة القطرية- الأوروبية، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان الأوروبي، ورئيس اللجنة الفرعية، إضافة إلى لقاء مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوزارة الخارجية الفرنسية، بحضور ممثل عن إدارة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. ولقاء المستشار الدبلوماسي لرئيس الجمعية الوطنية الفرنسية، وإجراء لقاءات مع وسائل إعلام فرنسية، كذلك تمّ الاجتماع مع المدير العام لمنظمة اليونسكو، ومدير حقوق الإنسان بالمنظمة، تلاها لقاءات اللجنة في إيطاليا مع نواب البرلمان، والأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وعدد من ممثلي الجمعيات والمنظمات الحقوقية الإيطالية والإعلاميين في العاصمة الإيطالية روما، على هامش مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الندوة التي نظّمها المعهد الإيطالي للدراسات السياسية والدولية (ISPI)، تلاها زيارة المملكة المتحدة لعقد جلسة استماع مشتركة في البرلمان البريطاني للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، واختتمت الجولة بزيارة إلى تايلاند للاجتماع بالمدير التنفيذي لمندى آسيا والمحيط الهادئ.

- خاطبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ بداية الحصار العديد من الجهات الحقوقية والقانونية الدولية، أفادتها بالتقارير المحدث للجنة، والبيانات التي أصدرتها، مطالبة منهم التحرك الفوري لمعالجة الأزمة الإنسانية الناتجة جراء الحصار.

- ولم يقتصر عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على ذلك بل قامت بتوجيه خطابات إلى الجهات المختصة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن الحصار، من ضمنها رئيسة الاجراءات الخاصة بالأمم المتحدة (المسؤولة عن المقررين الخواص)، منظمة العفو الدولية (International Amnesty AFD)، هيومن رايتس واتش (Human Rights Watch)، منظمة اليونيسكو، منظمة إفدي (International)، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، جامعة

دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أثناء جائحة كورونا كوفيد 19

المحور الرابع

منذ الإعلان عن فايروس كورونا (كوفيد-19) وباءً عالمياً في مارس 2020، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بواجبها الإنساني والحقوقى، في إطار مسؤولياتها القانونية، وممارسة اختصاصاتها وفقاً لقانون إنشائها، وطبقاً لمبادئ باريس، فقد بادرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإطلاق خطها الساخن لتقديم الاستشارات القانونية بثمان لغات متداولة في قطر، وذلك لضمان استمرار خدماتها في إطار الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الوباء بين أفراد المجتمع، كما سعت اللجنة للتواصل مع الجهات الحكومية وغير الحكومية لمعالجة التحديات ومساعدة أصحاب الشكاوى، فقد أصدرت اللجنة بياناً بتاريخ 6 أبريل 2020 حول إجراءات مواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أعربت من خلاله على ضرورة تضافر جهود الحكومة والمجتمع بكل فئاته على حد السواء في إعطاء الأولوية للحق في الصحة للجميع، واحترام حقوق الإنسان دون تمييز، كما حثت الجهات المختصة للمضي قدماً بإجراءاتها في إطار توسيع نطاق الاستجابة لمواجهة هذا وباء، على أن تكون هذه الإجراءات تتناسب مع معايير حقوق الإنسان.

جاءت جهود اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجابهة وباء كورونا على مرحلتين: وهما مرحلة الرصد ومرحلة المتابعة، وقد سارعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلة الرصد بتشكيل فريق "لجنة الزيارات الميدانية والرصد" للقيام بالزيارات الميدانية للأماكن المخصصة للحجر الصحي وأماكن الاحتجاز ومساكن العمال، للوقوف على الأوضاع الإنسانية والإجراءات الاحترازية في ظل وباء (كوفيد-19)، بالإضافة إلى تشكيل فريق ثان يختص بالتوعية والتثقيف، وذلك لتمتلك الفئات المستهدفة المعلومات المتعلقة بالحماية، وقد أجرى فريق الزيارات والرصد العديد من الاجتماعات مع الجهات ذات الاختصاص في الدولة، والتي منها "وزارة الصحة ووزارة العمل وإدارة أمن العاصمة" ومن ضمن الجهات التي قام بزيارتها ميدانياً فريق الزيارات والرصد هي المؤسسات العقابية والإصلاحية، وأماكن الاحتجاز وذلك في إطار الوقوف على الأوضاع الإنسانية لهذه الفئة، في ظل القرار الذي أصدره حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله) بتاريخ 22 أبريل 2020 والقاضي بالعفو عن عدد من السجناء، حيث ذكر بيان الديوان الأميري أن "القرار يأتي مراعاة للظروف الصحية والإنسانية، في ظل الأوضاع الراهنة، التي تشهدها الدولة بسبب انتشار الفايروس".

كما قام الفريق بزيارات إلى مراكز الحجر الصحي للمصابين بفيروس كورونا (كوفيد-19)، والمشتبه بإصابتهم، في أم صلال، ومكينس، المخصصان لاستقبال فئة العمال، للوقوف على الأوضاع الإنسانية للمحجور عليهم، إلى جانب زيارات مماثلة لفنادق الحجر الصحي وسكن العمال والمنطقة الصناعية.

وقد أطلق فريق التوعية والتثقيف في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حملة توعوية للعمال، بالتنسيق مع ممثلي مكاتب الجاليات في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واستهدفت الحملة





العربية، كما نظّمت اللجنة ندوة في 20 أكتوبر تحت عنوان (أوضاع حقوق كبار السن ضمن الفئات الأولى بالرعاية في أوقات الأزمات)، والحققتها بدورة تدريبية في 10 نوفمبر نظّمتها بالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حول "أوضاع حقوق اللاجئين في ظل أزمة وباء كورونا (كوفيد-19)" وقد أصدرت اللجنة في هذا السياق تقريراً تم توزيعه على الجهات المختصة بالدولة مشفوعاً بحزمة من التوصيات.

عمال الشركات، بما في ذلك شركات توظيف العمال والعاملات بالمنازل. وتضمّنت الحملة زيارات ميدانية للعمال المتواجدين على مستوى المنطقة الصناعية، وأم صلال، والوكرة، والدحيل، والثمامة، وتمّ في جميع مراحلها توزيع ارشادات ومطويات ومطبوعات توعوية حول الإجراءات الوقائية اللازم اتباعها للوقاية من خطر الإصابة بوباء كورونا (كوفيد-19)، وكذلك توعية العمال بأهمية الخط الساخن الذي دشنته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، لاستقبال ورصد أيّ شكاوى لهم بشأن الانتهاكات التي قد تطال حقوقهم، لاسيّما بسبب تداعيات تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد-19). وجاءت الحملة التوعوية تنفيذاً لرسالة وأهداف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ودورها في توعية شريحة العمال من مختلف الجنسيات، بخطورة تفشي وباء (كوفيد-19)، وتوعيتهم بالحقوق المكفولة لهم في هذه الظروف، بما في ذلك الحق في التوعية، والوقاية، والعلاج الذي يتضمن الاستفادة من مختلف المستلزمات الطبية الضرورية للوقاية من الفيروس، وصولاً إلى الحق في العلاج المكفول "للمواطنين والمقيمين على حدّ سواء"، وتمّ تعريف العمال بالإرشادات التوعوية حول الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها دولة قطر، وما تكفله القوانين من حقوق لكل من يعيش على أرض قطر في هذه الظروف. وقد شارك في الحملة التوعوية للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلو مكاتب الجاليات التابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان: وهي النيبالية، والهندية، وممثلي الجاليات الإفريقية، والجالية السريلانكية، والبنغالية، وذلك حرصاً من اللجنة في الوصول لكل الجاليات، ومخاطبتها بمختلف اللغات، وهو ما دأبت عليه في مختلف المناسبات، والحملة التوعوية الهادفة.

إلى جانب ذلك قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بنشر الرسائل التوعوية على منصاتها في مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة في ظل التباعد الاجتماعي الذي فرضه الوباء على كافة أطياف المجتمع. حيث نشرت اللجنة على منصاتها رسائل توعوية مخصصة للفئات الأولى بالرعاية إلى جانب الرسائل التوعوية الخاصة بالجاليات بثمان لغات رائجة في دولة قطر.

كذلك نظّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، أولى ورشاتها التدريبية التوعوية عن بعد، في 15 مايو 2020 ضمن حملة "خلق فالبیت"، وذلك تحت عنوان "مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بين واجبات الفرد والمسؤولية الاجتماعية للشركات، واتبعتها بورشة تدريبية ثانية في 22 يونيو تحت عنوان "النهج القائم على حقوق الإنسان في التعامل مع أزمة كورونا" وذلك بتنظيم مشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة

مرحلة المتابعة:

قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بمتابعة تطورات جائحة كورونا من خلال مرحلتين: المرحلة الأولى تمّ تخصيصها لعملية "الرصد"، ثمّ المرحلة الثانية والتي جاءت تحت مسمى "مرحلة المتابعة"، وقد توسّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الاجتماعات مع الجهات الحكومية ذات الصلة إلى جانب الوقوف على إنفاذ الملاحظات التي تمّ رفعها في تقرير مرحلة "الرصد" وشملت الاجتماعات إدارة المؤسسات الإصلاحية والعقابية "السجن المركزي والسجن والاحتياطي"، وإدارة أمن العاصمة وإدارة البحث والمتابعة، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، حيث وقف الفريق على متابعة معايير حقوق الإنسان المنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية خلال الأزمات، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يواجهها العالم، جراء انتشار هذا الوباء. إلى جانب الوقوف على مدى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وخاصة المقيدة حرياتهم "النزلاء والمحتجزين"، والردّ على التقارير وفقاً للمادة (3) فقرة (6) من المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2010 بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تنصّ على رصد ما قد يثار عن أوضاع حقوق الإنسان بالدولة والتنسيق مع الجهات المعنية للرد عليها. وتناول الاجتماع مع المسؤولين في الجهات الأمنية الإجراءات التي تمّ اتخاذها لحماية النزلاء من وباء كورونا، والتجهيزات الطبية المتوفرة وعدد الفحوصات التي أجريت على المحتجزين والنزلاء، علاوة على الخطط التي أعدتها المؤسسات العقابية لتقديم الإرشادات الضرورية، والتوعية الكافية بوسائل الحماية والوقاية من الوباء، كما وقّف فريق الزيارات الميدانية على مدى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء وظروفهم معيشتهم، وإجراءات النظافة والتعقيم والغسيل والتهوية، بالإضافة إلى الجانب النفسي للمحتجزين، والأنشطة التي يُسمح بممارستها من الأنشطة ترفيهية وتعليمية ورياضية، وتمّ إجراء استبيان على النزلاء تضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بالإرشادات التي يتلقونها، أو حول كيفية الوقاية من وباء كورونا؟ وهل تمّ توفير الكمادات والمعقمات للنزلاء؟ وما مستوى التغذية؟ وغيرها من الأسئلة ذات الصلة، وقد تبين اطمئنان من قبل الفريق على قدر كبير من الجوانب النفسية والصحية والمعيشية للنزلاء خلال الردود على أسئلة الاستبيان الذي تمّ إجراؤه ميدانياً.





الخاتمة

تناول هذا الكتاب مسيرة اللجنة خلال عشرين عام، وأبرز ما واجهته من تحديات فضلاً عن جهودها طوال هذه الفترة في أداء اختصاصاتها المنوطة بها، وفي مقدمتها تعزيز وكفالة حقوق الإنسان لكل من يخضع للولاية القانونية لدولة قطر، كما تناول هذا الكتاب العديد من إنجازات اللجنة، حيث عملت منذ نشأتها عام 2002م على التعاون مع كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتقديم المقترحات والتوصيات اللازمة لصون حقوق الإنسان في الدولة، وقد بلغت توصيات اللجنة (2182) توصية وردت في متن التقارير السنوية للجنة، فضلاً عن رصد أوضاع حقوق الإنسان في الدولة لمعالجة أي تجاوزات أو انتهاكات ومتابعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك تسوية أو إنهاء هذه الحالات أو إحالتها إلى السلطة المختصة لإيقافها أو إزالة أثارها، وقد بلغ عدد الشكاوي المقدمة إلى اللجنة، خلال الـ (20) عامًا الماضية حوالي (31,647) شكوى تركز غالبيتها على مخالفات تتعلق بالشركات، ونقل الكفالة والمستحقات المالية وغيرها من القضايا، بالإضافة إلى الاستشارات القانونية، كما عملت اللجنة منذ إنشائها على دراسة التشريعات الوطنية ومدى ملاءمتها لأحكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان فقدمت مرئياتها في (79) قانوناً و(26) مرسوماً بقانون و(33) قراراً أميرياً و(66) قراراً وزارياً، علماً بأن هذه المنظومة القانونية كان لها علاقة تنظيمية بمختلفة الحقوق والحريات للمواطنين والمقيمين في الدولة.

وأوضح الكتاب الدور الكبير الذي تقوم به اللجنة في مجال التوعية والتثقيف بمجمل حقوق الإنسان، من خلال إقامة المؤتمرات والندوات، والدورات التدريبية، والحملات الإعلامية، وبلغ عدد المؤتمرات التي نظمتها اللجنة (17) مؤتمراً و(33) ندوة و(65) دورة تدريبية وأكثر من (14) حملة إعلامية توعوية تثقيفية بمشاركة جهات مختلفة، وقامت اللجنة أيضاً بإعداد العديد من الدراسات ذات الصلة بحقوق الإنسان ومنها نظام الكفالة (آنذاك)، ودخول وخروج الوافدين والعمالة السائبة والعمالة المنزلية، ولا شك أن هذه الدراسات ساهمت في إصدار القانون رقم (21) لسنة 2015 بتنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم وتعديلاته، والقانون رقم (15) لسنة 2017 بشأن المستخدمين في المنازل الذي منحهم العديد من الحقوق، وكذا اهتمت اللجنة بقضايا المواطنين القطريين وكان من أهمها قضية سحب الجنسية القطرية. ومنذ انطلاق اللجنة أصدرت العديد من الإصدارات للتوعية والتثقيف بحقوق الإنسان، وكذلك قامت اللجنة بـ (493) زيارة ميدانية لأماكن التجمعات العمالية، وأماكن الاحتجاز ودور صحية وتعليمية وغيرها.

وأوضح الكتاب دور اللجنة في إعداد التقارير الدورية، والمتخصصة منذ نشأتها وأنها أصدرت سبعة عشر تقريراً سنوياً يشمل رصد أوضاع حقوق الإنسان في دولة قطر ومرئيات وتوصيات اللجنة بشأن تعزيز هذه الحقوق.

كذلك أشار الكتاب إلى متابعة اللجنة لكافة التقارير الصادرة عن حالة حقوق الإنسان في دولة قطر، واستعراض ما بها من ملاحظات والوقوف على مدى صحتها من عدمه، حيث تقوم اللجنة

بالتنسيق مع الجهات المختلفة، خصوصًا إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية، وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية للردّ على تلك التقارير، وتضمن الكتاب بيان مساهمة اللجنة مع الجهات الحكومية في إعداد كافة التقارير، التي طلبتها الجهات والهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بشأن تنفيذ الاتفاقيات التي انضمت إليها الدولة، واللجنة حريصة أن تكون مساهمتها مرآة صادقة لما ترصده بشأن الحقوق المرتبطة بالتقرير، وتحصر اللجنة على أن تظل متمتعةً دومًا بالمصادقية التي اكتسبتها تقاريرها على الصعيد الدولي.

وأوضح الكتاب المكانة المرموقة التي تبوئتها اللجنة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومشاركتها في المحافل الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، "بأن حصلت اللجنة"، بعد استكمالها المعايير الدولية المنصوص عليها في "مبادئ باريس" الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على عضوية لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية من الفئة (أ)، وهي أعلى مرتبة ضمن تصنيف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ثم تلى ذلك حصولها على رئاسة لجنة الاعتماد المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية. وقد حصلت اللجنة على تصنيف (أ) في عام 2010 لمدة (5) سنوات، وتم إعادة تصنيفها على ذات الدرجة (أ) مرة أخرى في عام 2015 لمدة (5) سنوات، وفي عام 2022، تم تصنيفها للمرة الثالثة على التوالي بالتصنيف (أ).

كما تضمن الكتاب حصول اللجنة على عضوية كاملة بمنتهى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان (APF)، والذي يُعدّ بمثابة المنظمة الإقليمية الرائدة لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، وشغلت اللجنة سابقًا منصب نائب رئيس المنتدى، وأوضح الكتاب تعاون اللجنة مع المؤسسات العربية لحقوق الإنسان بإنشاء الشبكة العربية لحقوق الإنسان، ومقرها الدوحة، أما على صعيد التعاون مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان، فقد قامت اللجنة بعقد شراكات مع العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والعالمية، منها معهد ليون لحقوق الإنسان والمركز الأمريكي للتضامن العمالي، ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في اليمن، ووزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان في الصومال، وغيرها.

وتتطلع اللجنة دائمًا بكل تفاؤل إلى أن تواصل أداء دورها الهام وتحقيق أهدافها السامية من أجل ترقية وتعزيز حقوق الإنسان في الدولة، والحفاظ على المكانة التي تبوئتها على المستوى الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان، وتفتخر وتعتز اللجنة بما حقّقه من إنجازات، وسوف تظل اللجنة دومًا حاملةً لواء الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها في دولة قطر.

أعضاء اللجنة منذ تأسيسها:

صدرت عدة قرارات أميرية بشأن تحديد وتسمية أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونشير هنا إلى هذه القرارات على النحو التالي:

قرار أميري رقم (15) لسنة 2003 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. السيد / خالد محمد عبد الله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتورة الشبيخة / غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخر (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / محمد صالح السادة (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
7. المقدم / حمد أحمد المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
8. السيد / أحمد محمد حسن السليطي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
9. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
10. الدكتور / سعد راشد الكعبي (ممثل وزارة الصحة العامة).
11. السيد / يوسف علي يوسف الخاطر (ممثل وزارة التربية والتعليم).
12. السيد / فيصل عبد الله آل محمود (ممثل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية).
13. السيدة / نور عبد الله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (7) لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (15) لسنة 2003 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. السيد / خالد محمد عبد الله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتورة الشبيخة / غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخر (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / محمد صالح السادة (ممثل عن المجتمع المدني).

6. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).

7. المقدم / حمد أحمد المهدي (ممثل وزارة الداخلية).

8. السيد / عبدالله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).

9. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).

10. الدكتور / سعد راشد الكعبي (ممثل وزارة الصحة العامة).

11. السيد / يوسف علي يوسف الخاطر (ممثل وزارة التربية والتعليم).

12. السيد / فيصل عبد الله آل محمود (ممثل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية).

13. السيدة / نور عبد الله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (8) لسنة 2006 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (15) لسنة 2003 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. السيد / خالد محمد عبد الله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتورة الشبيخة / غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخر (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / محمد صالح السادة (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
7. المقدم / حمد أحمد المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
8. السيد / عبد الله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
9. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
10. الدكتور / سعد راشد الكعبي (ممثل وزارة الصحة العامة).
11. السيد / يوسف علي يوسف الخاطر (ممثل وزارة التربية والتعليم).
12. السيد / غيث مبارك الكواري (ممثل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية).
13. السيدة / نور عبد الله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (6) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / خالد محمد عبد الله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / محمد صالح السادة (ممثل عن المجتمع المدني).

5. الدكتور / حمده حسن السليطي (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
7. الدكتور / محمد غانم العلي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
9. المقدم / عبدالله صقر المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
10. السيد / عبدالله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
11. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
12. الأنسة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

13. السيد / عيسى سعد الكعبي (ممثل عن المجتمع المدني).

قرار أميري رقم (37) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (6) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / خالد محمد عبدالله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / نورة خليفة تركي السبيعي (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتور / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / حمده حسن السليطي (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
7. الدكتور / محمد غانم العلي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
9. المقدم / عبدالله صقر المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
10. السيد / عبدالله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
11. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
12. الأنسة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).
13. السيد / عيسى سعد الكعبي.
14. السيد / ناصر عبدالله الحميدي (ممثل لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية).

قرار أميري رقم (30) لسنة 2010 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / يوسف محمد عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / نورة خليفة تركي السبيعي (ممثل عن المجتمع المدني).
4. السيد / عيسى راشد الكعبي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
6. المهندس / عبدالله حسين النعمة (ممثل عن المجتمع المدني).

3. الدكتور / يوسف عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتور / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / حمده حسن السليطي (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
7. الدكتور / محمد غانم العلي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
9. العقيد / حمد أحمد المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
10. السيد / عبدالله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
11. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
12. الأنسة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (87) لسنة 2007 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (6) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / خالد محمد عبدالله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / محمد صالح السادة (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتور / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / حمده حسن السليطي (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
7. الدكتور / محمد غانم العلي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
9. المقدم / عبدالله صقر المهدي (ممثل وزارة الداخلية).
10. السيد / عبدالله محمد المريخي (ممثل وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان).
11. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل وزارة العدل).
12. الأنسة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (4) لسنة 2008 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (6) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / خالد محمد عبدالله العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / نورة خليفة تركي السبيعي (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتور / عائشة يوسف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).

7. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
9. السيدة / آمال عبد اللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
10. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
11. المقدم / عبدالله صقر المهندي (ممثل وزارة الداخلية).
12. السيد / عبدالله أحمد المهندي (ممثل وزارة العمل).
13. السيد / سلطان ظاهر المريخي (ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية).
14. السيدة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (48) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (30) لسنة 2010 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / يوسف محمد عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتورة / نورة خليفة تركي السبيعي (ممثل عن المجتمع المدني).
4. السيد / عيسى راشد الكعبي (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
6. المهندس / عبدالله حسين النعمة (ممثل عن المجتمع المدني).
7. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
8. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
9. السيدة / آمال عبد اللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
10. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
11. المقدم / عبدالله صقر المهندي (ممثل وزارة الداخلية).
12. السيد / محمد حسن العبيدلي (ممثل وزارة العمل).
13. السيد / محمد غانم المهندي (ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية).
14. السيدة / نور عبدالله المالكي (ممثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة).

قرار أميري رقم (40) لسنة 2015 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / يوسف محمد عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
5. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب (ممثل عن المجتمع المدني).
7. السيدة / آمال عبد اللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. السيد / عبدالرحمن محمد فيصل السويدي (ممثل عن المجتمع المدني).

المدني).

9. السيدة / مريم عبدالله علي العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
10. الشيخ / خالد بن جاسم آل ثاني (ممثل وزارة الخارجية).
11. السيد / عبدالله صقر المهندي (ممثل وزارة الداخلية).
12. السيد / محمد حسن العبيدلي (ممثل وزارة العدل).
13. السيد / صالح سعيد حمد الشاوي (ممثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

قرار أميري رقم (12) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (40) لسنة 2015 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / يوسف محمد عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
5. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / عبد العزيز عبد القادر المغيصيب (ممثل عن المجتمع المدني).
7. السيدة / آمال عبد اللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
8. السيد / عبد الرحمن محمد فيصل السويدي (ممثل عن المجتمع المدني).
9. السيدة / مريم عبدالله علي العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
10. السيد / فيصل عبدالله الحنزاب (ممثل وزارة الخارجية).
11. السيد / عبدالله صقر المهندي (ممثل وزارة الداخلية).
12. السيد / محمد حسن العبيدلي (ممثل وزارة العدل).
13. السيد / صالح سعيد حمد الشاوي (ممثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية).

قرار أميري رقم (19) لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

1. الدكتور / علي سعيد صميخ المري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتور / يوسف محمد عبيدان فخرو (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب (ممثل عن المجتمع المدني).
6. الدكتور / علي أحمد الكبيسي (ممثل عن المجتمع المدني).
7. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
8. السيدة / آمال عبد اللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).
9. السيد / سلطان مبارك خميس عبدالله (ممثل عن المجتمع المدني).
10. السيدة / مريم عبدالله علي العطية (ممثل عن المجتمع المدني).



11. السيد / عبدالله صقر المهندي (ممثل عن وزارة الداخلية).
12. السيد / فيصل عبدالله الحنزاب (ممثل عن وزارة الخارجية).
13. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل عن وزارة العدل).
14. السيد / محمد حسن العبيدلي (ممثل عن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون).

قرار أميري رقم (6) لسنة 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

قرار أميري رقم (19) لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

تم تعديل المادة رقم (1).

يُعاد تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على النحو التالي:

1. الدكتور / محمد سيف الكواري (ممثل عن المجتمع المدني).
2. الدكتور / يوسف محمد العبيدان (ممثل عن المجتمع المدني).
3. الدكتورة / أسماء عبدالله محمد العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
4. الدكتور / عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب (ممثل عن المجتمع المدني).
5. الدكتور / علي أحمد الكبيسي (ممثل عن المجتمع المدني).
6. السيد / فواز بخيت الجتال (ممثل عن المجتمع المدني).
7. السيدة / آمال عبداللطيف المناعي (ممثل عن المجتمع المدني).

8. السيد / سلطان مبارك خميس عبدالله (ممثل عن المجتمع المدني).
9. السيدة / مريم عبدالله علي العطية (ممثل عن المجتمع المدني).
10. السيد / عبدالله صقر المهندي (ممثل عن وزارة الداخلية).
11. السيد / فيصل عبدالله الحنزاب (ممثل عن وزارة الخارجية).
12. السيد / سالم راشد المريخي (ممثل عن وزارة العدل).
13. السيد / محمد حسن العبيدلي (ممثل عن وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية).

وتختار اللجنة من بين أعضائها الممثلين للمجتمع المدني رئيسًا ونائبًا للرئيس.

قرار أميري رقم (19) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم (19) لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

المادة (1)

يحل السيد / مبارك عبد العزيز محمد آل خليفة، محل الدكتور / عبدالعزيز عبدالقادر المغيصيب، كما تحل الدكتورة / حصة محمد صادق محمد، محل السيدة / آمال عبد اللطيف عبدالرحمن المناعي، مُمثلين عن المجتمع المدني، في عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتكون مدة عضويتيها مكملة لمدة عضوية سلفيهما.

الخط الساخن: 800 2222 / فاكس: 00974 44444013
ص ب: 24104 الدوحة - قطر / البريد الإلكتروني: pr@nhrc.org.qa

     QATARNHRC

www.nhrc-qa.org

